الدفاع الوطني

الإمارات
THE EMIRATES

مجلة سنوية استراتيجية - تصدر عن كلية الدفاع الوطني - العدد الثامن | أغسطس | 2021

القيادة الإستراتيجية ... تحديات التطوير في ظل وفرة التنظير

50
عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
UAE ٤٩

إنجازات يشهد لها العالم واستعداد لمستقبل أكثر إشراقًا

رسم مسار جديد للشرق الأوسط

منصور بن زايد

يشهد حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثامنة 2020 - 2021

إن عام الخمسين يشكل لحظة تاريخية في رحلتنا التي بدأت منذ الإعلان عن قيام دولة الإمارات في عام 1971 .. فهو احتفاء بالإرادة العظيمة والعزيمة القوية التي تحلى بها آباؤنا المؤسسون في بناء دولتنا والجهود التي بذلها أبناء الوطن حتى أصبحت دولتنا ولله الحمد إحدى أكبر الدول نمواً وتطوراً في العالم

خليفة بن زايد آل نهيان

كلمة القائد

اللواء الركن
عقاب شاهين عقاب العلي
قائد كلية الدفاع الوطني

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة في عامها هذا بالذكرى الخمسون لقيام اتحادها المجيد، هذا الاتحاد الذي كان ولا يزال عنواناً للرسوخ والشموخ والبقاء، فقد مضت أعوام الاتحاد الخمسون محملةً بالكثير من الانجازات المتوالية التي لازالت تواصل مسيرتقدمها حتى الغد، مضت حاملةً شعلة القيم التي أنار طريقها وغرس فسيلها الآباء المؤسسون، فكان الاتحاد هو المعنى الحقيقي للتعاون والتعاضد من أجل الوطن والإنسان على هذه الأرض.

ونحن اليوم إذ نحتفل بهذه الذكرى الغالية إنما نحيي تلك المعاني الخالدة لعزيمةٍ قهرت الصعاب وصبراً وإصراراً على مدى الأيام من أجل تحقيق المحال والتفاؤل بما هو آتٍ لمسقبلٍ أفضل للجميع بإذن الله تعالى.

ومن المبدأ الذي رسّخته القوات المسلحة لدولة الإمارات في مؤسستها العسكرية، بإهتمامها بإعداد منتسبيها الإعداد القائم على العلم والمعرفة، وإيمانها بضرورة التسلح بالعلوم والمعارف فكراً قبل التسلح عتاداً والذي من أجله أنشأت المدارس والمعاهد والكليات العسكرية التي تعنى بشأن العلم وترعاه، تؤكد كلية الدفاع الوطني وهي إحدى الروافد العسكرية العلمية إلتزامها بهذا المبدأ، إذا تحتفل الكلية هذا العام وتحتفي بتخريج تلك الكوكبة الجديدة من دارسيها الخريجين في دورتها الثامنة، وهي بذلك إنما تؤكد على تلك الرؤية الثابتة لفكرالقائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان– رحمه الله في أهمية العلم، وتبرز الدور الذي اضطلعت به الكلية منذ نشأتها عام 2012 وحتى يومها هذا، في إعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية المتميزة، المتسلحة بالعلم والمعرفة، والقادرة على التحدي والمواجهة بأساليب الحداثة، وأدوات التطوير والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة تحديات العصر ومتغيراته، من أجل رفعة الوطن والإرتقاء به في مسيرة التنمية المستدامة.

وإذ يطيب لهيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني في عددها الثامن، أن تتقدم بخالص التهنئة لدارسي الكلية الذين تحتفل بتخرجهم في دورتها الثامنة للعام الأكاديمي 2020-2021، إذ أفردت المجلة وكعادتها صفحاتها لأقلامهم ليشاركوا مواضيعهم المتنوعة مع المهتمين من قراء المجلة، فقد أضحت مجلة الدفاع الوطني اليوم منصةً لتلك العناوين والمقالات، والبحوث والدراسات التي يقدمها أصحاب الرأي والفكر والقلم من المعالي الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، وأعضاء هيئة التوجيه والدارسين في الكلية، حيث تسلط مواضيعهم المنتقاة الضوء على أهم مجريات ومتغيرات العصر، إلى جانب أهم مستلزماته بما يتوافق مع المنهاج الأكاديمي لدورة الدفاع الوطني، ورؤيتها من كونها كليةً رائدة عالمياً في تطوير الفكر الاستراتيجي ومصدر أساس للدراسات الإستراتيجية والأمنية.

والمجلة التي صارت رديفاً لكل ماهو ذو ثقل استراتيجي وأمني وعلمي في البحث والدراسة واستشراف المستقبل، لتفخر بأن تضم صفحاتها ما يغذيها دوماً بالجديد والمفيد الذي يخدم الدارس والقارئ على حدٍ سواء، وبما يثري حصيلتهم المعرفية المعتمدة على الحقائق والأرقام.

وما نتمناه ختاماً، ومع ما يحمله هذا العام الذي بدأنا حديثنا عنه ألا وهو عام «الاستعداد للخمسون»، بأن تكون النهايات بما ترضي الجميع، وبما يحقق السرور بالجهد الذي بذل، وبالتميز لما كان من تفوق، وبالصدارة لمن استحق الفوز والنجاح بجدارة.

الغلاف

عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
50
UAE

إنجازات يشهد لها العالم واستعداد لمستقبل أكثر إشراقًا

مرحلة جديدة تعبرها دولة الإمارات العربية المتحدة باحتفالها بيوبيلها الذهبي، ومرور خمسين عاماً على قيامها دولة فتية طموحة، أخذت على عاتقها بناء الوطن النموذج في منطقة ما زالت تتلمس حتى اليوم طرق التنمية والنهضة، وحقبة تاريخية مختلفة بمعطياتها ومتطلباتها تقف على أبوابها وهي تتطلّع نحو خمسينيتها المقبلة

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية تصدر عن كلية الدفاع الوطني
القيادة العامة للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيو عام 2014

الإشراف العام:
اللواء الركن / عقاب شاهين عقاب العلي

رئيس التحرير:
العقيد الركن دكتور/ راشد مصبح الظاهري

مدير التحرير:
جميلة سالم الكعبي

سكرتارية التحرير:
انطونى جون فيراسى بيالى
سميرة ناصر باسلوم
مريم ابراهيم الرميثي

هيئة التحرير:
العقيد الركن دكتور/ سالم الزعابي
المقدم مهندس/ ابراهيم العلي
المقدم / علي المزروعي
محمد عيسى النوبي

الترجمة:
عوني عبدالرحيم الخطيب

الإخراج والتصميم:
علي سالم سعيد الشحي

التصوير:
محمد رمضان
ليام كلايتون

00971496122 1

www.ndc.ac.ae

المحتويات

26

القطاع الصحي في أبوظبي...
النموذج في كفاءة الاستجابة

34

الاستثمار في التقنيات الرقمية
أبرز التوجهات العالمية في مجال
الموارد البشرية

44

عمليات المعلومات
وحروب الجيل الرابع المزج بين القوة
الناعمة والخشنة

74

التأثير الاستراتيجي لإدارة
النفايات على الدول

نكمل فيه مرحلة حافلة بالإنجازات الاستثنائية، ونبدأ مرحلة جديدة، تعانق طموحاتنا فيها السماء، التحدي أكبر والمنافسة أشد، لكن إرادتنا وهمتنا وروح التحدي لدينا أقوى، شعبنا مصدر قوتنا، ونرحب بالمبدعين ونمد أيدينا بالخير والتعاون والسلام لكل دول العالم وشعوبه

محمد بن زايد آل نهيان

عام الخمسين. عام احتفاء بخمسين عاماً شهدت أسرع مسيرة بناء في تاريخ الدول. وأفضل مسيرة تنمية شهدتها المنطقة. وأنبل رحلة لبناء الإنسان. وهو أيضاً عام استعداد لخمسين قادمة. خمسين عامرة بالخير. عميقة في التأثير. نموذجية في بناء أمل للمنطقة والعالم

محمد بن راشد آل مكتوم

كلمة التحرير

العقيد الركن دكتور
راشد مصبح الظاهري
رئيس التحرير

تثبت دولة الإمارات العربية المتحدة عاماً تلو عام من أنها بلد اللامستحيل ووطن صناعة المستقبل، فهذه الرؤية التي انتهجتها القيادة الرشيدة جعلتها قاعدة الأساس لكل انجازاتها وتطلعاتها وخططها وطموحاتها اللامتناهية، فهاهي اليوم تواصل رحلة التأسيس التي بدأها قادتها المؤسسون نحو مستقبلٍ آتٍ بالأفضل للوطن والأجيال، وهي تقود عجلة العمل الدؤوب من أجل تمكين كل طموحٍ يسابق الزمن من أن يرى النور، ولتؤكد للعالم من أنه لاسقف للآمال والطموحات على أرضها.

كما وتؤكد قيادتها الرشيدة تلك الرؤية الحكيمة لطموحاتها الوطنية التي تختزل الوقت وتخترق حاجز الزمن للوصول بهذا الوطن إلى مئويته وهو يعانق المجد والسبق ويعتلي مراتب التميز والتفرد بين الأمم قاطبة، فما وضعته القيادة من رؤى وتطلعات للأعوام الخمسون القادمة لاتحاد دولتنا المجيد، هو أصدق البراهين وأدلهتا على أن دولة الإمارات ماضيةٌ بكل عزمٍ نحو مستقبلها بكل جدارة وثبات.

وتسعى دولة الإمارات ومن خلال ماحققته من انجازات على مدى أعوامها الخمسون الماضية لأن تصنع لها علامةً فارقة في جبين الزمن، إذ أنها وبعمرٍ زمني يكاد يكون قصيراً بمقارنته مع أعمار دولٍ أخرى قد استطاعت تحقيق الكثير مما لم تستطع هذه الدول تحقيقه بأشواطٍ بعيدة، فالرحلة التي بدأها القائد المؤسس المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – طّيب الله ثراه- وبمعيته إخوانه المؤسسون – رحمهم الله- قد واصلت مسيرها دون كللٍ أو ملل، كان ولازال هدفها الأول هو الإنسان على هذه الأرض.

ومن أجل سمو الهدف وعلوه، فلا زالت الطموحات تكبر ليتحقق الأكثر، ليس في حدود الوطن فقط؛ وإنما لتمتد روافده للغير، ليكون الأثر أعم وأشمل للإنسانية جمعاء.

وإذا تعلن القيادة الرشيدة هذا العام هو عام الاستعداد للخمسين، إنما تستشرف المستقبل بكل طموحاته وتطلعاته وآماله، فهي تستعد للقادم ليس برسم التصورات ووضع المخططات فحسب، وإنما بالعمل الجاد والسعي الدؤوب نحو مايحقق لها الريادة والتقدم في كل باب ومجال.

ومن منطلق الرؤية الحكيمة في استشرافها للمستقبل، تسعى مجلة الدفاع الوطني ومن خلال ما تطرحه على صفحاتها من مقالاتٍ وآراء - تمثل رأي كاتبيها- أن تستشرف المستقبل بتلك التغذية العلمية الأكاديمية التي تفيد القارئ والدارس على قدم المساواة، إذا تسلط المجلة في عددها الثامن للعام الأكاديمي 2020-2021 الضوء على العديد من المواضيع التي تتزامن مع معطيات الوقت ومستجداته كتناولها البارز للحديث عن عام الخمسين وما تضمنه من إنجازات شهد لها العالم بأسره، وما سيتبعه من استعدادٍ قادم لمستقبل أكثر إشراقًا بإذن الله.

كما وتتنوع المقالات في طرحها المسبق استراتيجيات وطنية وبرامج وأنظمة عالمية وتطبيقات هدفها التفعيل المستمر وإستشراف الغد بتفاصيله كتلك المواضيع التي تتحدث عن الثورة الرقمية الرابعة لعلوم المستقبل والأمن السيبراني والتحولات الرقمية وماتحتويه من خبايا وأسرار.

ولم تغفل المجلة- كذلك- المقالات الأكاديمية التي تتحدث بالشرح والصورة عن العديد من المحاور الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية وحتى الصحية إلى جانب تسليط الضوء على مفاهيم القيادة والدفاع .

وهي اليوم إذ تصدر لتضع بين يدي المهتمين من قرائها مجموعةً ثرية من المقالات التي تتسم بعمقها الأكاديمي والتحليلي وفق طرحٍ يتناول النظريات المتعارفة عليها في العلاقات الدولية، والاستراتيجية، وتوظيف القوى الشاملة للدولة، إلى جانب القيادة الاستراتيجية، وتحليل المخاطر وكيفية اتخاذ القرار، وهو ما تعتمده كلية الدفاع الوطني ضمن منهاجها الأكاديمي.

منصور بن زايد يشهد حفل تخريج

شهد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثامنة 2020 - 2021 الذي أقيم يوم الأحد الموافق 2021/7/4 في قصر الوطن.

وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء خلال الحفل أن الكلية تحظى باهتمام قيادة الدولة الرشيدة ودعمها لدورها الهام في تأهيل وإعداد نخبة من الكوادر الذين يسهمون في مسيرة بناء أوطانهم وتقدمها في مختلف ميادين العمل الوطني والحفاظ على مكتسباتها.

وأضاف أن القوات المسلحة تمثّل مصدر فخر واعتزاز لكل إماراتي خلال مسيرتها المشرفة والزاخرة بالإنجازات والإخلاص في أداء الواجب الوطني، ودعم النجاحات التنموية والاقتصادية إضافة إلى دورها المحوري في جميع المراحل بما فيها المحطات المستقبلية الواعدة التي تستشرفها الدولة تزامنا مع احتفائها بالذكرى الخمسين لتأسيسها.

وهنأ منصور بن زايد خريجي دورة الدفاع الوطني الثامنة 2020-2021 وحثهم على توظيف ما اكتسبوه من معارف متخصصة ومهارات عالية وخبرات أكاديمية في تعزيز قدرات القوات المسلحة وأجهزة الشرطة ومؤسسات الدولة، خدمةً لأوطانهم، متمنياً لهم مزيداً من التوفيق والنجاح في مسيرتهم المهنية.

وبدأ الحفل - الذي نُظّم باتخاذ جميع الإجراءات الوقائية والتدابير الصحية - بالسلام الوطني ثم تلاوة آيات بيّنات من القرآن الكريم، وإلقاء الكلمات الافتتاحية والترحيبية.

دورة الدفاع الوطني الثامنة 2020 - 2021

من جهته رفع اللواء الركن عقاب شاهين العلي قائد كلية الدفاع الوطني، في كلمته خلال الحفل، أسمى آيات الشكر والولاء إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة، «حفظه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لرعاية سموهم المستمرة واهتمامهم بدعم كلية الدفاع الوطني، مما أتاح لها مواكبة أرقى المعايير الدولية وأحدث التقنيات في التكوين العسكري والأمني الشامل.

كما تقدم اللواء الركن عقاب شاهين العلي ببالغ الشكر والتقدير إلى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان لرعايته حفل تخريج دورة الدفاع الوطني الثامنة 2020 2021-. وقال إن الكلية تفخر بأن تقدم للوطن كوكبةً جديدة من قيادات واعدة حظيت بإعداد وتأهيل عملي وأكاديمي متميز وفق أرقى المعايير المعتمدة عالميا، مما يمكنهم من أداء واجبهم الوطني ومهماتهم العسكرية والأمنية بكفاءة عالية حفاظا على إنجازات الدولة ودعما لمسيرتها الناجحة في جميع القطاعات .

وثمّن الجهود الحثيثة التي بذلها المحاضرون والهيئتان التوجيهية والإدارية في الكلية، وجميع من أسهم في إنجاز برنامج دورة الدفاع الوطني الثامنة، متمنيا للخريجين مزيدا من التوفيق والنجاح.

من جانبه، قال العقيد الركن مهندس جاسم محمد علي الرشيد في كلمة الخريجين منتسبي الدورة الثامنة: «أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير إلى كلية الدفاع الوطني وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية للجهود التي بذلوها لتأهيل الدارسين وتطوير قدراتهم في البحث والتحليل والنقد والتقييم، ومهارات الحوار ضمن بيئة تعليمية تفاعلية وبحثية ستمكنهم من الإسهام في رسم السياسات الوطنية وصناعة القرار الإستراتيجي حول القضايا الوطنية».

وأضاف أن الاحتفاء اليوم بتخريج هذه الدفعة هو مواصلة لمسيرة بناء قيادات جديدة مدركة لأبعاد الأمن الوطني والعوامل المؤثرة فيه في ظل عالم متشابك ومعقد تتداخل فيه المؤثرات على الأمن الوطني للدول، وعولمة تمتلك من التأثير قدراً هائلاً لتصبح عنصراً فاعلاً في تشكيل الهوية الوطنية».

وفي ختام الحفل سلّم منصور بن زايد آل نهيان الشهادات للخريجين، والتقطت مع جميع الخريجين الصور التذكارية بهذه المناسبة.

حضر حفل التخريج، معالي محمد بن أحمد البواردي وزير الدولة لشؤون الدفاع ومعالي علي بن قناص الكتبي رئيس دائرة الإسناد الحكومي وسعادة مطر سالم الظاهري وكيل وزارة الدفاع وسعادة اللواء الركن طيار إبراهيم ناصر محمد العلوي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي وسعادة اللواء الركن بحري طيار الشيخ سعيد بن حمدان بن محمد آل نهيان قائد القوات البحرية.

صور الخريجين

العقيد ركن مهندس / محمد ثاني المهيري

العقيد ركن بحري / جاسم محمد الرشيد

العقيد ركن مهندس / فيصل عبد الله الكعبي

العقيد ركن طبيب / سيف عبيد الكعبي

العقيد ركن دكتور / عبد الله راشد الظنحاني

العقيد ركن / ناصر مهدي الاحبابي

العقيد ركن / محمد علي الدرمكي

العقيد ركن طيار / علي عبيد الظاهري

العقيد ركن مهندس / محمد يوسف الزعابي

العقيد ركن طيار / محمد حمد العرياني

العقيد / ويسنو سابوترو

العقيد دكتور / منصور ناصر الرزوقي

الشيخ / خالد سعود القاسمي

عبدالرحمن أحمد الجابر

الصغيرة وبران الأحبابي

فاطمة يوسف ابراهيم

هبة سيف ال صالح

عالية هلال الشحي

جابر صقر الكتبي

فهد بطي المهيري

معضد عيسى المزروعي

مطر سيف النيادي

محمد عبدالله المحرزي

وفاء عبدالله العبيدلي

سالم سعيد الرميثي

خليفه خادم الحميري

خالد راشد السويدي

سعيد خميس الحدادي

الطارق سالم العامري

أحلام عبدالرحمن المرزوقي

خالد عبدالرحيم الحمادي

خلفان حمد المزروعي

حمد ابراهيم المرزوقي

مريم مسلم المزروعي

ليلى محمد الهاجري

شماء حمدون النقبي

فرح ابراهيم البستكي

سامي علي المهيري

إنجازات يشهد لها العالم واستعداد لمستقبل أكثر إشراقًا

مرحلة جديدة تعبرها دولة الإمارات العربية المتحدة باحتفالها بيوبيلها الذهبي، ومرور خمسين عاماً على قيامها دولة فتية طموحة، أخذت على عاتقها بناء الوطن النموذج في منطقة ما زالت تتلمس حتى اليوم طرق التنمية والنهضة، وحقبة تاريخية مختلفة بمعطياتها ومتطلباتها تقف على أبوابها وهي تتطلّع نحو خمسينيتها المقبلة التي تريد منها، قيادة وشعباً، أن تكون امتدادًا لإرث من الإنجازات التي أبهرت العالم، واستكمالاً لمسيرةٍ من التميّز تبني فيها على ما حققته، وتقفز نحو أهداف وطموحات أكبر تجعل منها ليس فقط واحدة من أفضل دول العالم، بل منافسًا رئيسيًّا على المركز الأول، والدولة الأفضل على الإطلاق.

EXPO
2020

والواقع أن ما بلغته دولة الإمارات، وهي تحتفل بخمسينيتها الأولى من تطوّر وحداثة، وما وصلت إليه من نهضة شاملة في مناحي الحياة كافة، وما تحقق لشعبها، مواطنين ومقيمين، من رفاهية جعلت منه واحدًا من أسعد شعوب العالم، لم يأت من فراغ، ولم يكن وليدَ المصادفة، ولا نِتاجَ الحظ، وإنما هو في الحقيقة ثمرة جهود جبّارة بُذلت على مدى خمسين عامًا، وعزائم صلبة لا تلين، وإصرار على تحدّي الواقع، برغم قساوته، وتجاوز الظروف، برغم صعوبتها، وتطويعها لخدمة الطموح، فكانت المسيرة بمنزلة ملحمة فريدة حوّل فيها إنسان هذه الأرض الطيبة ما كان يصنّف في يوم من الأيام في خانة الأحلام الأقرب إلى المستحيل، إلى واقع جميل وحقيقة ماثلة، انحنى لها العالم إعجاباً واحتراماً وتقديراً، وذلك عندما جعل من العمل الجاد والمخلص، وبلا كلل أو ملل، أسلوب حياة، ومن حب الوطن والإخلاص له والالتفاف حول رايته عقيدة لا تهتز، ولا يساورها الشك.

قيادة الإرادة والحكمة

وكان مما أنعم الله به على الإمارات أن حباها قيادة مخلصة حكيمة مؤمنة بشعبها، محبة لأرضها، وقد خبرتها شبراً شبراً، وأدركت بفطرتها وتجربتها مكامن الخير التي تزخر بها، فسعت منذ البدايات الأولى إلى لمّ الشمل وجمع الصف

وتوحيد الكلمة، وآمنت بأن اليد الواحدة لا تستطيع التصفيق، وبأن الفرقة والتشرذم والتجزئة لا يمكن أن تورث إلا الخلاف والضعف، فكانت ملحمة الاتحاد التي شكّلت البداية المثالية والانطلاقة الحقيقية لمسيرة بناء دولة الوحدة والأمل بغد أفضل، ونفضت عن عين الإنسان العربي وقلبه وضميره ما تراكم من غبار عقود التهميش والاستعمار والظلم، وأشرقت في سماء الأرض العربية التي عانت، حتى بعد خلاصها من الاستعمار، الانقسامات التي سببتها صراعات النفوذ وخلافات النزعات والأيديولوجيات، تجربة وحدوية ناجحة راسخة قامت على إلتقاء الإرادات الخيّرة المخلصة والضمائر النقية والهمم العالية، وبنيت على أسس عميقة من الفهم والتفاهم والاقتناع بها، وبضرورتها من رأس الهرم إلى قاعدته.

ولا بدّ أن يُنسَبَ الفضل إلى أهله، وأن يرتبط الحديث عن الإمارات، كياناً ودولة ومنجزات، تلقائياً باسم مؤسسها، وباني نهضتها، ومهندس إنجازاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّب الله ثراه، صاحب فكرة الاتحاد الذي عمل على وضع لبناته الأولى، وكانت له مع إخوانه، القادة المؤسسين، اليد البيضاء في إرساء أسس هذا الصرح الشامخ، وتوطيد أركانه وتثبيت دعائمه، وفي إطلاق مسيرة التنمية الشاملة لجوانب الحياة كلها، وفي إمارات الدولة كافة، التي انعكست خيراً وفيراً بدت نتائجه واضحة لا تخطئها عين في حياة المواطن

والمقيم، وأحدثت تحوّلاً كاملاً في نمط المعيشة في هذه البقعة من المعمورة، الذي كان يعرف بشظفه وصعوبته وقسوته، إلى مستويات من الرفاهية والسعادة التي يتطلّع إليها الإنسان في أغنى دول العالم وأعمقها تجربة.

لقد سخّر الشيخ زايد – رحمه الله- الثروة التي جادت بها أرض الإمارات لمصلحة التنمية والنهضة، وأوْلَى كل اهتمامه لبناء الإنسان قبل العمران، وحرص على تحقيق التوازن بين جوانب العملية برمّتها، فلم يتقدم عنده الجانبان السياسي والاقتصادي على الجانبين الإنساني والأخلاقي، وبنى دولة عصرية متمسكة بجذورها تصل حاضرها بماضيها الذي تعتز وتفخر به، وتتطلّع بشغف نحو المستقبل، وتواكب أحدث ما توصّل إليه العقل البشري من تقنيات وابتكارات، لا تؤمن بالمستحيل ولا تعترف بالعقبات والصعوبات، تعشق التحدي الإيجابي والسباق وعينها دائمًا على الرقم واحد.

كما حقق، رحمه الله، مع روّاد الاتحاد، خلال 33 عامًا، إنجازات يمكن وصفها بالمعجزات على المستويين الداخلي والخارجي، خصوصاً إذا ما تمّ النظر إليها من زاوية حجم الإنجاز ونوعيته وشموليته، والزمن الذي تحققت خلاله، والتحديات التي كانت تواجهه، حيث وضع الإمارات في مصاف الدول المتقدمة، سياسيًّا واقتصاديًّا وعلميًّا واجتماعيًّا، وأرسى البنية التحتية واللبنات الأساسية التي تضمن تلبية متطلبات وطموحات الدولة وتطلعاتها على المديين المتوسط والبعيد، ونسج على الصعيد الخارجي علاقات مع معظم دول العالم قامت على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين، ونصرة القضايا العادلة، وعدم التمييز بين إنسان وآخر على أساس العرق أو اللون أو المعتقد، وقدّم المساعدة والمساندة لكل من يحتاج إليهما.

الخلف لخير سلف

وعلى النهج ذاته، وبالعزيمة نفسها، واصلت القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مسيرة بناء الوطن النموذج، وتعزيز ريادة الإمارات على الصُّعُد كلها، وحددت مجموعة من الأهداف الطموحة، كان في مقدّمتها أن تكون الإمارات واحدة من

أفضل دول العالم بحلول يوبيلها الذهبي، وأن تكون الأفضل على الإطلاق بحلول الذكرى المئوية لقيامها في العام 2071. وركّزت لتحقيق هذه الأهداف على مجموعة من المحاور التي تمثّل ركائز أساسية لتحقيق التطور الدائم والمستدام الذي تنشده، ومن أهمها:

- التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، خصوصًا في المجالات ذات الأولوية، وفي مقدّمة ذلك الأمن الغذائي، وتوجيه الموارد واستثمارها.

- التحوّل الحكومي الذي يشمل تطوير نظم الإدارة الحكومية والحوكمة، والانتقال نحو الخدمات الرقمية الإلكترونية والذكية وإتاحتها بشكل دائم.

- تبنّي الإبداع والابتكار لتحقيق اقتصاد معرفي ومتنوع ومرن تقوده كفاءات وطنية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار البعيد المدى للدولة وشعبها.

توفير البيئة الجاذبة بالمفهوم الشامل، سواء للإنسان أو للاستثمار، وذلك من خلال تحقيق أعلى مستويات الأمن والأمان وتخفيض معدلات الجريمة إلى أدنى المستويات عالميًّا.

تعزيز أسباب القوة الناعمة للدولة عبر إعداد منظومة حكومية شاملة لبلورة برامج وسياسات عمل مستدامة ذات بعد إقليمي وعالمي، تشمل كل مقوّمات الدولة؛ الاقتصادية والثقافية والفنية والسياحية والإنسانية والمجتمعية، مع التركيز على الثقل الإنساني والحضاري والبناء على سمعتها، وإبراز الصورة الحضارية لها وإرثها وهويتها وثقافتها المميزة، ومدّ يد العون والمساعدة للمجتمع الإنساني من دون تمييز في جميع الحالات التي تحتاج إلى ذلك، بحيث تكون الإمارات دائمًا أول من يصل إلى الساحات المحتاجة.

بناء القوة الصلبة التي تضمن حماية منجزات الدولة واستقرارها ورفاهية شعبها والذود عن حدودها من خلال تحديث

القوات المسلحة وتزويدها بأحدث أساليب التأهيل والتدريب، وبالتقنيات الأحدث في المجال العملياتي والتسليحي.

ملاحم النماء والتطوير

نتائج هذا النهج الحكيم والجهود المتواصلة، التي لا تكلّ ولا تملّ، تتجلى من خلال القفزات المتتالية التي حققتها الإمارات في المجالات كافة، والتي لا يمكن حصرها في إطار مقال صحفي محدود، بل يمكن إيراد بعضها كأمثلة وشواهد على أن عجلة النهضة والحداثة في الإمارات تمضي من دون توقف، وتواكب، بل وتسبق في كثير من الأحيان، ما يتحقق على المستوى العالمي. ففي مجال التنمية السياسية وتعزيز المشاركة، طوّرت الدولة نظام انتخابات المجلس الوطني الاتحادي؛ بهدف توسيع المشاركة وإتاحة الفرصة لأوسع شريحة من المواطنين للمشاركة في صناعة القرار. كما عززت تمكين المرأة من خلال تطوير مشاركتها بشكل غير مسبوق في العمل البرلماني من خلال تعديل أحكام قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 وما ورد عليه من تعديلات، وكذلك قرار رئيس الدولة رقم (1) لسنة 2019 بتعديل قرار رقم (3) لسنة 2006 وما ورد عليه من تعديلات، فيما تضمناه من ألا تقل نسبة تمثيل النساء للإمارة عن 50% من ممثلي الإمارة في المجلس، ورفع نسبة مشاركتها في الحكومة إلى 9 وزيرات بنسبة 27%، لتواصل تبوؤ المرتبة الأولى في نسبة مشاركة المرأة العربية في هيئات صنع القرار والمراكز القيادية.

وفي المجال العلمي واستكشاف الفضاء، أنجزت الإمارات سبقًا إسلاميًّا وعربيًّا عندما أصبحت ثالث دولة على المستوى العالمي تستكشف المريخ بعد نجاح إطلاق «مسبار الأمل» ودخوله بنجاح مداره حول الكوكب الأحمر. وأطلقت، من خلال مركز محمد بن راشد للفضاء، برنامجًا لتدريب وتأهيل روّاد فضاء مواطنين استطاع خلال فترة زمنية محدودة إرسال أول رائد فضاء إماراتي إلى محطة الفضاء الدولية.

أنجزت الإمارات الكثير وسبقت دول العالم في التصدي لأكبر خطر يهدد صحة الإنسان وحياته في العصر الحديث، وهو وباء كورونا، فكانت لها بصمات واضحة، منذ بداية الجائحة، في تقديم الدعم والمساعدات الطبية والأدوية ومستلزمات الوقاية لأكثر من 136 دولة حول العالم للتصدي للفيروس، إلى جانب جهودها المؤثرة في دراسة واكتشاف التسلسل الجيني للفيروس، وإسهاماتها الفاعلة في اختبارات اللقاحات المضادة له، ومن ثمّ تصنيعها وتوزيعها على دول العالم.

الإنجازات كثيرة تؤكدها المؤشرات العالمية للتنافسية

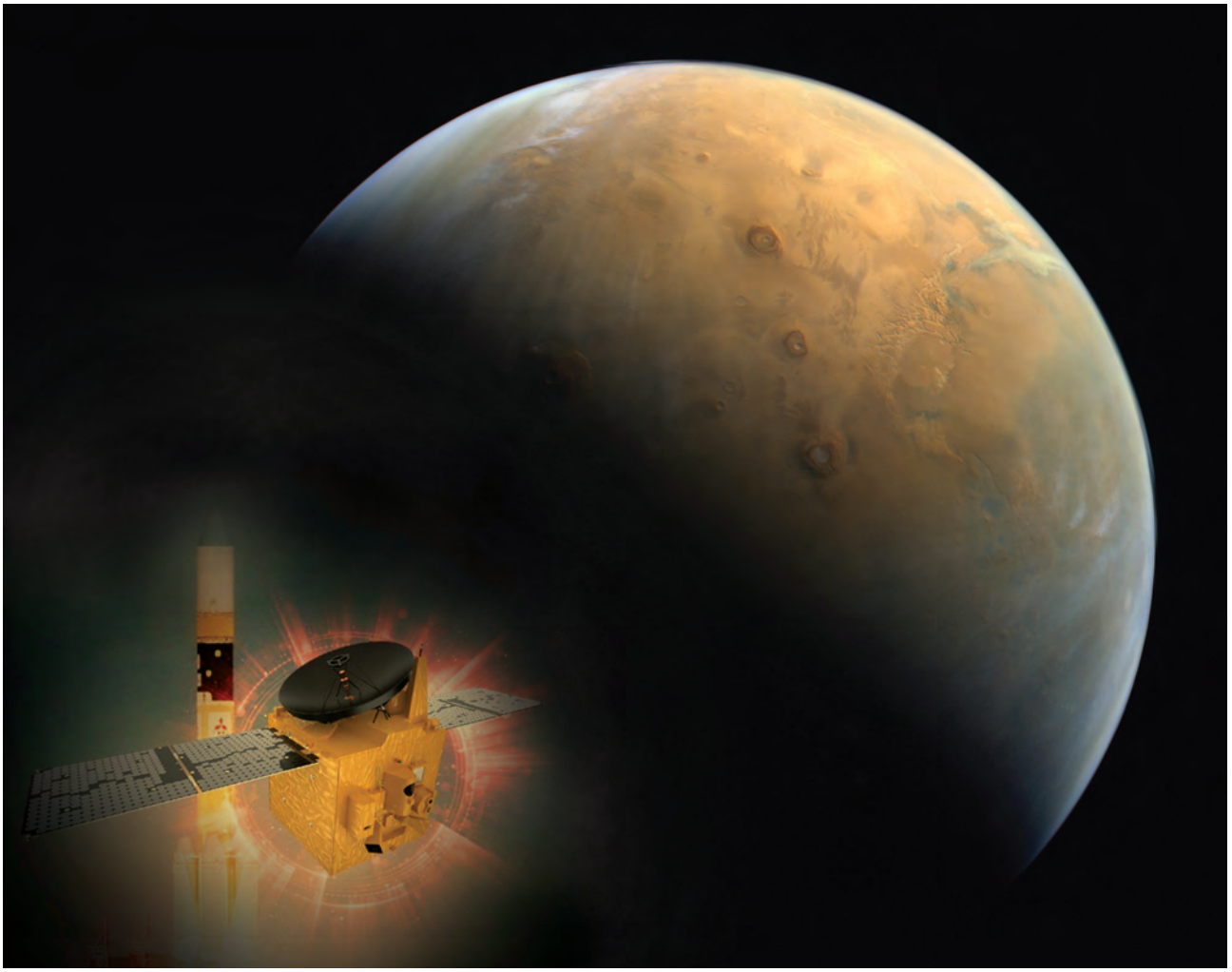

التي تطالعنا كلّ يوم بتصدر الإمارات في مجال جديد، وأحدثها بداية شهر مايو الجاري، عندما أدرجت خمسٌ من كبريات المؤسسات الدولية، المعنية بتقييم التنافسية، دولة الإمارات ضمن العشر الكبار على مستوى العالم في 28 مؤشرًا للتنافسية في قطاع المالية والضرائب خلال عام 2020، تعززها المشاريع الكبيرة التي تشير بوضوح إلى حرص الدولة على الاستعداد للمستقبل وتأمين أفضل مستويات الحياة لأجيالها القادمة، مثل مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء، والاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات (Operation 300Bn)؛ بهدف رفع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 133 إلى 300 مليار درهم خلال الأعوام العشرة المقبلة.

واليوم تدخل الإمارات عامها الخمسين، بتجربة اتحادية تزداد ألقًا كل يوم، وتشكل مثالًا يحتذى به ومصدرًا للإلهام من حيث رسوخها ونضوجها وتحقيقها لتطلعات شعبها في الأمن والأمان والحياة الرغيدة، برغم الكثير من التحديات التي تواجهها المنطقة التي تعيش العديد من دولها مرارة صراعات وحروب أعادتها سنوات إلى الوراء.. تجربة حذفت من قاموسها الكثير من مفاهيم التعصب والتطرف والانغلاق، وانفتحت على العالم، وانطلقت بعقل وذهن وقلب مفتوح نحو الإنسانية على اختلاف ثقافاتها وديناتها لنشر قيم التآخي والسلام ونبذ الصراع والصدام، والعمل مع كل القوى المحبة للسلام في المنطقة على إطلاق عهد جديد ينهي ما عانته من عداوات وكراهية ورفض للآخر، ويقوم على التعاون والتكاتف والالتقاء على كل ما من شأنه سعادة الأجيال الحالية والقادمة.

أعوام الخمسين .. أعوام المواصلة والإدامة

عام الخمسين الذي أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، هو محطة انطلاقة إماراتية خيّرة جديدة نحو الأعوام الخمسين المقبلة من عمر هذه الدولة الفتية، تؤكد أن قيادتها الرشيدة لا تقبل الارتجال ولا العمل غير القائم على التخطيط السليم والدقيق، واستشراف المستقبل بفكر استباقي تمضي فيه نحو طموحاتها بعزم لا يلين، وبهمّة عالية تطاول السحاب لتحويل الأحلام والطموحات إلى واقع فريد متميّز، يتفيأ ظلاله أبناءُ شعبها في حاضرهم، ومستقبل مشرق ينال أبناءُ أجيالها القادمة فيه نصيبهم وحقهم من خير وطنهم، يلتف حولها شعبها مؤمنًا بطموحاتها، مخلصًا في ولائه لها، وحبه لوطنه، يتناغم مع رؤاها، ويتماهى تمامًا مع شغفها بالتميّز والتفرّد.

القطاع الصحي في أبوظبي... النموذج في كفاءة الاستجابة

معالي/ عبدالله بن محمد آل حامد
رئيس دائرة الصحة، أبوظبي

استطاعت جائحة كوفيد - 19 أن تضع العالم أجمع في مواجهة محتدمة وسباق مع الزمن لإنقاذ الأرواح والحفاظ على صحة الناس. بدأ وكأنها ظهرت فجأة، فقد مر وقت طويل جداً منذ آخر مرة شهد فيها العالم تحدياً صحياً مماثلاً في الماضي. فكيف تعامل القطاع الصحي في أبوظبي مع الجائحة في بداياتها وكيف استطاع أن يكون نموذجاً متميزاً يحتذى به عالمياً في كفاءة الاستجابة للجائحة وما هي الدروس المستفادة منها؟

إن الأوقات الصعبة التي نعيشها اليوم تعلمنا دروساً قيمة وتدفعنا نحو اقتناص الفرص التي أمامنا

الاستعداد للمستقبل وتحدياته يبدأ من اليوم

لقد علمتنا القيادة الرشيدة أن الاستعداد للمستقبل وتحدياته يبدأ من اليوم، فعلى مدار الأعوام الماضية، كانت هذه الرؤية حجر الأساس لجهودنا وهي التي مكّنت القطاع الصحي في الإمارة بكافة عناصره من الوقوف بروح الفريق الواحد في خط الدفاع الأول وفي الصفوف الأمامية منذ بداية جائحة فيروس كوفيد - 19 للحفاظ على صحة وسلامة جميع أفراد المجتمع مستفيداً من البنية التحتية المتطورة التي يتمتع بها واستعدادات الطوارئ والجاهزية المتميزة.

إن الأوقات الصعبة التي نعيشها اليوم تعلمنا دروساً قيمة وتدفعنا نحو اقتناص الفرص التي أمامنا، ومن هنا، قمنا بتصميم دليل أبوظبي للاستجابة الطارئة للجوائح التفاعلي المبتكر بناء على الدروس المستفادة من جائحة فيروس كوفيد - 19 محلياً وعالمياً وفق أعلى الممارسات العالمية في إدارة الطوارئ، حيث سيمكننا من أن نكون على أهبة الاستعداد لأي جائحة قد تحدث في المستقبل لا قدّر الله، إنه نتاج تضافر الجهود وتبادل الخبرات والاستشارات مع نخبة من الخبراء العالميين والمحليين.

كوفيد - 19 كان اختباراً حقيقياً لمدى جاهزيتنا

لطالما كانت الجاهزية والاستعداد التام للتعامل في حالات الطوارئ من أهم أولوياتنا، وعلى مدار السنوات الماضية كرسّنا الجهود لضمان رفع مستوى استعداد القطاع الصحي لمواجهة تفشي الأوبئة والحوادث والكوارث من خلال تمارين الاستجابة والتدريبات الدورية التي تنظم وفقاً لأعلى المعايير العالمية وتحاكي الواقع بالتعاون مع شركائنا من الجهات المعنية، بهدف رفع مستوى كفاءة القطاع الصحي في إمارة أبوظبي للتعامل بفعالية مع الحالات الطارئة وضمان تقديم خدمات رعاية صحية متواصلة ومتكاملة لجميع من يحتاجها في أي وقت.

فقبل أن يلقي فيروس كوفيد - 19 بظلاله على العالم أجمع، قمنا بإطلاق نظام «استجابة الإلكتروني» لإدارة الطوارئ والأزمات في القطاع الصحي للإمارة والذي يُعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، إيماناً منا بأن تحقيق أعلى درجات الاستعداد والجاهزية في القطاع الصحي يبدأ من الاستخدام الأمثل للموارد ،حيث بإمكان هذا النظام توفير تقارير لحظية عن الموارد الصحية في الإمارة بالتواصل مع الأنظمة الذكية في المنشآت الصحية؛ بما في ذلك نسب إشغال الأسرّة في المنشآت الصحية، وتوافر التخصصات الطبية ،وعدد وحدات الدم المتوفرة، ومدى جاهزية سيارات الإسعاف ونقل المصابين، ومخزون الأدوية المتوفر، والتحقق من إعداد الكوادر الطبية في مختلف التخصصات.

صحة وسلامة المجتمع أولوية القيادة الرشيدة

إن صحة وسلامة المجتمع أولوية فوق كل اعتبار، كانت هذه رؤية وتوجيهات قيادتنا الرشيدة التي أكدت في ظل الظروف الراهنة بأن الإنسان وصحته وسلامته هي أهم الأولويات وحجر الأساس الذي تنطلق منه كل الجهود لبناء الوطن ورفعته.

فخلف قيادتنا الرشيدة، مضينا بخطى واثقة لتعزيز التدابير والإجراءات والمبادرات التي استهدفت في المقام الأول الحفاظ على صحة وسلامة المجتمع من مواطنين ومقيمين وزائرين، بدءاً بتوسيع وزيادة نطاق الفحوصات ،وتوفير مراكز الفحص من المركبة المتوزعة في أرجاء الإمارة، وتنفيذ حملة المسح الوطني والفحص المجاني الخاص بفيروس كوفيد - 19 لتشمل مجمعات مختلفة ذات كثافة سكانية عالية في جميع مدن إمارة أبوظبي ،وذلك بهدف تكثيف الفحوصات التي تعد من أهم السبل للحد من انتشار الفيروس، والمحافظة على الصحة العامة.

وبجهودٍ لا حدود لها؛ وبتكاتف جميع الشركاء ،أولينا الحفاظ على صحة كبار المواطنين والمقيمين وذوي الأمراض المزمنة أهمية خاصة ،باعتبارهم الأكثر عرضة لمضاعفات الإصابة بفيروس كوفيد - 19 من خلال إطلاق مجموعة من المبادرات التي تعينهم على الحفاظ عليها خلال الظروف الراهنة.

قهر التحديات وتحويلها لفرص

بالإصرار والعزيمة يمكن قهر التحديات وتحويلها لفرص، ذلك ما عودتنا عليه قيادتنا الرشيدة وما اتخذناه نهجاً لنا، ففي ظل التحديات التي فرضتها الجائحة، حرصنا على توظيف إمكانات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية المتقدمة التي يتمتع بها القطاع الصحي في توفير منصات وبدائل رقمية لزيارة المنشآت الصحية حفاظاً على سلامة المجتمع تتيح التواصل عن بُعد مع أفراد المجتمع الذين يحتاجون إلى دعم أو إرشاد طبي وتمكنهم من الحصول على الاستشارات الطبية اللازمة ووصفات الأدوية.

وحرصاً منا على توظيف ما يشهده العالم مؤخراً من ثورة على صعيد الاتصال والتواصل وتعزيز الجهود المبذولة في الحد من انتشار فيروس كوفيد - 19، قمنا بتسهيل حصول

لقد كانت أبوظبي سباقة في دعمها المتواصل للجهود العالمية التي من شأنها المساهمة في مكافحة فيروس كوفيد - 19 ومساعدة البشرية في التغلب على هذا الوباء

المرضى على أدويتهم من خلال إطلاق خدمة «توصيل» والحفاظ على سرية معلومات المرضى.

تسخير قوة العلم في التصدي لجائحة كوفيد - 19

الآن وأكثر من أي وقت مضى، يعتمد العالم أجمع على الباحثين والعلماء الذين تتضافر جهودهم على وجه السرعة لإيجاد سبل لتوظيف أفكارهم وخبراتهم للتصدي لهذا الفيروس وترجمتها إلى تطبيقات وعلاجات ناجحة، حيث حرصنا في دائرة الصحة في أبوظبي على إطلاق سجل الأبحاث الخاصة بجائحة كوفيد - 19، والذي تم تطويره بالتنسيق مع مجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، في خطوة لدعم الأبحاث العلمية وتسريع وتيرة الاكتشافات والابتكارات، التي من شأنها المساهمة في رفد الجهود العلمية المبذولة لمواجهة الفيروس، حيث استقبل السجل مشاريع واعدة تفاوتت موضوعاتهم على معالجة أهم التساؤلات عن انتشار الفيروس وأحدث طرق التشخيص، وعلم الأوبئة ودراسة مدى انتشارها وعلاج كوفيد - 19 وإدارته وأدوية جديدة لتجربتها.

التغلب على الجائحة لن يكون إلا بتعاون دولي

لقد كانت أبوظبي سباقة في دعمها المتواصل للجهود العالمية التي من شأنها المساهمة في مكافحة فيروس كوفيد - 19 ومساعدة البشرية في التغلب على هذا الوباء، حيث باتت منصةً رئيسية للوصول إلى لقاح فاعل ينهي أكبر تحدٍّ شهدته البشرية في القرن الـ21.

هنا في أبوظبي، بدأت التجارب السريرية العالمية للمرحلة الثالثة من لقاح محتمل ومدرج تحت مظلة منظمة الصحة العالمية من إنتاج شركة «سينوفارم سي إن بي جي» بهدف مكافحة الوباء، حيث حققت التجارب الأولى للمرحلة الثالثة للقاح «كوفيد - 19» غير النشط في الإمارات إنجازاً بكونها من أكبر التجارب على مستوى العالم في حشد جهود المتطوعين، إذ استقطبت أكثر من 31.000 متطوع ينتمون لما يزيد عن 120 جنسية، وذلك خلال 6 أسابيع فقط.كما شاركت أبوظبي ضمن المرحلة الثالثة من التجارب السريرية على اللقاح الروسي لفيروس «كوفيد - 19»، القائم على الفيروسات الغدية.

ونحن نفخر بدور أبوظبي المهم والنشط في إيجاد حلول للوباء، حيث شاركت مع قادة عالميين آخرين في إجراء التجارب السريرية التي ضمنت توافر لقاحات فاعلة بوقتٍ سريع.

ما هو السر

لقد استطاعت أبوظبي أن تكون نموذجاً متميزاً يحتذى به عالمياً في كفاءة الاستجابة للجائحة، ويكمن السر في جعل صحة المجتمع أولوية قصوى هو الاستعداد والجاهزية، إلى جانب الابتكار وتعزيز التواصل والعمل بروح الفريق الواحد والأهم من ذلك هو دعم قيادة حكمية منحتها الثقة والقدرة على تذليل الصعاب وتحقيق الأهداف لتمضي بطموحاتها للأمام وهي أكثر إصراراً بعزيمة أبنائها الذين يقفون خلف رايتها للتصدي لفيروس كوفيد - 19.

رسم مسار جديد للشرق الأوسط

سعادة / يوسف مانع العتيبة
سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية

شهدنا في الآونة الأخيرة تعيين سعادة محمد الخاجة كأول سفير لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى دولة إسرائيل، وكانت تلك هي الخطوة الأخيرة التي اتخذتها دولة الإمارات لاستكمال منظومة علاقاتها الدبلوماسية مع دولة إسرائيل، بعد أن بدأت المراحل الأولى في طريق إقامة تلك العلاقات بصفة رسمية عندما انضمت الدولتان للولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع معاً على «الاتفاق الإبراهيمي» في تاريخ 15 سبتمبر 2020م.

وفي أول تدوينة له بعد تقلده منصبه الجديد، كتب السفير محمد الخاجة في حسابه على موقع «تويتر» باللغات العربية والإنجليزية والعبرية ما يلي: «أتطلع لتعزيز العلاقات بين الإماراتيين والإسرائيليين عن طريق تشجيع قيم السلام والتفاهم والازدهار الاقتصادي بين الشعبين وعلى نطاق المنطقة برمتها.»

الانفتاح من أجل التغيير

هذه الرسالة تعكس تماماً التغيير الإيجابي الذي أحدثه الاتفاق الإبراهيمي، ولئن كان هذا الانفتاح الدبلوماسي حديث عهد، إلا أن روح المشاركة مع الآخرين التي أفضت إلى إبرام الاتفاق متجذرة في أعماق الحس الوطني لدينا، فحتى قبل تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عاش الناس

روح المشاركة مع الآخرين التي أفضت إلى إبرام الاتفاق متجذرة في أعماق الحس الوطني لدينا

ستعمل دولة الإمارات وإسرائيل جنباً إلى جنب لتنفيذ مشروعات تهدف لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمناً في منطقة الشرق الأوسط

بمختلف أعراقهم ومعتقداتهم الدينية على أرض الإمارات في سلام ووئام، حيث استقبل قادة الإمارات منذ أواخر خمسينات القرن الماضي أولى المجموعات المسيحية التي وفدت إلى منطقة الخليج العربي وضمت العاملين في مجالي النفط والغاز، وحينها تكرمت السلطات الحاكمة في الإمارات وكبادرة مشجعة بالتبرع بقطعة أرض لبناء أولى الكنائس في البلاد، وعلى ذلك المنوال استمر البناء على ذات الإرث خلال السنوات الأخيرة، ومن الشواهد على ذلك أيضاً استقبال الدولة لقداسة البابا فرانسيس في أول زيارة يقوم بها لشبه الجزيرة العربية، والشروع في بناء «البيت الإبراهيمي» في أبوظبي الذي يضم مسجداً وكنيسة وكنيساً ليكون بمثابة منبر للحوار بين الأديان. وفي أواخر العام الجاري ستستضيف الإمارات أكثر من 190 دولة، بما فيها إسرائيل، للمشاركة في معرض «أكسبو 2020» في دبي.

أطر تعاون الاتفاق الإبراهيمي

وبموجب الاتفاق الإبراهيمي ستعمل دولة الإمارات وإسرائيل جنباً إلى جنب لتنفيذ مشروعات تهدف لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمناً في منطقة الشرق الأوسط، كما ستعمل الدولتان على تعميق التعاون في المجالين الدبلوماسي والأمني بالمشاركة مع الدول الملتزمة بمبادئ السلام وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبوسع دولة الإمارات وإسرائيل، باعتبارهما شريكتين دائمتين للولايات المتحدة، تشكيل إطار تعاوني أقوى وأكثر فعالية ينسجم مع رغبة ومصالح الدولتين المشتركة في رؤية شرق أوسط أكثر أمناً وإستقراراً.

وفي ما يتعلق بسلام الشرق الأوسط، تضمن الاتفاق الإبراهيمي بنداً آخر مهماً نص على وقف ضم أراض فلسطينية جديدة لإسرائيل مع إبقاء الباب مفتوحاً أمام حلّ الدولتين. فدولة الإمارات كانت وستظل من أقوى الداعمين للشعب الفلسطيني في صون كرامته وحقوقه بما فيها التمتع بدولتهم المستقلة ذات السيادة. فقد وصلت المحاثات بشأن وقف ضم الأراضي الفلسطينية مرحلة متقدمة في الصيف الماضي، ولكننا آثرنا إتاحة مزيد من الوقت لإفساح المجال للجهود الدبلوماسية. وتمكنّا في نهاية المطاف من وقف الضم، الذي كان سيلحق ضرراً بالمنطقة وبعملية السلام، وذلك في مقابل إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إذ نرى أن السبيل الوحيد لضمان حلّ دائم للقضية هو التوصل لاتفاق بين كافة الأطراف المعنية، وقد مهد الاتفاق الإبراهيمي بالفعل الطريق أمام مساعي التوصل لمثل ذلك الاتفاق المنشود.

التقارب... فوائد ومزايا

وثمة فوائد ومزايا للتقارب تتجاوز البعدين السياسي

دولة الإمارات وإسرائيل تتمتعان بنظامين اقتصاديين يعدان الأكثر ديناميكية وابتكاراً في منطقة الشرق الأوسط

والأمني نراها ماثلة للعيان، فدولة الإمارات وإسرائيل تتمتعان بنظامين اقتصاديين يعدان الأكثر ديناميكية وابتكاراً في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يجعل التعاون الوثيق بين البلدين مفتاحاً لفرص عظيمة في مختلف المجالات تجني فوائدها الدولتان والمنطقة بأسرها. فخلال الأشهر الأخيرة بدأ التعاون النشط بين أكثر من 1000 شركة إسرائيلية وخليجية، حيث وُقعت اتفاقيات في مجالات التمويل والإمداد والتموين والرياضة والطاقة والزراعة والرعاية الصحية والفنون. كذلك تتعاون دولة الإمارات وإسرائيل في مجال مكافحة جائحة كورونا (كوفيد - 19)، حيث قطعت الدولتان شوطاً بعيداً في إعطاء اللقاحات الواقية من المرض وهما من الدول االمتقدمة في هذا المجال على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تدفع المصالح المشتركة الدولتين إلى مزيد من التعاون والابتكار في مجالات التغير المناخي والأمن الغذائي والمائي والتقنية والعلوم المتقدمة.

وعلى سبيل المثال، فقد وقعت شركة « APEX » الوطنية للاستثمار في أبوظبي اتفاقية مع «مجموعة تيرا» الإسرائيلية للتعاون في مجال الأبحاث والتطوير المتعلق بجائحة «كوفيد - 19»، كما أبرمت جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي ومعهد وايزمان الإسرائيلي للعلوم اتفاقاً للتعاون في مضمار الذكاء الاصطناعي. فهذان مجرد مثالين للفرص التي نراها تتجسد فعلياً في واقعنا اليوم.

إن أكثر ما يسعدني حقاً، فضلاً عن التعاون في مجالي الابتكار والتطوير العلمي، هو ما يجري على ساحة العلاقات بين الشعبين، وهي ساحة ظلت فترة من الزمن مجهولة المعالم لمجتمعين لم تمكنهما الظروف من التواصل مع بعضهما البعض على الوجه الأكمل حتى الآن. ولذا فإنني أشعر بالسعادة وأنا أشهد بداية التعارف بين أفراد الشعبين سواءً أكان في المضمار الثقافي أو من حيث القيم والآمال والتطلعات المشتركة. فأمامنا جيل جديد من الشباب، سينشأ وهو يحتضن مفاهيماً وطباعاً جديدة يستطيع من خلالها العمل جنباً إلى جنب لمعالجة التحديات وانتهاز الفرص السانحة لتعزيز السلام وتحقيق الازدهار والتعايش بأمان في المستقبل.

إن منطقتنا تمر بمتغيرات، ومن المسلّمات أنه عندما يعم الاحترام والتفاهم كقيم فاضلة بين الناس وتنزوي مسببات الصراع بينهم، فإنهم في غالب الأمر سينعمون بثمرات ذلك من ازدهار وتعايش مستقر وآمن.

ومن أجل تحقيق تلك الغايات النبيلة، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة نحو رسم مسار جديد لمستقبل الشرق الأوسط، مستعينةً في مسعاها ببذل جهود مخلصة بهدف تسريع عجلة التنمية والابتكار، وزيادة فرص النجاح والتقدم أمام الأجيال الجديدة وتتويج ذلك كله بدفع المنطقة قُدماً لإخراجها من دائرة إرث العداوة والصراع إلى واقع أرحب وأفضل تنعم فيه بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار.

الاستثمار في التقنيات الرقمية أبرز التوجهات العالمية في مجال الموارد البشرية

إن حرص قيادتنا الرشيدة في دولة الإمارات على بناء منظومة عمل حكومية استباقية مرنة تتمتع بالكفاءة والجاهزية للمستقبل بكل ما يكتنفه من فرص وتحديات، يتجلى في وضع خطة الاستعداد للـ50 عاماً المقبلة، من خلال إشراك فرق العمل الحكومية، ومختلف فئات المجتمع وقطاعاته الحيوية في تشكيل ملامح خطط الإعداد للمستقبل.

الدكتور / عبدالرحمن عبدالمنان العور
مدير عام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية

الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها

للثورة الصناعية الرابعة تأثير مباشر على مستوى العمل ونوعية الوظائف والمهارات التي سيتزايد الطلب عليها،إذ تبرز أهمية تعزيز مفهوم الابتكار والتعلم المستمر لجميع المتضمنين في سوق العمل، وتحقيق المرونة والقدرة على التكيف والتأقلم مع جميع المتغيرات والمتطلبات المستقبلية من كفاءات ومهارات لازمة لتسهيل العمل الحكومي وتعزيز الشراكات.

وقد أوضحت دراسات عالمية بأن مستقبل الموارد البشرية سيتركز حول أبرز التوجهات الموضحة أدناه وأهم المتغيرات التي ستطرأ على كل منها خلال السنوات العشرة القادمة، فمن أبرز هذه المتغيرات:

- المتغيرات المتعلقة بالقوى العاملة.
- المتغيرات المتعلقة بالممكنات الرقمية للموارد البشرية.
- المتغيرات المرتبطة بالسياسات الممكنة لمستقبل الموارد البشرية.
- المتغيرات المتعلقة بالمهارات والسلوكيات الرقمية.

ويكمن دورنا في الحكومة في التركيز على الآثار الإيجابية لهذه المتغيرات واستثمارها بالشكل الأمثل لضمان الوصول لمستقبل الموارد البشرية المرجو، مع ضرورة التحكم بالتوقعات السلبية للتوجهات المستقبلية وتضمينها في الخطط الاستراتيجية للمخاطر وبحث سبل تطويرها وتحويلها لفرص إيجابية يمكن الاستفادة منها في مجالات البحث والتطوير، فمن أبرز هذه العوامل المستقبلية والتي تستدعي

للثورة الصناعية الرابعة تأثير مباشر على مستوى العمل ونوعية الوظائف والمهارات التي سيتزايد الطلب عليها

منا دراستها وتضمينها في خططنا الاستراتيجية المتعلقة بالرأس المال البشري :

- تشكيل عقليات الأجيال القادمة بما يتواكب مع المهارات المستقبلية الملائمة لوظائف المستقبل في الحكومة.
- الاستثمار في استكشاف التكنولوجيا المتقدمة والرائدة ودمجها في العمل الحكومي.
- إعادة تشكيل إجراءات الموارد البشرية وأثرها على استمرارية الأعمال.

شكل وحجم الحكومات في المستقبل سيكون أكثر مرونة وديناميكية بما يضمن استمرارية تأدية الأعمال وتقديم الخدمات وتحسينها

وتشير دراسة لـ KPMG في عام 2019 إلى أن 76 % من عينة الدراسة ستركز الاستثمار في مجالات الموارد البشرية وستكون في مجالات برامج إدارة رأس المال البشري في كل ما يتعلق ببرامج تطوير المهارات وإعادة تأهيل القوى العاملة لمواكبة متطلبات الوظائف المتقدمة في حكومات المستقبل، بينما 70 % ستركز على إدارة خدمات الموارد البشرية وذلك من خلال العمل على استقطاب التكنولوجيا المعززة بخصائص الذكاء الاصطناعي بهدف أتمتة الإجراءات الروتينية في الموارد البشرية وتدعيمها بالتعلم الآلي. وكذلك حوالي 69 % في إدارة تطبيقات الموارد البشرية من خلال الاستثمار في دراسة وتطوير سياسات وتشريعات الموارد البشرية الممكنة للرأس المال البشري في الحكومة الاتحادية والعمل على تطويرها بما يدعم التطبيق الأمثل لإجراءات الموارد البشرية المستقبلية وحوكمتها مع ضمان التوازن بين حياة الموظف والأسرة لتحقيق مرونة العمل والرفاه الوظيفي.

ومن هذا المنطلق فإن شكل وحجم الحكومات في المستقبل سيكون أكثر مرونة وديناميكية بما يضمن استمرارية تأدية الأعمال وتقديم الخدمات وتحسينها (الخدمات الرقمية)، مع وجود رؤية واضحة تتناغم مع المستجدات وتتسم بسرعة التأقلم واستشراف المستقبل، واستحداث وتطبيق نماذج تشغيلية مركبة ((Hybrid وتسريع وتيرة الأتمتة، وتدريب الموظفين والارتقاء بمهاراتهم ورفع مستوى الوعي لديهم.

وأظهرت الدراسات بأن استخدام القوى العاملة للتكنولوجيا الرقمية واحتضانهم للابتكار واستخدام منهجيات التفكير

مشاريع جوهرية اطلقتها الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية:

مشروع «المورد»:

وهو مشروع يهدف إلى تعزيز بوابة التعلم الإلكتروني في الحكومة الاتحادية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يمكن منتسبي البوابة من الحصول على برامج تدريبية مقترحة تمكنهم من تحقيق أهدافهم الوظيفية، وبما ينسجم مع الكفاءات الوظيفية والسلوكية الخاصة بهم.

ومشروع «مُمَكِّن»:

وهو مشروع يهدف إلى قياس ورفع مستوى الإنتاجية، ومساعدة الجهات الاتحادية على استثمار مواردها البشرية بالشكل الأمثل).

مشروع «إنجاز» :

وهو مشروع يهدف لأتمتة إجراءات خدمات الدعم المشتركة في الحكومة الاتحادية، حيث يهدف هذا المشروع إلى اختصار الوقت والجهد على موظفي خدمات الدعم المشتركة، من خلال أتمتة بعض الإجراءات الروتينية اليومية في الأنظمة.

مشروع المساعد الافتراضي «حمد»

وهو عبارة عن مشروع لنافذة محادثة فورية يهدف إلى توفير قناة تفاعلية للتواصل مع المتعاملين، وتقديم الدعم الفني والاستشارة لهم حول عدد من خدمات الهيئة وأنظمتها، من خلال تطويع التقنيات المتقدمة في خدمة العمل).

التصميمي في الحكومة، سيساهم في الاعتماد على آليات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إتمام الإجراءات الروتينية في الموارد البشرية مما يقلل عدد الموظفين العاملين عليها واستغلال مواهبهم في الحكومة في مجالات أخرى متنوعة لتطويرهم وصقل مهاراتهم بما يتناسب مع شكل الهياكل المستقبلية والمهارات المطلوبة. كما تعمل المنظومة الرقمية على تسهيل عمليات اتخاذ القرار واستشراف النتائج وبناء سيناريوهات مستقبلية من خلالها تتمكن المؤسسات من وضع الخطط الاستراتيجية بشكل استباقي.

التغيرات التكنولوجية خلال السنوات الـ 50 القادمة:

مع ارتفاع وتيرة التغيرات التكنولوجية خلال السنوات الـ 50 القادمة، سيتم:

- رفع مستويات التركيز على تعزيز الكفاءة الوظيفية من خلال التركيز على الإنتاجية والفعالية في الأداء من خلال استخدام أحدث التقنيات الرقمية والتكنولوجية.
- أتمتة العمليات والإجراءات بما يساعد في التقليل من الأعمال الروتينية وإتاحة الفرص لتحسين وإعادة تأهيل الموارد البشرية في الحكومة.
- ضمان تكامل بيانات الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بما يضمن عمل دراسات تحليلية تفصيلية لتطوير آليات عمل رأس المال البشري.

هذا إلى جانب الاستثمار في تطوير التقارير التنبؤية باستخدام لوحات المؤشرات التفاعلية ذات البعد الاستراتيجي والقادرة على استشراف وتوقع سيناريوهات مستقبلية ذات علاقة بالموارد البشرية باستخدام تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي بحيث تعمل على:

- بناء خوارزميات معززة بتقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي لتطوير سيناريوهات ونماذج تنبؤية للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بناءً على معطيات مختلفة.
- معالجة التحديات التي تتوقعها تقنيات الذكاء الاصطناعي ودعم الجهات الاتحادية في اتخاذ وصنع القرارات.
- مراقبة الأداء العام لكافة المؤشرات الاستراتيجية الخاصة بالقوى العاملة، متضمنة كفاءة الموظفين وانتاجيتهم.
- قياس الأثر على الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بناء على السيناريوهات الجديدة

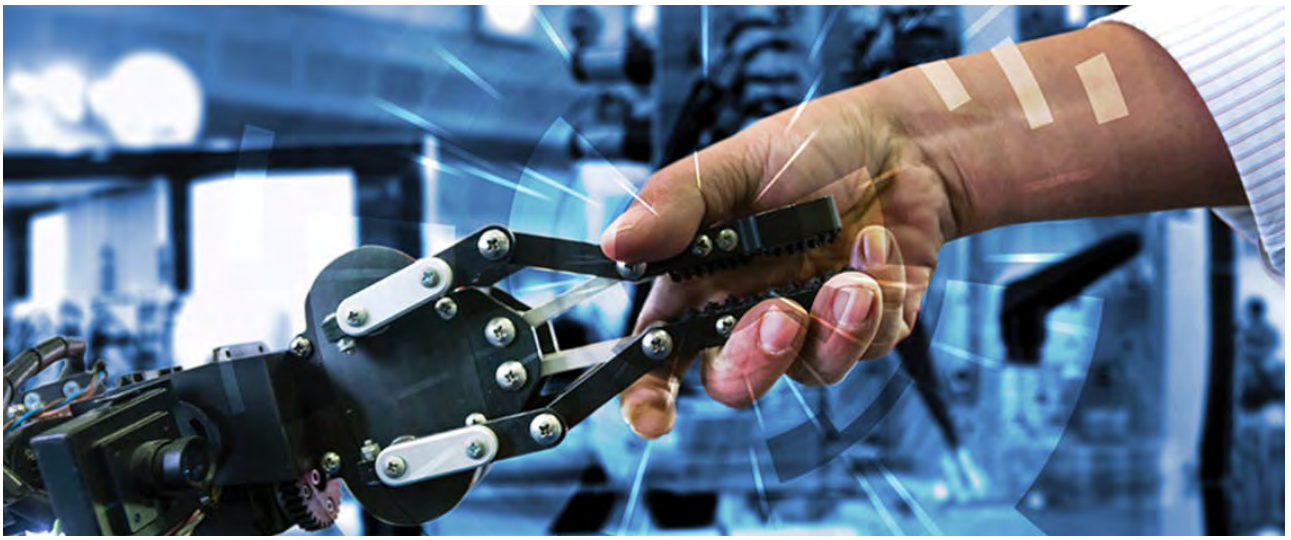

ستعمل الحكومة على استغلال فرصة سرعة تغيرات التكنولوجيا والتوجهات العالمية والعمل على تعديل السياسات والتشريعات الخاصة بالموارد البشرية بما يوائم شكل حكومات ومؤسسات المستقبل

- اتخاذ قرارات استباقية بناءً على السناريوهات التنبؤية المطورة تحد من المخاطر المرتبطة بالمتغيرات المستقبلية.

وستعمل الحكومة على استغلال فرصة سرعة تغيرات التكنولوجيا والتوجهات العالمية والعمل على تعديل السياسات والتشريعات الخاصة بالموارد البشرية بما يوائم شكل حكومات ومؤسسات المستقبل، ومواكبة تطلعات الجيل القادم من القوى العاملة والذي سيعتمد بشكل كلي على الأتمتة والتكنولوجيا الرقمية في المهام اليومية وأداء مهامهم الوظيفية.

الفرص في مجال سياسات الموارد البشرية الحكومية

إن من أهم الفرص التي سيتم العمل عليها في مجال سياسات الموارد البشرية الحكومية لمواكبة هذه التغيرات المتسارعة مايلي:

- الاستغناء التدريجي عن النمط التقليدي في أنواع الوظائف وعقود التوظيف بشكلها الحالي واطلاق أنظمة التوظيف المدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي بما سيساهم في تحسين عمليات توظيف الموظفين واختيار الكفاءات المطلوبة، وتعديل سياسات التوظيف لتصبح أكثر مرونة.
- عمل نماذج تشغيلية للموارد البشرية المستقبلية تتضمن تطوير آليات العمل الحكومي في مجال تطبيق سياسات وتشريعات الموارد البشرية الحكومية، وتطوير بيئات العمل لتسمح بالتخصيص في أساليب العمل المرنة للقوى العاملة من الجيل القادم.
- العمل على توسيع نطاق الشراكة في تنفيذ المشاريع بهدف تعزيز الأداء والفعالية من خلال تمكين المؤسسات من استقطاب الموظفين الماهرين (الموظف الحر Free Agents) وتوظيفهم لأغراض العمل التشاركي وإنجاز أهداف ومشاريع محددة بحسب مهاراتهم وقدراتهم.

ومع تسارع وتيرة الابتكارات التكنولوجية، تزداد الفرصة لتطوير برامج أفضل لتحسين التعلم المستمر تتناسب مع متطلبات وتطلعات الموظفين المستقبلية على اختلاف خصائصهم.

تتلخص نتائج الدراسة التي تم نشر نتائجها من مجلة فوربس العالمية على ما يلي:

- التركيز على التعلم المستمر فيما يتعلق بالمهارات الناعمة Soft-skills (القيادة، التواصل، العمل الجماعي).
- الاعتماد على التعلم الإلكتروني بشكل أكبر لتقديم حلول لتلبية احتياجات متنوعة بشكل متزايد وذلك من خلال المنصات الإلكترونية المتنوعة.
- التعلم الرقمي باستخدام الهواتف الذكية أصبح أكثر أهمية.

وفي ضوء هذه التوجهات عملت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات على تلبية تطلعات القيادة الرشيدة لتطوير رأس المال البشري الحكومي وتنمية قدراته، وصقل مواهبه، وتمكينه، حيث تمخضت جهودها عن برنامج عمل فذ نتج عنه إطلاق العديد من الأنظمة الرقمية والمبادرات والمشروعات الحيوية على مستوى الحكومة الاتحادية، والتي كان لها أكبر الأثر في تعزيز مكانة الدولة وريادتها العالمية على صعيد الكفاءة

الحكومية، وتبني أفضل تشريعات وأنظمة الموارد البشرية الرقمية المتطورة، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات وتطوير آليات العمل الحكومي.

حيث ساهمت هذه المبادرات الخلاقة في إدارة منظومة عمل الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية بكفاءة وحرفية عاليتين، فقد برهنت من خلالها أن الاستثمار في أنظمة الموارد البشرية الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي بات من أولويات العمل الحكومي، ولي أن أستشهد هنا بتجربة الحكومة الاتحادية خلال جائحة كوفيد – 19، حيث نجحت نجاحاً باهراً في ضمان التوازن بين الحفاظ على صحة المجتمع وسلامته من جهة، واستمرارية الأعمال وتقديم الخدمات إلى الجمهور من جهة أخرى، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا امتلاكها لبنية تحتية تكنولوجية متقدمة، ووجود أنظمة وحلول رقميه مؤتمتة وذكية والتي تم اطلاقها تباعاً على مستوى الحكومة الاتحادية، الأمر الذي سهل عمل الوزارات والجهات الاتحادية، لا سيما في تعزيز الأداء والإنتاجية خلال العمل عن بعد.

إن الحرص على الاستثمار الأمثل في حلول الموارد البشرية الرقمية جاء ليتزامن مع ما يشهده العالم من حولنا من متغيرات متسارعة في شتى المجالات، لا سيما في مجال تطوير العمل الحكومي وتقديم الخدمات الاستباقية الذكية، وهو الأمر الذي يستدعي وجود أنظمة موارد بشرية متطورة من شأنها تغيير مفاهيم وأساليب العمل التقليدية السائدة في المؤسسات الحكومية، ومن هذا الحرص على تطوير الأنظمة القائمة، وتسريع الخطوات نحو إطلاق أخرى جديدة بكل كفاءة واقتدار، وإيماناً منها بأهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل المؤسسي والارتقاء بآلياته، أطلقت (الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية) خلال العام الجاري2021 استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية، والتي تضمنت عدة مشاريع جوهرية منها (تعزيز بوابة التعلم الإلكتروني في الحكومة الاتحادية «المورد» بتقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يمكن منتسبي البوابة من الحصول على برامج تدريبية مقترحة تمكنهم من تحقيق أهدافهم الوظيفية، وبما ينسجم مع الكفاءات الوظيفية والسلوكية الخاصة بهم، ومشروع «مُمَكِّن» الذي يهدف إلى قياس ورفع مستوى الإنتاجية، ومساعدة الجهات الاتحادية على استثمار مواردها البشرية بالشكل الأمثل.

كما تضمنت استراتيجية الهيئة للذكاء الاصطناعي مشروع «إنجاز» لأتمتة إجراءات خدمات الدعم المشتركة في الحكومة الاتحادية، حيث يهدف هذا المشروع إلى اختصار الوقت والجهد على موظفي خدمات الدعم المشتركة، من خلال أتمتة بعض الإجراءات الروتينية اليومية في الأنظمة، ومشروع المساعد الافتراضي لمتعاملي الهيئة «حمد» chatbot، وهو عبارة عن نافذة محادثة فورية طورتها الهيئة بالاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وذلك بهدف توفير قناة تفاعلية للتواصل مع المتعاملين، وتقديم الدعم الفني والاستشارة لهم حول عدد من خدمات الهيئة وأنظمتها، من خلال تطويع التقنيات المتقدمة في خدمة العمل.

أختم ماسبق بمقولةٍ لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وهي: «نقدّم للعالم نموذجاً متطوراً للعمل الحكومي القائم على تلبية متطلبات المجتمع بحلول مستقبلية تلبي كافة احتياجاته ضمن أقصر الأطر الزمنية وبكفاءة وجودة عالية..العالم من حولنا يتطور بسرعة كبيرة والتكنولوجيا لا تمكننا فقط من اللحاق بركب هذا التطور، ولكنها تمنحنا الفرصة لريادته».

المراجع

- توجهات خطة الاستعداد للخمسين والتي أطلقتها حكومة دولة الإمارات في أكتوبر 2020 (محور الموارد البشرية الحكومية)
- دراسة « KPMG» مستقبل الموارد البشرية 2019 : المصدر / بتصرف: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/ae/pdf/Future-of-hr-2019.pdf
- دراسة « Deloitte» حول Reimagining Human Resources 2019 »:المصدر / بتصرف: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/human-capital/us-human-capital-the-future-of-the-enterprise.pdf

العملات الرقمية والاقتصاد العالمي الجديد

يشهد العالم تَغيُرات جذرية في كافة مناحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما فيها الحياة السلوكية للأفراد في المجتمعات التي غدت متعولمة الملامح والنطاق، وتكاد تتشابه المرحلة التي يمر بها العالم اليوم مع المتغيرات التي حدثت في المجتمعات في بداية الثورة الصناعية الأولى والتي غيرت المفاهيم البشرية بشكل كامل.

الدكتور/ علي محمد الخوري، مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بجامعة الدول العربية

تحولات عالمية كبيرة

ولكن وما يميز المرحلة الحالية تحديداً هو أنها تتصف بأنها مرحلة انتقالية حاسمة تختلف كثيراً عن سابقاتها التاريخية، وذلك في ظل تأثرها بالتطورات المتسارعة للثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجياتها المربكة (Disruptive Technologies).

كما ونجد بأن جائحة كورونا أصبحت لاعباً رئيسياً في تغيير وجه العالم، وفرضت شكلاً جديداً لأنماط الحياة والعادات الاجتماعية وأساليب العمل والتعاملات. كما أنها أوجدت لكثير من التكنولوجيات المستقبلية، مكاناً لها في عالم اليوم. ولعل من أبرز هذه التكنولوجيات هي التكنولوجيات الرقمية الثورية في مجال العملات، أو ما بات يعرف بالعملات الرقمية.

العملات الرقمية والاتجاهات العالمية

لا زال هناك الكثير من التعريفات التي تتناولها الأوساط العلمية والمهنية لتوضيح ماهية العملة الرقمية. ويمكن إجمالاً تعريف العملة الرقمية بأنها رصيد مالي أو بيانات مخزنة في ملفات أو قواعد بيانات إلكترونية، وتأخذ العملات الرقمية شكلاً غير رسمي في حال لم تكن صادرة أو مُشرّعة من الحكومات.

وتعد فنزويلا أول دولة تعلن عن إصدار عملة رقمية، مدعومة من احتياطات النفط والموارد المعدنية، بهدف تحسين قيمة عملتها واختراق العقوبات الأمريكية، وتبع ذلك توجهاً مشابهاً لإيران التي تخضع لعقوبات دولية.

ومن أبرز مشاريع العملات الرقمية هي تجربة الصين، فقد أعلنت عن إصدار العملة الرقمية الموازية لعملتها معتمدةً على الائتمان الوطني، حيث تتوقع الحكومة الصينية بأن تسهم مبادرتها في دعم اقتصادها الرقمي بعشرات التريليونات (باليوان) وتفتح آفاقاً جديدة في سوقها المحلي والعالمي.

كما ويبدو بأن الهند كأحد أكبر اقتصادات العالم باتت على أبواب معترك تداول العملات الرقمية التجارية المشفرة، بعد أن ألغت المحكمة العليا في 2020 حظر بنك الاحتياطي الهندي على العملات الرقمية المشفرة. ويشير البعض بأنه وعلى الرغم من الخلافات والجدل في الأروقة الحكومية، إلا أن الهند قد لا تكتفي فقط بإتاحة تداول العملات المشفرة بل وستتحرك لإصدارها.

ومن المثير هو التوجه العلني لبعض المؤسسات الحكومية في الاقتصادات المتقدمة، كدعوة بنك إنجلترا في 2020 لإنهاء هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وإنشاء منظومة مالية متعددة الأقطاب عن طريق عملة احتياطية رقمية مدعومة من البنوك المركزية العالمية.

إن المستقبل كما هو واضح، يُظهر بأن أنظمة المدفوعات والعملات الرقمية ستحل محل الأنظمة والعملات الورقية تدريجياً

ويأتي ذلك في وقت يجري فيه البنك المركزي الأوروبي اختبارات لعملة رقمية خاصة بمنطقة اليورو، تزامناً مع إعلان المفوضية الأوروبية مؤخراً عن خطط لتنظيم العملات الرقمية بكافة أشكالها.

وما يظهر جلياً على الساحة العالمية، بأن العملات الرقمية ستشهد تطورات كبيرة، خاصة مع دخول الشركات التكنولوجية العالمية مثل فيسبوك لطرح عملات رقمية خاصة، وذلك في ظل وجود ما يقرب من أكثر من 4 آلاف عملة مشفرة يتم تداولها بقيمة سوقية إجمالية تقدر بقرابة التريليون دولار.

وعلى الرغم من رأي البعض الذي يتجه لقبول العملات بكافة أشكالها لدورها في توفير حلول مرنة وتنافسية للمدفوعات وتسهيل حركة التجارة وخفض التكاليف، إلى جانب أنها قد تساهم في دعم استقرار منظومة الاقتصاد الكلية، إلا أن الموقف الحكومي العام يبقى متحفظاً وينظر إلى العملات الرقمية خاصة غير الرسمية بأنها قد تحمل خطراً يهدد الخصوصية والاستقرار المالي والسيادة النقدية.

ولكن الاتجاه العالمي العام، يشير إلى أن المؤسسات الدولية تسعى للاستفادة من مثل هذه التكنولوجيات المالية بوضع أطر تشريعية وتنظيمية دولية، وأنه وعلى الرغم من المخاطر المحيطة بها، إلا أنه لا ينبغي حظر العملات الرقمية.

التوقعات المستقبلية

إن المستقبل كما هو واضح، يُظهر بأن أنظمة المدفوعات والعملات الرقمية ستحل محل الأنظمة والعملات الورقية تدريجياً. ولكن هناك اتجاهان رئيسيان يتحكمان بمستقبل العملات الرقمية تحديداً. الأول يعكس الاتجاه الرسمي للحكومات بالعالم والتي ستنشد الاستقرار والحفاظ على المصالح الاقتصادية والوطنية. أما الثاني فهو أقرب إلى أن يكون اتجاه فوضوي يحاول تأكيد فوضوية التداول المالي بدعوى دمقرطة المال والتكنولوجيا والحريات العامة.

ولعل ظهور العملات الافتراضية مثل البيتكوين باتت تشكل تهديداً صريحاً لاستقرار القطاعين المالي والمصرفي، كعملات غير نظامية ولا تخضع للقوانين الرسمية، ويمكن استخدامها كوسيلة للدفع والتحويل والتداول الإلكتروني والإدخار بعيداً عن السلطات الرسمية، وفي الإخلال بحركة الأموال في الأسواق.

كما أن التحدي الآخر هو استخدام معظم العملات الافتراضية تشفيراً بغاية التعقيد والمتانة لتسجيل وتوثيق وتأمين كافة سجلات المعاملات والتداولات المالية، وهو ما يمكن معه تمرير معاملات مالية مشفرة مجهولة الهوية والمصدر. وذلك يعني وببساطة بأن العملات الافتراضية لا يمكن تجميدها أو مصادرتها، وهو الأمر الذي يجعل منها وسيلة جاذبة للأنشطة الإجرامية.

كما وترى المؤسسات المالية الدولية بأن انتشار العملات الافتراضية اللامركزية قد تكون سبباً في حدوث أزمات اقتصادية عالمية جديدة خاصة وما يشاع حولها بارتباطها بعالم المال والاقتصاد السري. أي أن العالم وحتى مع ابتكار العملات الرقمية رجع ليواجه نفس التحديات التي تواجه العملات التقليدية.

كل ذلك يُلقي بظلال من القلق والشك حول كيفية استقرار المنظومات المالية والاقتصادية في الاقتصاد العالمي الجديد، خاصة في ظل افتراضات أن الملكية الفردية وحيازة المال تخضع لمفهوم إثبات الحق والموثوقية من خلال العقود والأوراق الرسمية.

وهنا نحن إزاء متغير يخلق افتراضاً أن خطأ ما مقصوداً أو غير مقصود قد يبدد كامل وسائر ملكية الفرد بل ويهدد دعائم الاستقرار والأمن الوطني. وهذه القضية قد تكون قابلة للحل من خلال تكنولوجيات متقدمة مثل شبكات (البلوك تشين)، كأنظمة تأمين للبيانات والمعلومات غير قابلة للاختراق أو التخريب أو التدمير، مع تأمينها بأكثر من وسيلة لإثبات الحقوق بصورة مستدامة ومحاربة جرائم التزوير وغسيل الأموال.

كما أنه وحسبما ما تؤكده التقارير الدولية، فإن الأنظمة والخطط والاتجاهات الوطنية في عمومها ما زالت غير متسقة مع التطورات على الساحة العالمية المدفوعة بالابتكارات التكنولوجية والممارسات التنظيمية الحديثة. وهو ما يدعو إلى أهمية أن تلعب الحكومات دوراً أكبر في تطوير منظوماتها التشريعية والتنظيمية ونماذجها التنموية المرنة، وتضمن مساهمة العملات الجديدة في نموها الاقتصادي.

ما يمكن إيجازه هو أن قطار الاقتصاد العالمي الجديد يسير باتجاه واحد، ولا تملك الحكومات إلا وأن تواكب المتغيرات ببناء قدرات مرنة تستطيع من خلالها تجاوز المنعطفات الحادة.

العملات الرقمية ستكون في قلب ممكنات العالم الجديد الذي بدأ يظهر ويتبلور كمقياس للتقدم الاقتصادي، ويستوجب على الحكومات التيقظ واستيعاب الأشكال المستقبلية المحتملة لاقتصاداتها، وبناء قدراتها التنافسية على غرارها.

المراجع

- Bambrough, B. (2020). The Bank Of England Governor Proposed A Radical Competitor To Bitcoin And The U.S. Dollar. Forbes. https://www.forbes.com/sites/billybambrough/201931/08//the-bank-of-england-governor-proposed-a-radical-competitor-to-bitcoin-and-the-us-dollar/?sh=48ab390f0349
- Barrdear, J. and Kumhof, M. (2016). The macroeconomics of central bank issued digital currencies. Working Paper No. 605. Bank of England. https://www.bankofengland.co.uk/working-paper/2016/the-macroeconomics-of-central-bank-issued-digital-currencies
- Panetta, F. (2020). From the payments revolution to the reinvention of money. Speech in: Deutsche Bundesbank conference on the «Future of Payments in Europe». https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2020/html/ecb.sp201127~a781c4e0fc.en.html
- Rooney, K. (2018). Your guide to cryptocurrency regulations around the world and where they are headed. CNBC. https://www.cnbc.com/201827/03//a-complete-guide-to-cyprocurrency-regulations-around-the-world.html
- Lopez, C. (2020). The Promise and Peril of Digital Currency in a Global Economy. Milken Institute Review. https://www.milkenreview.org/articles/the-promise-and-peril-of-digital-currency-in-a-global-economy

عمليات المعلومات وحروب الجيل الرابع المزج بين القوة الناعمة والخشنة

الدكتور/ فيصل عبيد العيان
نائب رئيس اكاديمية ربدان

في تسعينيات القرن الماضي كانت هناك ثورة في المجال العسكري والدبلوماسي، أضافت بعداً جديداً تَمثل في نظرية حروب الجيل الرابع (4th-Generation-Warfare)، ترفض في مفهومها مشروعية الوضع الراهن في أي دولة، أياً كانت، وتتيح للطرف الفاعل سواء كانت دولة أو فرد إلى استخدام جميع الأدوات تقليدية وغير تقليدية، أنشطة علنية او سرية، للإطاحة بنظام واستبداله بآخر، أو الوصول إلى مرحلة التدمير الذاتي، أو خلق فوضى تنتهي بتفكيك أجهزة الدولة (العدل، الشرطة، والقوات المسلحة).

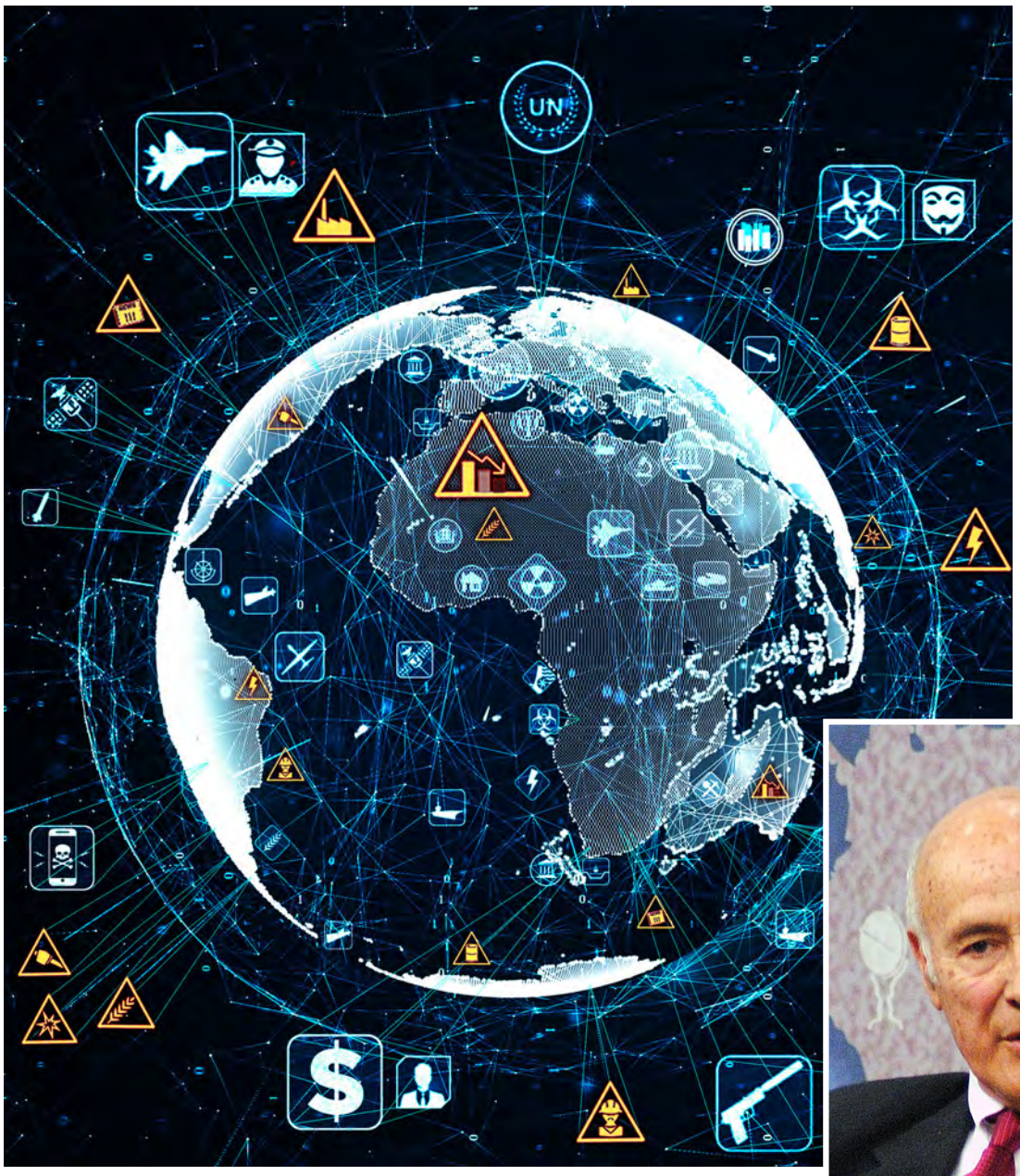

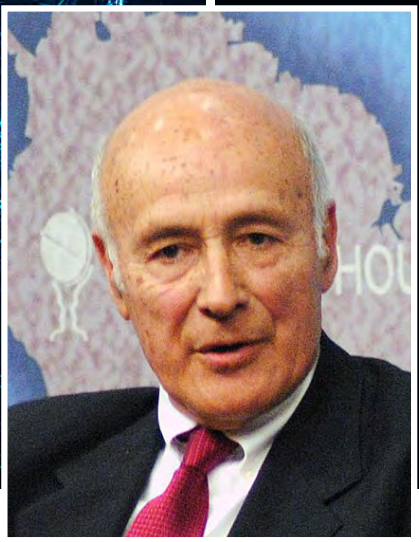

وقد تكون هذه الأدوات وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني وجماعات متطرفة ونفوذ استراتيجي وتكنولوجيا الاتصالات؛ فهذا النوع من الحروب يعتبر المفضل من قبل الكثير من الأطراف الفاعلة لتحقيق أهداف أو غاية متنازع عليها تحت عتبة الصراع التقليدي.

وفي الإطار ذاته، تغيرت الدبلوماسية، وإن كان ذلك التغير أقل وضوحًا من حروب الجيل الرابع، ولعل مصطلح القوة الناعمة كمفهوم للترابط غير المتماثل والذي صاغه أستاذ علم السياسة «جوزيف صامويل ناي» يُعد تحولاً في علم السياسية. فمصطلح القوة الناعمة عبارة عن القدرة على جعل الأطراف الفاعلة تنفذ بل وتتبنى ما تريده منهم، بمعنى أخر، بدلاً من استخدام قوة الإكراه والتهديد والعقاب والحرب التقليدية والتي تعتبر مكلفة اقتصادياً، فيمكن استخدام الإغراء بمعناه الإيجابي، كأن يكون على شكل حوافز اقتصادية أو الإغراء بالقيم السياسية والثقافية والاجتماعية.

لعل مصطلح القوة الناعمة كمفهوم للترابط غير المتماثل والذي صاغه أستاذ علم السياسة «جوزيف صامويل ناي» يُعد تحولاً في علم السياسية

وبغض النظر عن فاعلية مبدأ الحرب أو مبدأ الدبلوماسية، فهناك أربعة نقاط مهمة:

أولاً: أن نتائج الحرب والدبلوماسية –المؤثرة لتقبل طلبات الطرف الفاعل - تستمر بدون انقطاع ومطالب متزايدة لا سقف لها.

ثانياً: أن الهدف الرئيسي لممارسي الجيل الرابع من الحروب، وكذلك ممارسي القوة الناعمة ليس القوة العسكرية، وإنما عموم المجتمع المدني.

ثالثاً: زادت وسائل الاتصال الحديثة مثل (فيسبوك وتويتر ويوتيوب وإنستجرام .. وما شَاكّلها من وسائل التواصل الاجتماعي) من قدرة الوصول المباشر إلى القطاعات المستهدفة مع تقليل تكلفة هذا الوصول.

رابعاً: حقيقة هامة وهي أن العمليات المعلوماتية وما يرتبط بها من عمليات نفسيه أمر محوري لتحقيق النتائج السياسية في عالم مليء بالتغيرات الطارئة.

إن أهم جزء من ملامح حروب الجيل الرابع هو تعاطيها مع هموم المجتمع المدني لسلبهم القدرة على مقاومة رغبة القوى المعادية، مع التركيز على العناصر البعيدة عن العنف لتحقيق الضغط، وهنا يقوم الطرف الفاعل باستخدام كل الوسائل السلمية بهدف كسر الإرادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكومة المستهدفة، وتحاول الأجهزة الحكومية تحقيق نفس النتيجة من خلال التحكم في استخدام المعلومات وفي تدفقها، ولذا نجد أن الهدف من تصميم العمليات المعلوماتية إفساد عملية اتخاذ القرار والتأثير عليها وتشتيتها لدى القوى المعادية أو الأعداء المحتملين، وفي نفس الوقت حماية عملية صناعة القرار السياسي.

أهمية وسائل التواصل الاجتماعي:

نشير هنا إلى أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، فهي الوسيط الأنسب في تلك العملية وذلك لافتقارها إلى ضوابط التحرير الرسمي، وأهم قضية تَكْمُن في مدى تكرارها وارتباطها بأمور تثير اهتمام المجتمع. وإذا نظرنا إلى سيناريو الربيع العربي، نجد أن الاحتجاجات الاجتماعية ركزت على عملية السرد Narrative-Process الملامسة للعاطفة، أما الحملة التشغيلية المعادية قائمة بتداخل مع عدة أطراف على رواية القصص بشكل متطور Story-Telling-Efforts ولم تحمل بمضمونها صوت القوى / الدولة المعادية بل حملت صوت المجتمع وأطيافه وتياراته، وعادة ما تكون الحقائق أقل أهمية من القصص التي يتم تصميمها في إطار سرد فني لإعادة تشكيل سلوك المجتمع. مثال أخر، سيناريو الانتخابات الأمريكية في 2016، حيث أنفق ترامب وهيلاري كلينتون أكثر من 942 مليون دولار، منها 275 دولار أمريكي تم أنفاقه من قبل مجموعات خارجية ليس لها علاقة بالحملة الانتخابية لتأييد أحد المرشحين؛ ومن الواضح أن الحزب الديمقراطي والجمهوري فقد السيطرة على أحداث 2016، وفيما يتعلق بتدخل مجموعات خارجية، يبدو أن الهدف ليس التدخل لصالح نتيجة معينة وإنما التدخل بهدف زعزعة الثقة في نزاهة وشرعية الانتخابات بغض النظر عن النتائج، وبالتالي خلق فضيحة سياسية أدت إلى نوعٍ من أنواع الاستقطاب السياسي الداخلي لصالح تيار معارض، وبإستغلال الانقسامات داخل المجتمع الأمريكي استطاعت القوى الأجنبية أن تضعف أحد الأركان الرئيسية في واشنطن.

لا يمكن تجاهل الرابط القوي بين التكنولوجيا ووسائل الاتصال وبين تحقيق أهداف الدول، فكيفية إعداد القضايا وتأطيرها له تأثيره الكبير فيما وراء ميدان المعركة

وسائل التأثير الأخرى على المجتمع:

هناك ثمة وسائل تأثير أخرى على المجتمع عبر عملاء التأثير، وهم المسؤولون عن دعم أو تنظيم مجموعات المجتمع المدني، ومراكز البحث وجماعات الضغط والمعارضة التي تدعم أجندة الدولة أو الجماعة المعادية. ومثال ذلك ما قام به الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة من دعم للجماعات المناهضة للانتشار النووي ومجموعة السلم الأخرى. وبالمثل قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم الفني لجماعات حقوق الإنسان ومنظمات العمل المستقلة والتجارية، كما ساعدت الأحزاب السياسية في دول الاتحاد السوفيتي بعد تفككه في أعقاب الحرب الباردة.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين عكفت الولايات المتحدة على تنفيذ تلك الأنشطة من خلال الصندوق الوطني للديمقراطية، حيث تسللت إلى المجتمع السوفيتي، وبالمثل كان هناك تسلل للاتحاد السوفيتي إلى المجتمع الأمريكي من خلال الأنشطة الرياضية والثقافية المتبادلة بهدف تأثير كل دولة على مجتمع الدولة الأخرى، قد يكون عميل التأثير واعيًا بما يقوم به أو غير واعٍ، لكن سواء كان واعياً أو غير واعٍ فإنه يساعد قوة أجنبية على تحقيق أهدافها السياسية تحت إطار حرب بارده.

ايران هي الأخرى، تفعل الأمر ذاته، من خلال المراكز الثقافية خانا إي فارهاج (Farhang, Iranian Cultural Centers Khanna-e)، وجامعة تربية مدرس والمصطفى والفارابي وكلية المذاهب الإسلامية، تأتي هذه الجهود في إطار سعي طهران لإحكام قبضتها على أركان المجتمع السوري وإنتاج ما يسمى بطابور خامس من الجامعيين والنخب كأدوات تستخدم مستقبلاً في خدمة مشاريع توسعية تؤمن بالعقيدة الوطنية الإيرانية، وترى طهران كصديق يرعى مصالح دمشق.

وما ذكرناه آنفًا من أنشطة هي أنشطة مصممة لتقديم صورة إيجابية عن الأمة التي تدعم تلك الأنشطة، وإذا لم تستطع تلك الأنشطة تغيير المراكز السياسية في دولة ما تغييراً مباشراً فإنها تعمل على تهييج الأوضاع بحيث يقوم مواطنو تلك الدولة بدور فعال لوضع الدولة في وضع حرج. وهنا نشير إلى أن التبادل الثقافي الذي ذكرناه هنا هو نشاط دبلوماسي تقليدي، لكن حقيقة الأمر أنه جزء من عمليات التأثير التي تقوم بها أجهزة المخابرات وفق سياق زمني.

كما أن الاستعانة أيضاً بقوى بالوكالة، أو مليشيات أمر في غاية الأهمية بالنسبة للعمليات المعلوماتية، فاستخدام الجماعات المهمشة في دولة ما بمعرفة الدولة المعادية من شأنه التمويه على ضلوع الدولة المعادية في شن عمليات معلوماتية ضد الدولة التي تنتمي إليها الجماعات المهمشة، بل يجعل من السهل على الدولة المعادية أن تنفي أي اتهام لها بالتورط في مثل هذه العمليات. ومن خلال قوة القدس الغامضة، تسيطر طهران على شبكة واسعة من قوى عسكرية بالوكالة في العراق وسوريا واليمن وأفغانستان والشرق الأوسط، ومن خلال آليات الحرب السياسية، يمكن لإيران أن تعزز مصالحها الإقليمية دون أن تثير رداً عسكرياً كاملاً من الجانب الآخر أو حلفاءه.

إن الدرس المستفاد من هذا الطرح والذي يجب على الدول وعلى وسائل الإعلام أن تعيه هو أنه لا يمكن تجاهل الرابط القوي بين التكنولوجيا ووسائل الاتصال وبين تحقيق أهداف الدول، فكيفية إعداد القضايا وتأطيرها له تأثيره الكبير فيما وراء ميدان المعركة.

الدكتور / محمد حمد الكويتي
رئيس الأمن السيبراني/ حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

الأمن السيبراني والتحول الرقمي

إن اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة على التكنولوجيا الرقمية في كافة القطاعات أدى إلى إيجاد عالم إفتراضي محلي وعالمي مهم يجب حمايته وتعتمد عليه جميع القطاعات في أعمالها اليومية، وظهرت حياة جديدة عمادها البيانات والسجلات الإلكترونية والمعلومات، وهذه تخدم العديد من الجوانب لترسيخ أسلوب الحياة الرقمية. ومن هنا ازدادت التهديدات السيبرانية المحتملة مع تطور التكنولوجيا الرقمية واتساعها.

أصبح الأمن السيبراني أحد أهم جوانب الأمن الوطني بمفهومه الشامل في أي دولة، خاصة في ظل التوسع الكبير في الاعتماد على الفضاء السيبراني بالعمل وتقديم الخدمات وغيرها

تحديات التحول الرقمي:

صدرت دراسات متخصصة من شركة (ون جي دي إنترناشونال) تشير إلى أن العالم يتكبد مليارات الدولارات سنوياً جراء الهجمات السيبرانية، بل إن دراسة قدرت خسائر هذه الهجمات ب 6 تريليونات دولار، وأن تكلفة هذه الهجمات تصل لنحو 13 مليون دولار بالنسبة للشركة الواحدة سنوياً، ولهذه الأسباب أصبح الأمن السيبراني أحد أهم جوانب الأمن الوطني بمفهومه الشامل في أي دولة، خاصة في ظل التوسع الكبير في الاعتماد على الفضاء السيبراني بالعمل وتقديم الخدمات وغيرها، وهو ما اتضح في ظل ظروف جائحة كورونا «كوفيد - 19»، إذ يتوقع أن يتصاعد بشكل كبير خلال الفترة القادمة مع خطط التحول الرقمي في المجالات كافة، بحيث لم يعد هذا التحول خياراً وإنما ضرورة حتمية.

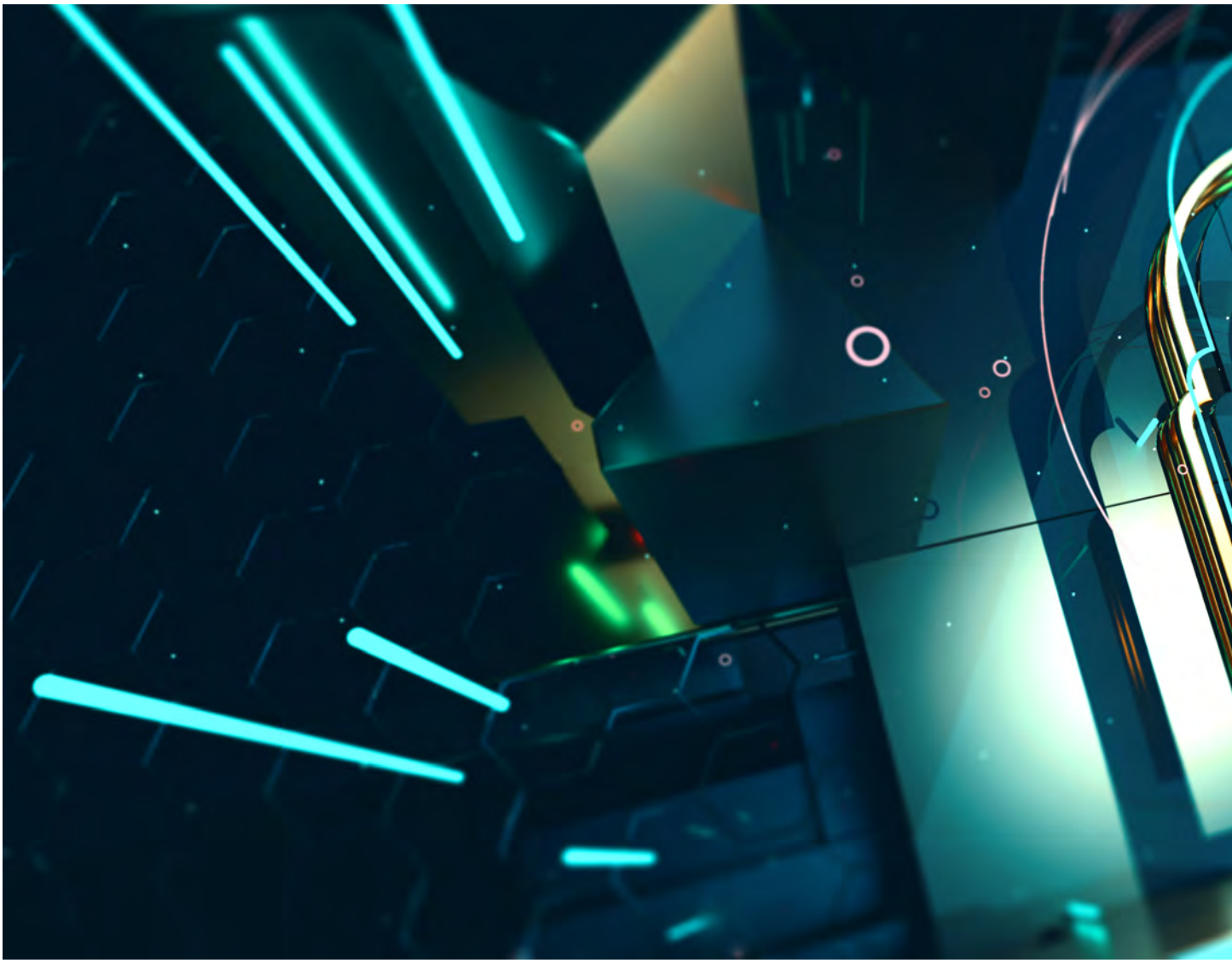

قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في وضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى الأمن السيبراني لكافة القطاعات الحيوية

استراتيجيات وسياسة الدولة

ومن هذا المنطلق قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في وضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى الأمن السيبراني لكافة القطاعات الحيوية والاستمرار في الاستثمار بأحدث التكنولوجيا والتقنيات، فعملت على رفع الضوابط الأمنية المتبعة وفقاً لأهم المعايير العالمية، كما اهتمت القيادة الرشيدة بدعم المبادرات في مجالات الأمن السيبراني سواء على المستوى التقني أو على مستوى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار في شباب الوطن والخبراء، ووضع الضوابط والسياسات التي تواكب التطورات العالمية في هذا المجال لإستدامة أمن الوطن.

ويشمل منظور الأمن الوطني تأمين البلاد والحفاظ على مصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك. ومع إزدياد الاعتماد على التكنولوجيا لتأمين التطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي، بات من الضروري حماية هذه المكتسبات من أي خطر يهددها، ويعد الأنترنت المظلم من أهم المخاطر التي تهدد الأمن الوطني إذ أظهر تقرير أصدرته مؤسسة دبي للمستقبل بعنوان «الحياة بعد كوفيد - 19: مستقبل الأمن السيبراني»، تزايداً ملحوظاً في الهجمات السيبرانية، والجرائم الإلكترونية، مع ظهور ثغرات أمنية في أنظمة البنى التحتية القائمة، في ظل تفشي فيروس «كورونا» المستجد في مختلف دول العالم.

التوجه للتحول الرقمي والسحابة الرقمية:

إن التوجه العالمي لاعتماد الأنظمة التعليمية والصحية والحكومية والخاصة على الحلول الرقمية أتاح للمخترقين أعداداً هائلة من الأهداف التي أصبحت تحت رحمة هجماتهم، خاصة أن معظمها لم يخطط مسبقاً للتحول الرقمي بهذه السرعة، ولم يختبر مستوى أمن أنظمته الرقمية، ونحن في دولة الإمارات نسعى لربط جميع مؤسسات الدولة بسحابة رقمية وطنية تعزز التواصل وسرعة تبادل البيانات وتوظف الذكاء الاصطناعي لدعم ومساعدة أصحاب القرار للوصول للبيانات والأرقام من جميع الجهات لاتخاذ القرار بطريقة أسرع وأكثر فعالية.

ولعل الأمر الإيجابي في هذا الخصوص هو أن دراسة لشركة (تريند مايكرو) تتحدث عن وجود مستوى عالٍ من الوعي الأمني في الإمارات، حيث أفادت أن 88 % من المستطلعة آراؤهم أنهم يمتثلون للتعليمات التي يضعها فريق عمل تقنية المعلومات في مؤسساتهم ويأخذونها على محمل الجد، ولا يقتصر الأمر على مكافحة الجرائم بالطرق التقنية فقط ولكن يشمل التوعية والمبادرات حيث عملت الدولة خلال الأعوام الماضية على العديد من المبادرات التي من شأنها رفع الوعي العام لأهمية الأمن الإلكتروني من خلال البرامج التوعوية والورشات التدريبية، ولايزال هناك العديد من المبادرات والبرامج التي من شأنها رفع الوعي للعاملين في المجالات التقنية في القطاعات الحيوية بالدولة.

الذكاء الإصطناعي وفرصه:

تنصب الرؤية المستقبلية على ريادة الدولة في مجال الأمن السيبراني، فكما تعلمنا من قيادتنا الرشيدة أن نسعى دائماً للأفضل، وألا ننتظر المستقبل، بل أن نسبقه، وأن نتنبأ بالمخاطر المستقبلية للحد منها، بوضع الحلول المبتكرة لها، ويعد الذكاء الإصطناعي أحد أهم مخرجات الثورة الصناعية الرابعة لتعدد استخداماته في المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والتطبيقات الطبية والتعليمية والخدمية، وتتجه الدولة نحو الاستثمار في تفعيل تقنيات هذه الثورة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهدافها التنموية الطموحة باعتباره لغة المستقبل، فالذكاء الإصطناعي يركز في المقام الأول على نشر التعلم الآلي (بمعنى أتمتة أنشطة علم البيانات) لمعالجة الكميات الهائلة من البيانات، حيث إن قدرة الذكاء الإصطناعي على

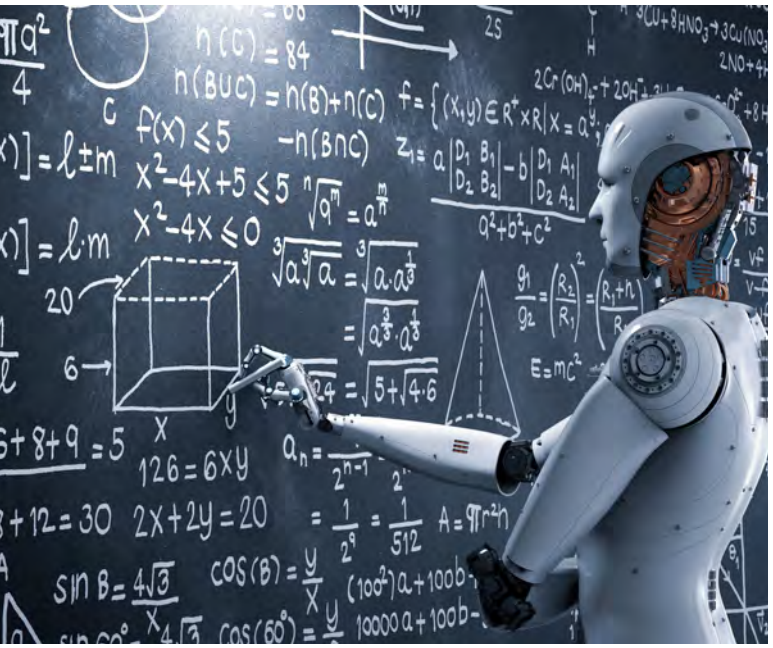

يمثل إنشاء مجلس للأمن السيبراني في دولة الإمارات عاملًا في زيادة ثقة الشركات العالمية بالكفاءة العالية للدولة

القيام بهذه الأنشطة يتم على نطاق غير محدود مع سرعات تقترب من الوقت الفعلي، مما يجعل الذكاء الإصطناعي حليفًا لا يقدر بثمن في إطار برنامج الأمن السيبراني الحديث والفعال.

التأسيس لأجل الحفاظ

ولا ننكر وجود العديد من المخاطر الأمنية وهي تحدٍ لا بد منه عند ظهور أية تكنولوجيا حديثة، ومن هنا أتى دور مجلس الأمن السيبراني والذي يساهم في تأمين البنية التحتية السيبرانية وتمكين التطور في المجالات التكنولوجية الحديثة و بالتالي دعم الاقتصاد الرقمي للدولة.

وتظهر أهدافٌ عدّة من تأسيس مجلس الأمن السيبراني، فدولة الإمارات تشهد زخماً كبيراً في التحول نحو بيئات ذكية متكاملة، الأمر الذي يزيد وبشكل متوقع من تعرض مؤسساتها للهجمات السيبرانية كحال غيرها من الدول المتقدمة. وبالتالي فإن من مهام هذا المجلس وضع إطار عام يتعلق بمشاركة وحوكمة معلومات الأمن السيبراني مع الجهات ذات العلاقة، محلياً ودولياً، ورفعها إلى مجلس الوزراء للاعتماد، هذا مع إعداد السياسات اللازمة التي تدعم الأمن السيبراني في القطاعات الحيوية، بما في ذلك تأكيد الجاهزية العالية لهذه القطاعات في التعامل مع مختلف التهديدات السيبرانية الحالية والمستقبلية. وتتضمن أعمال المجلس كذلك تطوير وتحديث استراتيجية الإمارات الوطنية للأمن السيبراني (لهيئة تنظيم الإتصالات) لتضاهي، بل وتتفوق في معاييرها وآلياتها على أكثر استراتيجيات الأمن السيبراني تقدماً في العالم.

ولا يخفى على أحد ما تتمتع بها دولة الإمارات اليوم من بيئة أعمال رقمية متطورة عالمياً، وهو ما يتطلب تميزاً في توقع التهديدات السيبرانية وصد مخاطرها المحتملة بكل كفاءة. ولذلك يمثل إنشاء مجلس للأمن السيبراني في دولة الإمارات عاملًا في زيادة ثقة الشركات العالمية بالكفاءة العالية للدولة في تأمين المناخ الآمن لأنشطتها الرقمية، وبما يضخ مزيداً من الثقة والاطمئنان للاستثمارالأجنبي في الدولة كبيئة جاذبة للأعمال مستقبلاً.

ويزيد من أهمية قضية الأمن السيبراني فيما يخص الحياة اليومية للفرد أن أصبحت حياة الفرد مرتبطة ارتباطاً كلياً بالفضاء السيبراني، فإنه يعمل ويشتري متطلباته وحاجاته اليومية ويدفع فواتيره ويتواصل مع الأهل والأصدقاء عن طريق الفضاء السيبراني، فأي انقطاع في الشبكة والاتصال السيبراني له أثر مباشر في حياة الفرد ورزقه، فلذلك ولأثره الكبير على الفرد تولي الدولة اهتمامها لحماية فضائها السيبراني.

التوجهات للمراحل القادمة

في المرحلة القادمة سوف يتم التركيز بشكل كبير على القطاعات الحكومية والحيوية بالدولة برفع الامتثال للمعايير والسياسات الوطنية، ورفع جاهزية ومرونة القطاعات الحيوية للتهديدات السيبرانية بطريقة مبنية على درء المخاطر السيبرانية؛ بالإضافة إلى استمرارية نشر الثقافة والسلامة السيبرانية واستدامتها والمبادرات التي ترفع من الوعي العام في المجتمع بما يختص بالأمن السيبراني و طرق تجنب الوقوع ضحية للجرائم السيبرانية.

كما أن المرحلة القادمة ستشهد توجهات لمشاريع تستفيد من تقنيات الذكاء الإصطناعي، لبناء بيئات أكثر أمناً ومرونة ما بعد جائحة «كورونا»، وبما يدعم مستويات الأمن الرقمي للمجتمع الإماراتي والاستعداد الاستباقي للقطاعات الحيوية في الدولة، هذا مع تسخير هذه التقنيات المتقدمة لتعزيز سرعة الاستجابة للتنبيهات الأمنية وزيادة تأهب الجهات الحكومية المعنية في التعامل مع التهديدات السيبرانية كافة بما يهيئ الإمارات في المستقبل القريب لأن تكون الدولة الأكثر أمناً في الفضاء الإلكتروني عالمياً.

الدكتور / سلطان النعيمي
مدير مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تحديات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على أمن المنطقة

في ظل التحولات الهيكلية الجوهرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بشكل متواصل منذ مطلع العقد الماضي، تنوعت طبيعة التهديدات التي تواجه دول المنطقة على المستوى الإقليمي وتزايد عددها وتعددت اتجاهاتها بقدر ما تعززت في الوقت ذاته الركائز المختلفة وترسخ حضورها في أغلب بؤر التهديد القائمة والمحتملة لدول المنطقة ومصالحها.

وفي المرحلة الراهنة، فإنه فضلاً عن تنامي حدة بعض التهديدات التقليدية مثل تطورات برنامج إيران النووي وسياساتها التسليحية أو المخاطر الإرهابية، برزت مجموعات جديدة من التهديدات غير التقليدية مثل عدم الاستقرار السياسي في دول أو مناطق محورية للمصالح على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا، وتزايد عدد المشاريع اللوجستية التي قد تمثل تحديات وفرص اقتصادية في الوقت ذاته، ناهيك عن التحديات الناجمة عن التغير المناخي وغيرها من التهديدات.

بقدر ما تتطلب هذه التهديدات استجابات غير تقليدية، وتعزيز عملية بناء القوة الشاملة، فإنه لا يمكن ضمان فاعلية أي من ركائز القوة التي تعززها الدولة أو أنماط الاستجابة التي تطورها من دون إدراك سليم وفهم دقيق للعوامل الهيكلية التي حفزت تزايد هذه التهديدات وتنوع مصادرها في السياق الإقليمي، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التوجه الأمريكي لخفض الانخراط في الشرق الأوسط.

حيث أخذت دعاوى هذا التوجه تتصاعد من جهة مع توالي إخفاقات التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق، وما ارتبط بهذه الإخفاقات من تصاعد مؤشرات الاستنزاف العسكري والمالي طويل الأمد فضلاً عن تنامي التهديدات الإرهابية وتآكل صورة القوة الأمريكية التي تجلت من خلال نبرة التحدي وجرأة الخطوات التي اتخذتها سواء دول أو تنظيمات،

مثّل الشرق الأوسط بمفهومه الواسع أو ما يعرف بـ «الشرق الأوسط الكبير» أحد أهم فضاءات تجلي هذا التحدي الروسي والصيني

ومن جهة ثانية صعود قوة الصين وروسيا وتبنيهما اتجاهات مراجعة للهيمنة الأمريكية في مناطق محورية للمصالح الأمريكية خاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا.

ومع تبني إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما توجه «الاستدارة شرقا»، وبروز «الفوضى الخلاقة» التي روجت لها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس، منذ عام 2005، لنشرها في منطقة الشرق الأوسط، ارتبط بهذه التحولات الأمريكية ثلاثة تحديات إقليمية مهمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- بروز درجة أكبر من السيولة من التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

- تنامي الأصوليات الإسلامية السنية والشيعية على السواء على حساب إهدار قيمة الدولة الوطنية وأهميتها وما ارتبط بذلك من تنامي حالات عدم الاستقرار السياسي وفشل العديد من الدول الوطنية أو حتى تعرضها للانهيار.

- تنامي ظاهرة انتشار القوة وازدياد تسابق قوى المنطقة لتعظيم قوتها في نطاقات مختلفة تتجاوز حتى النطاق العسكري إلى تعزيز القدرة على استغلال قوة الإعلام والتنظيمات الإرهابية وتوظيفهما كأداة أساسية لإدارة التفاعلات الإقليمية، وصولاً إلى تزايد مخاطر حدوث انتشار نووي عبر المنطقة.

تزايد التحدي الصيني والروسي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها

مثّل الشرق الأوسط بمفهومه الواسع أو ما يعرف بـ «الشرق الأوسط الكبير» أحد أهم فضاءات تجلي هذا التحدي الروسي والصيني، وفي هذا الإطار لوحظ دعم صيني وروسي قوي ومؤثر للأنظمة المستهدفة أمريكياً بهدف تغييرها مثل النظام السوري أو إحتوائها مثل النظام الإيراني.

وقد أدى هذا التحدي لتزايد الصراعات بالوكالة عبر فضاء إقليمي واسع يمتد من وسط آسيا وغربها مروراً بشرق

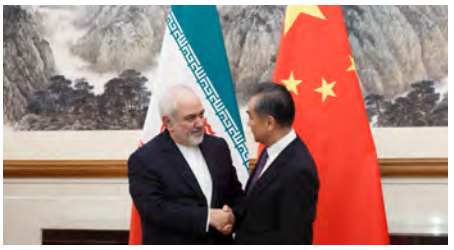

إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء ووصولاً إلى سواحل المحيط الأطلنطي، وفضلاً عما أشاعته هذه الصراعات من عدم استقرار، بل وفوضى في التفاعلات الإقليمية ومن تفاقم هشاشة الدول عبر المنطقة، فإنها أدت لتعقد خيارات السياسة الخارجية أمام الدول الإقليمية الرئيسية، والتي بات يتعذر عليها تبني سياسة إقليمية آمنة من خلال الميل لأحد جانبي هذا التنافس الدولي المحتدم والمتصاعد.

تصاعد المشاريع اللوجستية المتنافسة

وبينما عزز هذا التوجه محاولة القوى الدولية الصاعدة لتأسيس مراكز نفوذ لها عبر المنطقة من خلال تطوير ممرات لوجستية جديدة ومتنافسة ليس أقلها مشاريع طرق الحرير الصينية ذائعة الصيت، لكن هناك أيضا مشروع «ممر الشمال-الجنوب» الذي يمتد عبر إيران ليربط مناطق بحر العرب وشمال شرق المحيط الهندي ببحر قزوين ووسط آسيا، ومشروع ربط بحر قزوين ببحر آزوف، ما يتيح امتداد مشاريع المحاور اللوجستية عبر وسط آسيا إلى شرق المتوسط، إضافة إلى مشروع محور قناة السويس الذي سرعّت مصر تطويره منذ عام 2014.

وفضلاً عما تفضي إليه هذه المشاريع من إعادة تعريف الأهمية النسبية للأقاليم على طرق التجارة الدولية، فإنها تفتح المجال أمام منافسات، بل وصراعات، انخرطت فيها قوى إقليمية ودولية بهدف:

- ترسيخ نفوذ القوى التي تتبنى هذه المشاريع داخل الدول والأقاليم التي تمر عبرها هذه المشاريع، مما يعزز التنافس في هذ المضمار من فرص إشاعة عدم الاستقرار السياسي والصراعات النخبوية داخل هذه الدول أو من احتمال تقلب توجهاتها الخارجية في ظل الضغوط التي تتعرض لها أو الحوافز التي تقدم إليها.

- إعاقة بعض هذه المشاريع أو تقويض إمكانية تنفيذها من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية أو حتى عبر إشاعة الفوضى في بؤر محورية على خطوط امتداد هذه المشاريع عبر المنطقة.

وفي هذا الإطار تبدو حالتي باكستان وأفغانستان نموذجا جلياً لهذين الأثرين المحتملين للتنافس الدولي والإقليمي الذي تحفزه المشاريع اللوجستية الجديدة عبر المنطقة.

أنماط التهديدات وانعكاسها على أمن المنطقة ودولها

في ظل طبيعة النموذج التنموي لدول الخليج الذي يرتكز في جزء منه على الارتباط بشكل متزايد في الاقتصادين الإقليمي والدولي، وفي ظل انفتاح المجتمعات الخليجية المتزايد على تدفقات بشرية خارجية متعددة الانتماءات والمشارب السياسية، وما يصاحب هذا التدفق من تزايد أثر الدعايات المُشكلة للوعي والتوجهات السياسية والتي تؤثر في توجهات المجموعات البشرية المختلفة داخل هذه الدول، لم يعد ممكناً اغفال التفاعلات والصراعات التي تجري في نطاق الأقاليم حتى وإن لم تمس بشكل مباشر وعبر تهديدات تقليدية.

وفي هذا السياق، لا يبدو أن نموذج الأمن الوطني الذي يرتكز على مفهوم حماية إقليم الدولة من التهديدات

بيئة التحديات واستمرار التهديدات التقليدية منها أو غير التقليدية تقود بدورها إلى ضرورة وجود مراجعات جذرية

المباشرة كافياً في هذه الحالة لضمان الأمن الوطني سواء داخلياً، أو لحماية المصالح الوطنية الممتدة خارجياً. ويمكن في ضوء السرد السابق للتحولات الرئيسية المنتجة للتهديدات الإقليمية أو المحفزة بيان أبرز التحديات بمعناه الواسع في العناصر التالية:

- **التهديدات في سياقات التوظيف الطائفي والمذهبي.**

لعل الخطاب المذهبي والطائفي للنظام الإيراني الحالي من أبرز الشواهد على ذلك، وما أفرزه من تجاذبات وشروخ في المجتمعات، لينتقل إلى حواضن تأسيس المليشيات والقوى الموالية ولسنا ببعيد عن الحالة العراقية لتلحق بها شواهد حاضرة سواء في اليمن أو محاولة استنساخ حزب الله اللبناني في دول أخرى.

تدخلات الحرس الثوري لخوض حروب بالوكالة عبر بؤر محورية لأمن دول المنطقة ومصالحها، مثلما يبدو الحال أيضاً في العراق وسوريا ولبنان. وفضلاً عما تطرحه هذه التدخلات من آثار سلبية على الجانب الاقتصادي والتنموي في ظل بيئة تنافسية بشكل متزايد، فإنه يلقي بتهديدات مباشرة لأمن دول المنطقة من خلال نشر قدرات صاروخية وطائرات مسيرّة لدى فاعلين من غير الدول يفتقرون للحد الأدنى من المسؤولية القانونية الدولية، وتثور شكوك حول مدى رشدهم أو انضباطهم التنظيمي.

- **مخاطر الانتشار النووي.**

حيث يحفز تسارع البرنامج النووي الإيراني وتعزيز القدرات النووية الإيرانية، إضافة لتمسك إيران بإزالة أي قيود على قدراتها النووية وفشل التوصل حتى اللحظة لاتفاق نووي منضبط يحقق وصول إيران لبرنامج نووي سلمي وفي الوقت ذاته قادر على منع القوى المتشددة في إيران من الدفع بهذا البرنامج إلى شقه العسكري.

- **مفاقمة سباق تسلح إقليمي مرتفع التكلفة.**

تزداد محفزات الانخراط في هذا السباق جراء تطوير إيران المستمر لقدراتها الصاروخية ونشرها إقليمياً من خلال وكلائها عبر المنطقة؛ ما يدفع بدوره إلى تبني سياسة تسلح نشطة ومرتفعة التكلفة وهو ما سيؤثر على بقية الخطط التنموية الأخرى، غير أن ذلك السباق لن يترك مفراً لدول المنطقة من الاستمرار في تأمين مقدراتها الوطنية.

- **تحدي الاختلال في توازن القوى الإقليمي وسيولة التحالفات.**

ويفاقم من أثر تحدي اختلال توازن القوى الإقليمي سباق التسلح المتسارع في المنطقة من جهة، واحتمال تعرض دول محورية لاضطرابات سياسية أو اقتصادية جسيمة تخرجها من معادلة القوة الإقليمية، وفي هذا الإطار يبدو التحدي مضاعفاً في ظل وجود مهددات إقليمية تأتي من اتجاهات مختلفة.

وفي سياقٍ متصل، فإن هشاشة بعض الأنظمة السياسية التي لم تصل بعد لحال من الاستقرار مثل الحالة اليمنية أو اللبنانية أو الصومالية تجعل العديد من الأنظمة الإقليمية عرضة لمخاطر التغيير السياسي السريع والمفاجئ ما ينذر بتحول خطير في توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية، ما من شأنه رفع التكلفة الدبلوماسية والسياسية التي قد تفرضها ضرورات الانفتاح على القوى المختلفة المتنافسة داخل الدول شديدة الاضطراب من جهة أخرى.

مما تقدم يمكن الإشارة إلى أن بيئة التحديات واستمرار التهديدات التقليدية منها أو غير التقليدية تقود بدورها إلى ضرورة وجود مراجعات جذرية تفضي بدورها إلى تحفيز الفكر لابتكار أنماطٍ جديدة قادرة على التنبؤ واستشراف المستقبل، والذي يشير إلى ضرورة العمل سوياً للوصول إلى بيئة تنافسية وليست تصادمية تعزز في نهاية المطاف مناخ من التنمية والتطوير على جميع الأصعدة.

مدى فعالية إجراءات منع انتشار الأسلحة النووية

يعتبر اكتشاف الطاقة النووية عام 1942 من أبرز أحداث القرن العشرين والذي أدى في السنوات اللاحقة إلى توفير مصادر هائلة من الطاقة الكهربائية النظيفة والطاقة الميكانيكية، مما ساهم في التطور والتقدم الصناعي والحضاري للبشرية، ليصبح لكل بلد الحق في تطوير الطاقة الذرية والحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بشرط الالتزام بقواعد القانون الدولي والامتثال للإجراءات الآمنة التي تم إرسائها برعاية الأمم المتحدة وتحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اللواء الركن طيار (م) / عمر أحمد عدي البيطار
مستشار وزير الدولة لشؤون الدفاع

علماً بأن الطاقة النووية كانت قد استخدمت في البداية كسلاح مدمر دون أن تكون هناك ضوابط دولية تمنع استخدامه، ومع تراكم أعداد كبيرة من الأسلحة الذرية والنووية بمرور السنين باتت هذه الأسلحة تتصدر قائمة أسلحة الدمار الشامل إلى جانب الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (NBC) واعتبرت من الأسلحة غير التقليدية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وتعرض حياة البشر إلى الفناء في حال نشوب حرب نووية عالمية، علما بأنه يصعب معالجة مسألة انتشار الأسلحة النووية خارج إطار الشرعية الدولية.

ما يعنيه الانتشار وأبعاده؟

إن المقصود بمصطلح الانتشار هو تزايد وتراكم الأسلحة النووية نوعا وكمّاً، والانتشار النووي له بعدان؛ البعد الأول هو الانتشار الرأسي والمقصود به تزايد أعداد وكميات الأسلحة النووية مع الدول التي حققت سبقاً في امتلاكها لهذه الأسلحة، أما البعد الثاني فهو الانتشار الأفقي والذي يعني تزايد عدد الدول أو الجهات التي حصلت على أسلحة نووية، ليفاقم هذا النوع من الانتشار مخاطر التهديد النووي ويعقد إمكانية السيطرة عليه.

وفي معرض تقييم التهديد النووي، لا يؤخذ في الاعتبار فقط الإمكانات التدميرية النووية التي يملكها أي طرف، بل يشمل أيضاً عدة اعتبارات أخرى تتمثل في أعداد الأسلحة النووية أو الرؤوس الحربية التي يملكها ذلك الطرف إلى جانب شدتها التفجيرية، وكذلك أنواع وقدرة وسائل الإيصال إلى جانب مداها، وفي كل الأحوال تبقى نوايا المتنافسين هي الأكثر أهمية في تقييم التهديد النووي.

علماً بأنه يمكن إطلاق الأسلحة النووية من منصات برية أو سفن وغواصات أو طائرات وربما من مركبات فضائية، في حين يمكن تركيب الرؤوس الحربية على قنابل أو قذائف صاروخية بالستية تقسم وفق مداياتها إلى صواريخ بالستية عابرة للقارات – أو صواريخ بالستية متوسطة المدى – أو صواريخ بالستية قصيرة المدى.

النادي النووي

هناك خمس دول كانت سباقة في تطوير الطاقة الذرية والتكنولوجيا النووية إلى أسلحة نووية لها قدرة فائقة على التدمير، وتعرف هذه الدول بالنادي النووي وهي؛ الولايات المتحدة الأمركية، روسيا، بريطانيا، فرنسا والصين، وقد سعت هذه الدول إلى امتلاك الأسلحة النووية وتطوير قدراتها إما بغرض ردع منافسيها ومنع هيمنتهم، أو سعياً للهيمنة وفرض نفوذها، ولكن من المؤكد أن ذلك قد أكسبها مكانة متميزة بين دول العالم فأصبحت تعرف بالدول الكبرى وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

الضوابط الدولية لمنع الانتشار النووي

مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، ألقت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين؛ واحدة على مدينة هيروشيما والأخرى على مدينة ناغازاكي في اليابان، لتضع نهاية لهذه الحرب ولكن في إطار مأساوي حيث ألحقت أضراراً جسيمة (بيئية وبشرية)، ومع استمرار الدول النووية بتطوير قدراتها وأسلحتها النووية وتزايد خطر الأسلحة النووية، ظهرت الحاجة لوضع ضوابط دولية تمثلت بإرساء معاهدة منع الانتشار النووي عام 1970، وذلك بهدف: وضع ضوابط للاستخدامات السلمية للطاقة النووية - التخلص المتزامن من كافة الأسلحة النووية - منع الدول الأخرى من تطوير أسلحة نووية، علماً بأن هناك 191 دولة قامت بالتوقيع على هذه المعاهدة.

ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) عامي 1972 و 1979 بتوقيع اتفاقيتين هما: (SALT1 & SALT2) للحد من سباق التسلح النووي ووضع سقف لأعداد الصواريخ العابرة للقارات القادرة على حمل رؤوس نووية، متضمنة «معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية» (ABM) بهدف احتفاظ الطرفين لقدرة الردع المتبادل، كما وقع البلدان عام 1987 على معاهدة الحد من الصواريخ النووية متوسطة المدى (INF)، وتبع ذلك توقيع سلسلة من اتفاقيات (START) بدأت عام 1991 لخفض عدد الرؤوس النووية لدى الجانبين.

لقد انعكست نتيجة جهود الحد من الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) من خلال تقرير للكونغرس الأمريكي (CRS) موضحاً أن «العدد الإجمالي للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في العالم يتقلص مع تقليص القوى الكبرى مخزوناتها من

استمرار الدول النووية بتطوير قدراتها وأسلحتها النووية وتزايد خطر الأسلحة النووية، ظهرت الحاجة لوضع ضوابط دولية

خلال خفض الأسلحة من جانب واحد والحد من التسلح، ولكن البلدان والجماعات الأخرى لا تزال تحصل على تلك الأسلحة» وبالرغم من أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في الانتشار الرأسي وتناقص في مخزون الأسلحة النووية مع الدول النووية، إلا أن المشكلة لا تزال عميقة مع اتساع رقعة الانتشار الأفقي.

خلافاً لما تنص عليه المعاهدة أجرت كوريا الشماليّة تجارب نوويّة لتشكل هذه السابقة خرق لمعاهدة منع الانتشار

لقد تمكنت أربع دول أخرى فيما بعد من امتلاك أسلحة نووية، ولكن لم يعترف بها كدول نووية ولم تنضم إلى النادي النووي وهذه الدول هي؛ إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، علماً بأن الدول الثلاث الأولى منها لم تكن قد وقعت على معاهدة عدم الانتشار ولهذا لم تكن قد خالفت القانون الدولي عند امتلاكها للسلاح النووي؛ أما كوريا الشماليّة فقد انسحبت من المعاهدة عندما كانت جاهزة للإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي، وخلافاً لما تنص عليه المعاهدة أجرت كوريا الشماليّة تجارب نوويّة لتشكل هذه السابقة خرق لمعاهدة منع الانتشار وتضع فعالية المعاهدة موضع شك أمام المجتمع الدولي. وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات عدة مع كوريا الشمالية لاستبدال برنامجها النووي بتزويدها بالطاقة وبالمساعادت المالية لكن دون جدوى.

ووفقا لمبدء الردع القائم على ما يسمى بالدمار المؤكد المتبادل «Mutual Assured Destruction» لسنا واثقين اليوم إن كانت الأسلحة النووية لدى دول النادي النووي ستشكل ردعاً متوازناً للخصوم، أو أنها إذا استخدمت في الحرب قادرة على وضع حد لها، ولكن من المؤكد أنها قادرة على بدء حرب نووية ولكنها قد لا تكون قادرة على إنهاءها قبل أن تتسبب بدمار شامل وخسارة للجميع ودون أن يكون هناك منتصر.

عودة سباق التسلح النووي

وفي ضوء المتغيرات الحاصلة في الساحة العالمية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتبدل التحالفات الدولية وبروز قوى عالمية وإقليمية شكلت تحدي لنفوذ الولايات المتحدة كقطب أوحد، بما في ذلك صعود الصين كقوة عالمية منافسة لأمريكا في مطلع الألفية الثالثة، إلى جانب تدخل روسيا في مناطق النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فقد بدأت الولايات المتحدة عام 2002 الانسحاب من بعض المعاهدات النووية مثل معاهدة (ABM) لتتبعه بانسحابها من معاهدة (INF) عام 2016، مع إبداء عدم الرغبة بتمديد معاهدة ((START)) بينما أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتس عام 2018، عن تطويرعقيدة نووية أمريكية جديدة.

إيران ..استغلال وتحايل

لقد شجع هذا الوضع على عودة سباق التسلح النووي بين الدول الكبرى بما يشمله من تطوير في تكنولوجيا التسلح النووي، الأمر الذي دفع إلى عودة الانتشار النووي الرأسي كما وضع حداً لقدرة أي من الدول الكبرى منفردة لمنع سباق التسلح الإقليمي، بل فتح الباب أمام الانتشار الأفقي وزاد من رغبة بعض الدول مثل إيران لبناء قدراتها النووية وصواريخها البالستية سعياً للهمينة على منطقة الشرق الأوسط بالكامل.

وعلى الرغم من أن إيران من الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار وتطالب بحقها المشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلا أن المعطيات والإجراءات المتخذة من قبلها تؤكد سعي النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية متبعاً في ذلك النموذج الكوري للخروج من الاتفاق، ولولا ذلك ما سعت الدول الكبرى على مدى سنوات من

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بايدن تم تمديد اتفاقية (START) مع روسيا حتى عام 2026

المفاوضات لعقد اتفاق مع إيران عام 2015 يلزمها بالامتناع عن تطوير أسلحة نووية، علما بأن الاتفاق كان ضعيفاً في بنوده لأنه محدود في مدته بعشر سنوات وغير ملزم بوضع سقف لطموحات إيران في تطوير الصواريخ البالستية، ولذا قررت الولايات المتحدة الخروج من الاتفاق في عهد الرئيس ترامب عام 2018 لكي تعاود التفاوض حول بنوده.

لقد بدأ واضحاً بأن إيران كانت تنوي استغلال مدة الاتفاق لتنكب على تطوير قدرة الصواريخ البالستية على حمل رؤوس نووية وكذلك توسيع مداها وتحسين دقة إصابتها للاهداف، ولا أدل على ذلك إلا دعم إيران الكامل للحوثيين باطلاق الصواريخ البالستية على المملكة العربية السعودية باعتبارها مجال لتجاربها الحية غير المباشرة، علماً بأن إيران كانت لن تحتاج لأكثر من عدة شهور بعد انقضاء مدة الاتفاق النووي لاستكمال تطوير القنبلة النووية وإجراء تجارب التفجير قبل الإعلان عن امتلاكها للسلاح النووي.

اليوم إيران تعتبر نفسها في حل من التقيد بالاتفاق النووي وقامت بتسريع إجراءاتها لتطوير السلاح النووي، وفي حال امتلكت إيران للأسلحة النووية، فإن ذلك حتما سيدفع ويشجع على سباق للتسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط بحيث لن تتمكن الدول الكبرى من التحكم به، وسيحبط ذلك جميع الجهود لمنع الانتشار النووي وينهي الأمل في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، لتبدأ معه حقبة شرسة من الانتشار النووي.

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بايدن تم تمديد اتفاقية (START) مع روسيا حتى عام 2026 ليحد ذلك من الانتشار الرأسي بشكل مؤقت ويوفر بعض الاطمئنان،

ولكن في حال عزمت الولايات المتحدة العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران دون إدخال التعديلات اللازمة فذلك أيضاً لن يمنع إيران من المضي في امتلاكها لسلاح نووي وسيضع نهاية لإجراءات الانتشار الأفقي، ما قد يدفع الولايات المتحدة الامريكية بفرض المزيد من العقوبات والقيود على برنامج ايران النووي كما صرحت الخارجية الامريكية في ابريل 2021.

وفي تقييم لمدى فعالية إجراءات منع الانتشار نلاحظ بأن مسألة القصور في الحد من الانتشار النووي لا تتعلق بضعف في محتوى المعاهدة بقدر ما تنبع من عدم التزام بعض أعضاء النادي النووي والموقعين عليها من خارج النادي النووي، وأن خرقهم لبنودها قد يعود إلى تراجع التزام دول النادي النووي أنفسهم بالمعاهدة مع اختلافهم حول أساليب منع الانتشار الأفقي لأسباب سياسية، ولهذا يصبح سلوك دول النادي النووي أمر حاسم في مدى فعالية إجراءات منع الانتشار النووي، كما أنه مرجع للدول التي تمتلك للأسلحة نووية من خارج النادي النووي.

وهنا يبقى التساؤل الأبرز: في ضوء انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى تطوير منظومة الدفاع الصاروخي الوطني الأمريكي، وكذلك انسحابها من معاهدة الصواريخ متوسطة المدى ورفضها الموافقة على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب الخروقات الروسية الموازية فهل ستنجح في مثل هذه الظروف دول جديدة في الحصول على أسلحة نووية؟ وهل سنشاهد أزمة نووية عالمية جديدة، أو نشوب حرب نووية؟ وما هومصير العالم؟

المراجع

- Horizontal vs. Vertical proliferation, 4 years ago - The Nuclear Times.
- THE NUCLEAR THREAT, BUILDING A SAFER WORLD - Nuclear Threat Initiative (NTI)
- Nti.org. 2021. Nuclear Delivery Systems Threat | Global WMD Delivery Systems | NTI. [online] Available at: <https://www.nti.org/learn/delivery-systems/>.
- Armscontrol.org. 2021. The Nuclear Nonproliferation Treaty: History and Current Problems | Arms Control Association. [online] Available at: <https://www.armscontrol.org/act/2003_12/Bunn#topofpage>.
- Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) - United Nations.
- Ambrose, Matthew, The Control Agenda: A History of the Strategic Arms Limitation Talks (Ithaca, New York: Cornell University Press, 2018).
- Congressional Research Service Reports on Nuclear Weapons, WMD Proliferation and related Topics – US Congress.
- Nuclear Weapons: Who Has What at a Glance - Arms Control Association
- Col. Alan J. Parrington, USAF, Mutually Assured Destruction Revisited, Strategic Doctrine in Question Archived 201520-06- at the Wayback Machine, Airpower Journal, Winter 1997.
- سباق صاروخي أمريكي – روسي، 1 مارس، 2018، د. محمد فراج أبو النور – جريدة الخليج
- Explainer: How close is Iran to producing a nuclear bomb? Francois Murphy - REUTERS
- Saudi Arabia: World must prevent Iran from developing missile program, March 14, 2021, Sameer Salama, Associate Editor – GULF NEWS.
- Iran will no longer abide by nuclear deal limits, January 1st, 2020 – DW.
- On the Extension of the New START Treaty with the Russian Federation, February 3, 2021, ANTONY J. BLINKEN, SECRETARY OF STATE – U.S DEPARTMENT of STATE.

مفهوم الدفـــاع في الفكر السياسي الإستراتيجي

العقيد الركن دكتور / راشد مصبح الظاهري
عضو هيئة التوجيه / كلية الدفاع الوطني

يحتل الدفاع مكانة مركزية في التفكير السياسي الإستراتيجي، ويمثل الجانب الأكثر هيمنة في الأمن الوطني، كما يثير في الأذهان معاني البقاء والاستقلال السياسي والسيادة على التراب الإقليمي. ولو نشأت معضلة الخيار بين الرخاء الإقتصادي من جهة أو الدفاع عن وجود الدولة، والذود عن حياضها وحمايتها من الخضوع لسيطرة دولة أخرى من جهة أخرى، سيكون الخيار لامحالة للدفاع، فبدونه، لايمكن أن تتحقق التنمية المستدامة، وتصان كرامة شعب ويكفل أمنه ورفاهيته. ويسعى هذا المقال لإلقاء الضوء على مفهوم الدفاع وأبعاده في الفكر السياسي الإستراتيجي من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: ما هو الدفاع؟ وماهي العوامل التي تحدد القدرات الدفاعية الكافية لأي دولة؟ وماهي مقاربات الدول المختلفة للدفاع؟

يعرف الدفاع بأنه: القدرة على صد أي هجوم بتكبيد العدو أكبر الخسائر الممكنة، كما يشمل أيضاً قدرة الدولة على تقليل الخسائر لديها. ويسعى الدفاع إلى إفشال أي هجوم معادي، ويتحقق ذلك بامتلاك القوات المسلحة لقدرات جوية وبرية وبحرية بحيث لا يمكن للعدو أن يلحق الهزيمة بها. إن جوهر الدفاع، هو منع العدو من فرض الأمر الواقع كاحتلال الأرض، وإقناعه بأن الهجوم سيؤدي إلى تصعيد لا محالة وأنه سيدفع الثمن غالياً. وبينما يهدف الهجوم المعادي إلى إضعاف الدولة وكسر إرادتها السياسية، يرمي الدفاع إلى تقوية الدولة وتعزيز إرادتها السياسية والحفاظ على وحدة أراضيها واستقلالها السياسي. ويعد الدفاع عن أراضي ومياه وأجواء الدولة وحماية مكتسباتها الوطنية وتأمين الشرعية الدستورية هي المهمة الرئيس للقوات المسلحة في أي دولة، وعادة ما يناط بالقوات المسلحة مهام إضافية تشمل عمليات السلام وإسناد السلطات المدنية في مكافحة التمرد والإرهاب، وحماية الحدود، وعمليات الإنقاذ والمساعدات الإنسانية. وتتباين المهام الإضافية حسب الظروف الخاصة لكل دولة، لكن يبقى الدفاع على رأس مهام القوات المسلحة التي يجب أن تحافظ باستمرار على كفاءتها القتالية وجاهزيتها العملياتية.

والراسخ في أدبيات الدراسات الدفاعية هوعدم إضعاف القدرات العسكرية، فتداعيات ذلك كارثية، لأنها تنضوي على تقويض الردع ومصداقية الدولة في استخدام القوة للدفاع عن مصالحها، فيطمع بأرضها الطامعون.

تحديد القدرات الدفاعية الكافية

ما القدرات الدفاعية التي تعتبر كافية لأي دولة؟ وهل يجب على الدولة أن تكون مدججة بالسلاح حتى النخاع؟ والإجابة على السؤال الأول يعد من أهم المواضيع التي توجه السياسة الدفاعية، وتحدد الإطار الإستراتيجي في سياسة بناء وتنظيم وتسليح واستخدام القوات المسلحة، كما تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية. فتراكم السلاح في حد ذاته لا يجلب الأمن، بل على النقيض، حيث يشير مفهوم المعضلة الأمنية بأن المبالغة في زيادة الدولة لقدراتها العسكرية يجعل الدول الأخرى ترى هذه الزيادة مصدر تهديد لها، الأمر الذي يدفعهم إلى الدخول في سباق تسلح تجعل الدولة التي بدأت بالتسليح أول مرة في وضع أسوأ مما كانت عليه. وللإجابة عن ماهية القدرات الدفاعية الكافية، فإن معظم الدول لا تستطيع أن تمتلك القدرات الدفاعية الشاملة التي تجعلها قادرة على صد وهزيمة هجوم معادٍ على أراضيها بقواتها الذاتية؛ لأن ذلك قد يتطلب تسليحاً هائلاً قد يكلفها ما لا طاقة لها به، ولن يؤدي إلى جلب الأمن كما أشرنا سابقاً.

والشائع بين الدول هو تطوير قدرات دفاعية بما يكفي لمقاومة هجوم معادٍ ومنعه من تحقيق أهدافه لحين وصول المدد والتعزيزات من الحلفاء أو تحالف يتم تشكيله في حينه. وهذا الأمر يُؤكِّد على دور التحالفات والإتفاقيات الدفاعية المشتركة في تقدير القدرات الدفاعية اللازمة لأي دولة، ويتناسب مع قواعد النظام الدولي الذي يرسّخ مبدأ «الأمن المشترك» حتى لا تواجه الدول العدائيات منفردة ، كما يجنّب الدول استنزاف ثرواتها في التسليح المبالغ فيه.

نستعرض الآن بعض مقاربات وتجارب الدول حول الدفاع:

السويد ونظرية «الدفاع الحدي»

واجهت السويد خلال الحرب الباردة معضلة في الدفاع وهي: كيف تستطيع قواتها أن تقاوم غزو محتمل من دولة عظمى كالإتحاد السوفيتي؟ فلا هي تمتلك القدرات الدفاعية اللازمة لصد جيش سوفيتي جرار، ولا هي طرفاً في أي إتفاقية حماية أو دفاع مشترك؛ لأنها ليست عضواً في حلف الناتو، أي أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية غير ملزمين بالدفاع عنها. ولحل هذه المعضلة، تبنى صناع القرار في ستوكهولم نظرية «الدفاع الحدي» (Marginal Defense) والتي تقتضي بأن تطور السويد قدرات دفاعية تتكافئ مع القدرات الفائضة لدى الإتحاد السوفيتي مقارنةً بقدرات حلف الناتو، الذي تعتبره موسكو عدوها اللدود. بمعنى، أنه لا داعي لبناء قوات سويدية قادرة على هزيمة الجيش السوفيتي الغازي لأن ذلك غير ممكن، بل التركيز على حشد القوة اللازمة لإذاقة الغزاة البأس وإلحاق الخسائر في صفوفهم بما فيه الكفاية ، بحيث تجعل السوفييت يخشون أن يصبح توازن القوى العسكري التقليدي لصالح حلف الناتو. خلاصة القول، تتأثر مقاربة الدفاع بطبيعة النظام الدولي، والتوازن العسكري بين الدول الكبرى ووجود أو غياب الإتفاقيات الدفاعية.

حلف شمال الأطلسي و»الدفاع المشترك»

تأسس حلف شمال الأطلسي (الناتو) سنة 1949 لمواجهة المعسكر الشيوعي بقيادة موسكو، وقد حافظ على أمن دول أعضائه، وسقط الإتحاد السوفيتي دون إطلاق رصاصة واحدة. ويعد الحلف أكبر تجمع سياسي - عسكري حتى أصبح يضم ثلاثين دولة يربطها معاهدة دفاع مشترك. وتعتبر المادة الخامسة الأهم في ميثاقه التأسيسي والتي تنص بأن الهجوم على أحد الأعضاء يعتبر هجوماً على بقية الأعضاء جميعاً، ولكن المادة مصاغة بطريقة بحيث أنها لا تنطوي تلقائياً على رد عسكري، ولا تلزم كافة الأعضاء بالرد كما يعتقد البعض، بل تترك هامشاً لاستقلال القرار الوطني. وخلال تاريخ الحلف، لم يتم تفعيل المادة الخامسة إلا مرة واحدة فقط وهي في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، والتي بموجبها شاركت العديد من دول الأعضاء في عمليات ما تسمى «خارج النطاق» أي خارج أراضي الحلف مثل قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (ISAF).

ويلعب حلف الناتو دور محوري في صياغة السياسة الدفاعية للدول الأعضاء، إذ تؤثر الجغرافيا والأحلاف على السياسة الدفاعية، فعلى سبيل المثال، أدركت كندا منذ عدة عقود بأنه لا حاجة لها إلى بناء جيش كبير للدفاع عن أراضيها المترامية الأطراف، لأن الولايات المتحدة ستقوم بالدفاع عنها على أي حال بموجب المادة الخامسة، ولذلك قررت تطوير قوات مسلحة صغيرة الحجم عالية التدريب والتجهيز والتسليح، وتشارك قواتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يعزز من سمعتها العالمية ويقلص النفقات الحكومية على الدفاع، والتي يتم إعادة توجيهها إلى مجالاتٍ أخرى كالبنية التحتية والصحة والتعليم.

وبينما يساعد الحلف في حشد الموارد والقدرات بين الدول الأعضاء للقيام بمهام الدفاع المشترك، إلا أنه أيضاً يُغري بعض الدول على اتباع سياسة الركوب بالمجان، أي التقاعس عن تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية والاعتماد على الآخرين للدفاع عنهم، وقد تسبب ذلك في توتر العلاقات في الحلف، خاصة خلال رئاسة دونالد ترامب، الذي اتهم معظم الدول بعدم الوفاء بإلتزاماتها في الإنفاق العسكري بما يمثل 2% من دخلها القومي كما هو متفق عليه. بل إن تفاقم الخلافات الأطلسية وتفكير ترامب بالانسحاب من الحلف دعا قادة أوروبا إلى إعادة تقييم الضمانات الأمريكية الدفاعية، فقد وصف الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون : بأن الحلف يمر في حالة «موت دماغي» وأكد على حاجة الإتحاد الأوروبي في تحقيق «الاستقلال الإستراتيجي»، كما صرّحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن مخاوفها بأن واشنطن قد لا تكون شريك يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن أوروبا. ذلك فضلاً عن تباين وجهات النظر عن ماهية التهديد الأكثر خطورة، فبينما تؤمن واشنطن بأنه العملاق الصيني، ترى العديد من دول الحلف الأوروبية بحكم الجغرافيا بأنه الدب الروسي. ومع تغير الإدارة الأمريكية، ستتغير معها اللهجة وأسلوب الطرح، لكن ستبقى الكثير من القضايا العالقة محل جدال.

تبنت طهران استراتيجية «الدفاع الأمامي» وهي عقيدة هجينة تتبع نهج الحرب غير المتكافئة وتهدف إلى تحييد التهديدات الخارجية من خلال استغلال ضعف دول الجوار

إيران وعقيدة «الدفاع الأمامي»

أدركت إيران منذ عقود بأنها لا تمتلك القدرات الدفاعية اللازمة لمواجهة التهديدات الأمريكية الصريحة لا سيما بعد إدراجها في قائمة محور الشر سنة 2002 واحتلال دول الجوار، أفغانستان والعراق، وتغيير الأنظمة السياسية فيهما بالقوة. وقد فاقم هذه المعضلة اهتراء أسلحتها بسبب العقوبات المفروضة عليها منذ اندلاع الثورة سنة 1979 واختلال التوازن العسكري لصالح واشنطن وحلفائها، وأنها لن تستطيع الانتصار في حرب تقليدية على خصومها في المنطقة.

ولحل هذه المعضلة الدفاعية، تبنت طهران استراتيجية «الدفاع الأمامي» وهي عقيدة هجينة تتبع نهج الحرب غير المتكافئة وتهدف إلى تحييد التهديدات الخارجية من خلال استغلال ضعف دول الجوار، وتكريس هشاشتهم بدعم الجماعات المسلحة القادرة على شن الهجمات ومشاغلة خصوم إيران بعيداً عن أراضيها كما هو الحال في العراق وسوريا واليمن حتى أصبحت إيران تقاتل العرب على أرض العرب بواسطة العرب. ولتفعيل هذه الإستراتيجية، طوّرت قدرات تخريبية باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والقوارب الإنتحارية والألغام البحرية وغيرها من الإمكانيات التي تعتبر قليلة التكلفة، سهلة الاستخدام، ولاتحتاج إلى تقنية عالية، وتعتمد على الصناعة المحلية. كل ذلك مكّن طهران على المبادأة والتصعيد وفرض الأمر الواقع وزعزعة الأمن في المنطقة بأقل التكاليف. وبعبارة أخرى؛ تسعى إيران باستراتيجية «الدفاع الأمامي» والقدرات التخريبية إلى التغلب على قوات أكثر تفوقاً منها بإلحاق خسائر غير مقبولة على خصومها حتى تجعل النصر العسكري عليها باهض الثمن وعديم الجدوى.

الجدير بالذكر، أنه كلما زادت الفجوة في القدرات العسكرية التقليدية بين طهران وخصومها، وتصاعدت التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، كلما تعاظمت النزعة لديها لسد الفجوة وتحقيق التكافؤ الإستراتيجي (Strategic parity) من خلال التسلح النووي الذي يفي بغرض الردع بأقل التكاليف. فالدفاع هو الخيار الأول للدول، فإذا أصبح ذلك غير ممكناً، فعادة ما تسعى الدول إلى الردع. ولهذا، يشير الكثير من المحللين بأنه من غير المرجح أن تتفاوض طهران بشأن الترسانة الصاروخية، فهي رأس حربة قوتها العسكرية الرادعة، وتمثل ورقة ضغط في مفاوضاتها مع الغرب. والأهم من ذلك، أنها تدرك بأن القدرات الصاروخية ضرورية للحفاظ على الخيار الإستراتيجي إذا حسمت أمرها بالتسلح النووي، فالقدرات العسكرية عادة ما تكون كاشفة للنوايا السياسية.

المراجع:

- نويد أحمد «عقيدة الدفاع الأمامي الإيرانية:برنامج الصواريخ والفضاء» معهد رصانة، 11 أكتوبر 2011
- ديفيد دي روش «بين الهيمنة والزعزعة: إنعدام التكافؤ في الأمن الخليجي» معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 22 مايو 2019
- David Jordan et al, Understanding Modern Warfare, 2nd Edition, Cambridge University Press, 2016
- Robert J. Art and Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, 13th Edition,, eds., Pearson, 2017
- Robert Art and Kelly Greenhill, eds., The Use of Force: Military Power and International Politics, Rowman and Littlefield Publishing Group, 2015

القيادة الإستراتيجية ... تحديات التطوير في ظل وفرة التنظير

تعتبر القيادة من أكثر الأنشطة الإنسانية رصداً وملاحظة، إلا أنها تظل من أكثر المفاهيم جدلاً، الأمر الذي حفّز العلماء والباحثين والمختصين في (التطوير القيادي) إلى السعي الحثيث لصياغة العديد من نظريات ونماذج القيادة المختلفة؛ بالرغم أنّ «للقيادة نماذج ومدارس علمية مختلفة» حيث تعتبر القيادة من المسائل الجدلية في مفهومها ونماذجها، لكن يبقى الإجماع دائماً على أهميتها ودورها المحوري في الارتقاء بالمؤسسات والأمم والشعوب».

العقيد الركن دكتور / سالم راشد الزعابي
عضو هيئة التوجيه / كلية الدفاع الوطني

تعتبر المقدرة على رصد وحساب العائد الاستثماري من التطوير القيادي من أهم التحديات التي يواجهها مصممي برامج التطوير القيادي

إن هذه الوفرة العلمية والتي تسعى لشرح مفهوم القيادة تزيد من تعقيد تحدي (التطوير القيادي) وبالأخص (القيادة الإستراتيجية)، إذ يصنف العلماء و (الباحثون) القيادة إلى مستويات وهي «التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي» وكل من هذه المستويات تحتاج إلى جدارات ومعارف وسمات قيادية مختلفة رغم وجود أوجه شبهٍ بينها ؛ فإعداد قادة قادرين على العمل في المستويات المختلفة سواء على المستوى الوطني أو المؤسسي له احتياجات تُفرض على مصممي برامج التطوير القيادي، والتي قد يمتد بعضها ليصل إلى فترة السنة والبعض الآخر ورشة لا تتعدى الخمسة أيام.

تحديات التطوير القيادي

تعتبر المقدرة على رصد وحساب العائد الاستثماري من التطوير القيادي من أهم التحديات التي يواجهها مصممي برامج التطوير القيادي على المستوى الوطني والمؤسسي، حيث يعتبر تغير السلوك والنمط القيادي للقائد الاستراتيجي أهم مخرجات برامج التطوير القيادي الإستراتيجي، فمن خلال البحث العلمي وجد الباحثون أن 80-90 % من نسبة التعلم من برامج التطوير لا يتم ترجمتها إلى واقع. وهذا التغير لن يحدث إلا بتوفر عدد من العوامل الرئيسة، حيث تعتبر مقدرة القائد على التعلم مع عامل الرغبة في التغير أهم عاملين. ومن أبرز التحديات التي يواجهها مجال التطوير القيادي هو سمات السياق أو البيئة التي يتم إعداد القائد للعمل ضمنها؛ إذ أن الترابط الكبير بين أقطار العالم والذي سببه التطور التكنولوجي وتطور المواصلات أدى إلى تمخض سياق استراتيجي يتسم بالتقلب والتعقيد والغموض. الأمر الذي فرض بناء قيادات استراتيجية قادرة على الحفاظ على المصالح الوطنية بأسلوب غير تقليدي. فالترابط الوثيق بين الأنظمه العالمية المختلفة كالاقتصادية والسياسية منها ضاعف من وتيره التغير في شكل البيئة الاستراتيجية والتي فرضت تطوير جدارات تمكن القادة الاستراتيجين من اتخاذ قرارات في ظل وجود درجه عالية من الضبابية للسياق الاستراتيجي والذي يصعب التكهن بردود أفعال فئاته المستهدفة إزاء هذه القرارات، دولاً كانت أم مؤسسات أو أفراد.

كما أن وفرة نماذج القيادة الإستراتيجية التي تشرح الجدارات القيادية في وقت الأزمات والظروف العادية (في وقت السلم) مع عدم المقدرة على توفير سياق تدريبي يمكن القادة من ممارسة الجدارات المستهدفة يعتبر أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها عملية التطوير القيادي. فعلى سبيل المثال: قدرة القائد على التعامل مع الضغوط في المستوى

الاستراتيجي تختلف عن المستوى التكتيكي الذي من الممكن أن يتم من خلاله توفير بيئة لتعريض القائد على المستوى التكتيكي لضغوط مشابهه للسياق الذي قد يتطلب منه توظيف مثل هذه الجدارات. إضافة الى ماتقدم من التحديات يمكن القول إن برامج التطوير القيادي تواجه تحدي في تعزيز الصفات التي يجب أن تتوفر في القائد الإستراتيجي كالبصيرة والنزاهة والحكم السديد والتي لا يمكن الكشف عنها إلا بوضع القائد تحت محك الاختبار. وبالإضافة إلى التحديات السالفة الذكر ومما يزيد من تعقيد عملية التطوير القيادي، هو عدم وجود مختصين في التطوير القيادي في بعض المؤسسات مما يجعل تبني نموذج قيادي متوفر أفضل المنهجيات لتطوير القيادات الإستراتيجية، وقد ينتج عن هذه المنهجيات تبني استراتيجيات تطوير قيادي لا تمت بصلة لاحتياجات البيئة والمؤسسة على حدٍ سواء.

النموذج المقترح للتطوير القيادي

إن وجـود منظومـة متكاملـة تُعنى بالتطويـر القيـادي الإستراتيجي على المستوى الوطني يعتبر الركيزة الأساس لعملية التطوير القيادي. حيث ستضع هذه المنظومة السياسات وأفضل الممارسات التي يجب على المؤسسات اتباعها على المستوى الوطني في منهجية تطوير القيادات الاستراتيجية. فتأسيس مثل هذه المنظومة سيوجه الجهود وسيعزز التعاون البيني في مجالات مختلفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر: ستصبح عملية استخدام الموارد الوطنية واكتشاف المواهب القيادية والتعلم المشترك بين المؤسسات الوطنية أكثر سهولة. الأمر الذي سيؤدي إلى التطوير المستمر لبرامج إعداد القادة وبالتالي رفع أداء القادة الاستراتيجين والمؤسسات على حدٍ سواء. ولنجاح هذه المنظومه يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة من القيادات لكل مؤسسة مع تبني نفس المهنجية العامة في تصميم برامج التطوير القيادي والخروج بنموذج قيادي يناسب الاحتياجات الخاصة لكل مؤسسة، وعلى ضوء ما تقدم ذكره من تحديات تم وضع نموذج مقترح لتصميم وتنفيذ وتطوير برامج التطوير القيادي على المستوى الوطني.

وبناء على هذا النموذج المقترح فثمة أربع خطوات متعلقة به وهي: تحليل البيئة، تطوير الاستراتيجية، التقييم البيني ، والتنفيذ والمتابعة. ففي الخطوة الأولى يتم تحليل البيئة الاستراتيجية للمؤسسة الوطنية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول: وهو الداخلي للمؤسسة، والثاني: وهو الوطني على مستوى الدولة، والثالث: وهو الدولي على مستوى العالم، وفي هذه الخطوة الأولى يتم تحليل البيئة الاستراتيجية للدولة للتعرف على المصالح الوطنية التي ستوجه الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتساهم في تحقيق تلك المصالح للوقوف على التحديات والفرص التي توفرها البيئة على المستوى الوطني. فيتم من خلال المستوى الأول تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف، أو الوقوف على الأوجه التي تحتاج إلى تطوير

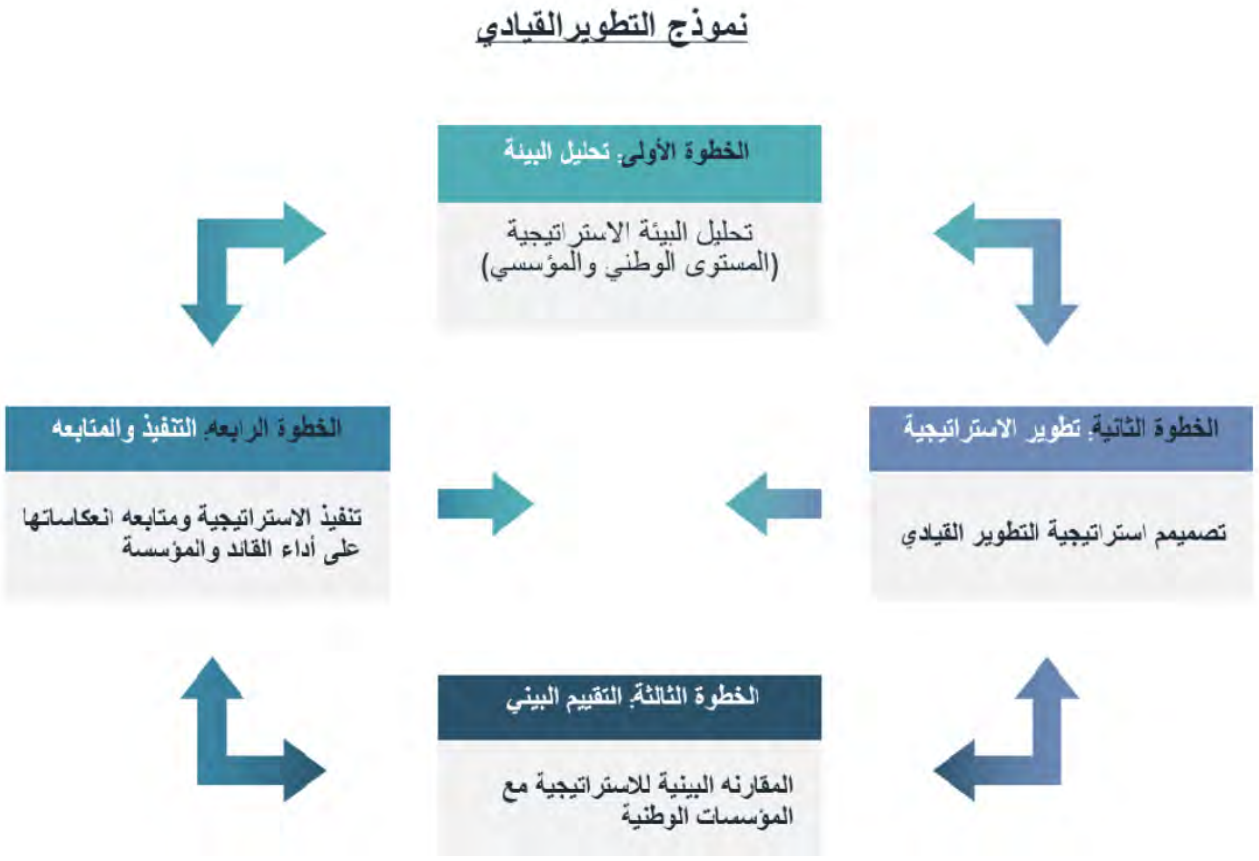

في المؤسسة، في ظل التحديات والفرص التي توفرها البيئة على المستوى الثاني وهو المستوى الوطني. والمستوى الثالث فيهدف إلى تحليل البيئة على المستوى الدولي للوقوف على أفضل الممارسات والمنهجيات في التطوير مع مراعاة خصوصية كل مؤسسة، فعلى سبيل المثال: تعهدت بعض المؤسسات بتبني أفضل الممارسات الدولية في إدارة شؤونها على ضوء اتفاقيات دولية أبرمتها الدولة في المجال الذي تعمل فيه المؤسسة، مثل المشرّع لبرامج الطاقة النووية والمشغّل لمحطات الطاقة النووية؛ لأن هذا الأخير سيحتاج إلى تطوير وتعزيز مهارات قيادية تتناسب وبيئة العمل في الحالات العادية وفي الأزمات بناء على أفضل الممارسات الدولية التي تُوصي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أما في الخطوة الثانية فسيتم وضع استراتيجية واضحة للتطوير القيادي بناء على احتياجات مهام المؤسسة والناتج من التحليل للبيئة الإستراتيجية. حيث توضّح هذه الاستراتيجية عدد(كمية) ونوعية القادة والسلوكيات والمهارات في أداء المهام الفردية والجماعية التي يجب أن تتوفر في القائد لخدمة أهداف المؤسسة الحالية والمستقبلية. ولابد أن تتسم هذه الاستراتيجية بالمرونة وعدم الجمود لمواكبة احتياجات البيئة الاستراتيجية المتغيرة. وتعتبر الخطوة الثالثة غير اعتيادية للمؤسسات التي اعتادت على تنفيذ برامج وخطط التطوير القيادي بشكل انفرادي أو بمعزل عن المؤسسات الأخرى وهو الأسلوب المتّبع لدى معظم المؤسسات على المستوى الوطني. حيث تهدف هذه الخطوة إلى رفع كفاءة المؤسسة في مجال التطوير القيادي من خلال توفير الموارد والوقت والكلفة، في حين يهدف التقييم البيني إلى إيجاد آليات لاستخدام الموارد المتوفرة سواء كانت على شكل خبرات أم بنى تحتية بشكل مشترك. وتأتي مرحلة التنفيذ والمتابعة أخيراً والتي يتم فيها طرح برامج التطوير القيادي وتقييم أثرها على أداء القادة بشكل يومي أثناء التنفيذ وبشكل دوري بعد عودة القادة لممارسة مهامهم القيادية في مؤسساتهم.

هناك العديد من العوامل التي يجب توافرها لنجاح العمل البيني المشترك بين المؤسسات على المستوى الوطني

إن المؤسسات على المستوى الوطني ليست بمنأى عن تأثيرات البيئة الاستراتيجية المحلية كانت أم الدولية؛ وذلك بسبب الترابط الوثيق العالمي بين الدول بشكل عام والمؤسسات ذات النشاط المشترك بشكل خاص، الأمر الذي فرض اتباع نهج تطوير قيادي يتسم بالطابع المشترك في التصميم والتنفيذ والمتابعة، فوجود منصات لمشاركة الدروس المستفادة من التطوير القيادي على المستوى الوطني بالإضافة إلى (مأسسة) التطوير القيادي المشترك من خلال وضع السياسات المناسبة والتغيير في الهياكل التنظيمية تعتبر إجراءات جوهرية للحصول على النتائج المرجوة.

فهناك العديد من العوامل التي يجب توافرها لنجاح العمل البيني المشترك بين المؤسسات على المستوى الوطني. فوجود أهداف وإجراءات تنفيذ ومتابعة مشتركة، بالإضافة إلى نشاطات تعزيز وتحقيق الأهداف المتبادلة بين المؤسسات والتواصل المستمر والدعم البيني المشترك لكل المؤسسات المعنية تعتبر عوامل أساسية لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو من سياسة التطوير القيادي المشترك.

ختاماً يمكن القول بأن العمل البيني على المستوى الوطني والمدعوم بنشاط البحث والتطوير في مجال إعداد قادة استراتيجيين قادرين على المحافظة على المصالح الوطنية هو نهجٌ أساسي في سياسة التطوير القيادي.

المراجع

- Warren G Bennis.(1959) Leadership and administrative Behavior'. Administrative Science Quartely.
- Mohammed Bin Rashid School of Government(2014).
- Weber E. (2015). Turning Learning into Action. Kogan Page Limited.
- Pasmore, W. (2009). Developing a leadership strategy: A critical ingredient for organizational success. Greensboro, NC: Center for Creative Leadership.
- Kania, J, & Karmer, M. (2013) Embracing Emergence: How collective impact addresses complexity. Stanford Social Innovation.

تصور التهديد وتأثيره على العلاقات الدولية

الدكتور / محمد عيسى النوبي
كلية الدفاع الوطني

عندما نناقش كيف نتصور التهديد في العلاقات الدولية، فإننا نكون بذلك قد ركزنا على منظور دولة ما لدولة أخرى. وقد تم اقتراح نظرية توازن التهديد من قبل والت عام (1985)، وهو نفسه الذي أصلح نظرية توازن القوى الواقعية الجديدة عندما فصل السلطة عن التهديد. ويزعم والت أن الدول إما أن تجتهد لتوازن القوى من خلال التحالف ضد تهديد وشيك أو أن تلجأ أحياناً إلى الرد على التهديد باتباع تأثير العربة «bandwagoning» أي الدخول في تحالفات مع الدولة الصاعدة. وقد حدد والت (1985) أربعة معايير تستخدمها الدول لتقييم التهديد الذي تشكله دولة أخرى وهي: الحجم الإجمالي لقوتها (الحجم والسكان والقدرات الاقتصادية)، قربها الجغرافي، قدراتها العسكرية، ونواياها الهجومية. فالفرضية التي تستند إليها هذه النظرية هي أنه كلما رأت الدول الأخرى أن الدولة الصاعدة تمتلك هذه القدرات، كلما كان من المرجح أن ينظر إليها على أنها تهديد.

تُبنى التهديدات اجتماعياً إلى حد كبير على المحادثات الخاصة والعامة بين الخبراء والقادة السياسيين والجمهور

نظريات الحرب والتحالفات

إن المفهوم والنظريات التي تتناول تصور التهديد وتأثيره واسعة، وفي مجال العلاقات الدولية فإن تصور التهديدات يعد عنصراً رئيساً تقوم عليه نظريات الحرب والتحالفات وفض النزاعات، ومع ذلك، فإن النصوص الأساسية بشأن تقييم التهديدات (مثال على ذلك المؤرخ اليوناني ثوسيديدس) قد ساوت بين التهديد والقوة، ولا سيما القوة العسكرية، وقد تراوحت وجهات نظر العلماء بين التدابير «الموضوعية» للقوة وتقييم التهديدات، مثبتةً لنوع من التناسق بين الأثنين ولم يبدأ العلماء في اعتبار أن (القصد/النية) مصدراً مستقلاً للتهديد إلامؤخراً نسبياً (على مدى العقود الماضية)؛ أي كيان مستقل للقدرات العسكرية؛ ونتيجة لذلك، ظهرت نماذج ركزت بشكل صريح على «القصدية/النوايا» في تفسيراتها لأسباب الحرب.

ويعتمد وضع تعريف للتهديدات على تصور المرء للهدف؛ فإدراكنا هو عملية الفهم باستخدام الحواس وتفسيرنا لما تم فهمه، وهو أساس للتعلم والفهم ومعرفة الدافع للإجراءات المتخذة. وكما يقول بولدنغ «إن رؤيتنا لما يبدو عليه العالم هي التي تقررسلوكنا».

وعلى المستوى الجماعي، تُبنى التهديدات اجتماعياً إلى حد كبير على المحادثات الخاصة والعامة بين الخبراء والقادة السياسيين والجمهور، غير أنه يجب أن نراعي أيضاً التصور على المستوى الفردي؛ إذ يقول روسو (2006): «أن الأفراد يبنون هويات لدولهم وينشئون أيضاً هويات ذاتية لدول أخرى» أي على سبيل المثال، إذا حددت دولة ما الدولتين المعنيتين على أنهما تشتركان في مجموعة من الصفات أو المعتقدات أو القيم (مثل الدين أو البنية السياسية)، فمن المرجح أن تشعر الدولة المعنية بهوية مشتركة بين الدولتين - مما يقلل بدوره من التصور بأن الدولة الأخرى تشكل تهديداً محتملاً.

المبالغة في تصور التهديد

تشير فجوة تفوق القاذفات «Bomber Gap» إلى تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تفوق القاذفات السوفيتية العابرة للقارات خلال الحرب الباردة في الفترة 1959-1960 حيث كان الأمريكيون يخشون الفجوة الصاروخية «Missile Gap». خاصة أن الرئيس الأمريكي آنذاك أيزنهاور كان يخشى أن يتمكن السوفييت من إطلاق صاروخ باستخدام قمر صناعي وصاروخ نووي عابر للقارات. وتبين أن تصورات التهديد في هذا الصدد غير عقلانية وأن الحقيقة في الواقع هي عكس ذلك تماماً. ويشير هذا المثال إلى أن العمل القائم على أساس مجرد تصور التهديد لا مبرر له، وأن هناك حاجة متزايدة لتقييم مدى التهديد من أبعاد مختلفة. وهذا المثال يثبت في الواقع تأثير تصور التهديدات والأنشطة أو الاستراتيجيات، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تصميم تقنيات مناسبة لتقييم العوامل المرتبطة بالتهديد على جميع المستويات.

فالحاجة إلى تقييم تصور التهديد وتحديد ما إذا كان هناك أي تفاوت كبير بين التصور والواقع هو ضرورة لا بد منها عند وضع استراتيجيات مناسبة لمعالجة هذه المسألة، بيد أنه إذا لم يتم تقييم التهديد على النحو الصحيح فسيؤدي إلى عواقب وخيمة، بل ويمكن أن يؤدي إلى حالات شبه حرب،فعلى سبيل المثال، بعد تشكيل جمهورية الصين في عام 1950، حاول جواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند آنذاك، إقامة علاقات جيدة معها والحفاظ عليها، وحاول العمل كوسيط بين الدول الغربية والبلدان الشيوعية حتى بعد غزو الصينيين للتبت، وقد أقام نهرو علاقات جيدة وحافظ عليها استناداً إلى تصوره بأن الصين دولة اشتراكية ولن تهاجم دولة اشتراكية أخرى، وأن الصين لن تتسلل إلى جبال الهيمالايا. ولكن تلك التصورات أثبتت خطأها وأدت إلى هجومٍ استباقي من جانب الصين على شمال شرق الهند. والواقع أن الاستراتيجيات والقرارات المتعلقة بالسياسات لا ينبغي اتخاذها إلا بعد تقييمها تقييماً سليماً وليس على أساس حدس السلطات، وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فهناك حاجة إلى إيجاد توازن سليم مع جوانب أخرى كالأدلة المادية والعوامل النفسية ومصادر استخباراتية موثوق منها.

ومن الأمثلة الأخرى على المبالغة في تصور التهديدات في العلاقات الدولية التصورات الصينية للتهديدات اليابانية بعد حقبة الحرب الباردة، إذ كان المنطق الوحيد الذي استند إليه الصينيون في تصورهم بأن التهديد الياباني محدق ومتزايد هو التحالف الاستراتيجي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان' فوفقاً لليند، فإن «الذكرى الاعتذارية» تجعل نوايا البلد تبدو أقل خبثاً، في حين أن «الذكرى غير الاعتذارية» ترسل إشارات عن النوايا الخبيثة وتزيد من تصورات التهديد، واستناداً إلى تقييمات ليند، يمكن النظر لتهديدات اليابان على أنها مبالغ فيها، ربما كانت نتيجة لذكرى غير اعتذارية؛ وبالتالي وفي معظم الحالات من الصعب جداً مواءمة تصور التهديد مع الوضع الراهن، ربما بسبب التحيز الكبير المرتبط بتلك التصورات. ويمكن أن يؤدي تطوير التصورات دون أن تستند إلى تحليل منهجي إلى علاقات غير صحية وأضرار جانبية على مختلف المستويات.

السمات الداخلية للدولة

من ناحية أخرى، يجادل سوندرز بأن السمات الداخلية للدولة تؤثر على التصورات إلى حد ما. ففي الواقع، تلعب التصورات المختلفة للتهديد دوراً حاسماً حتى في تخطيط التدخلات

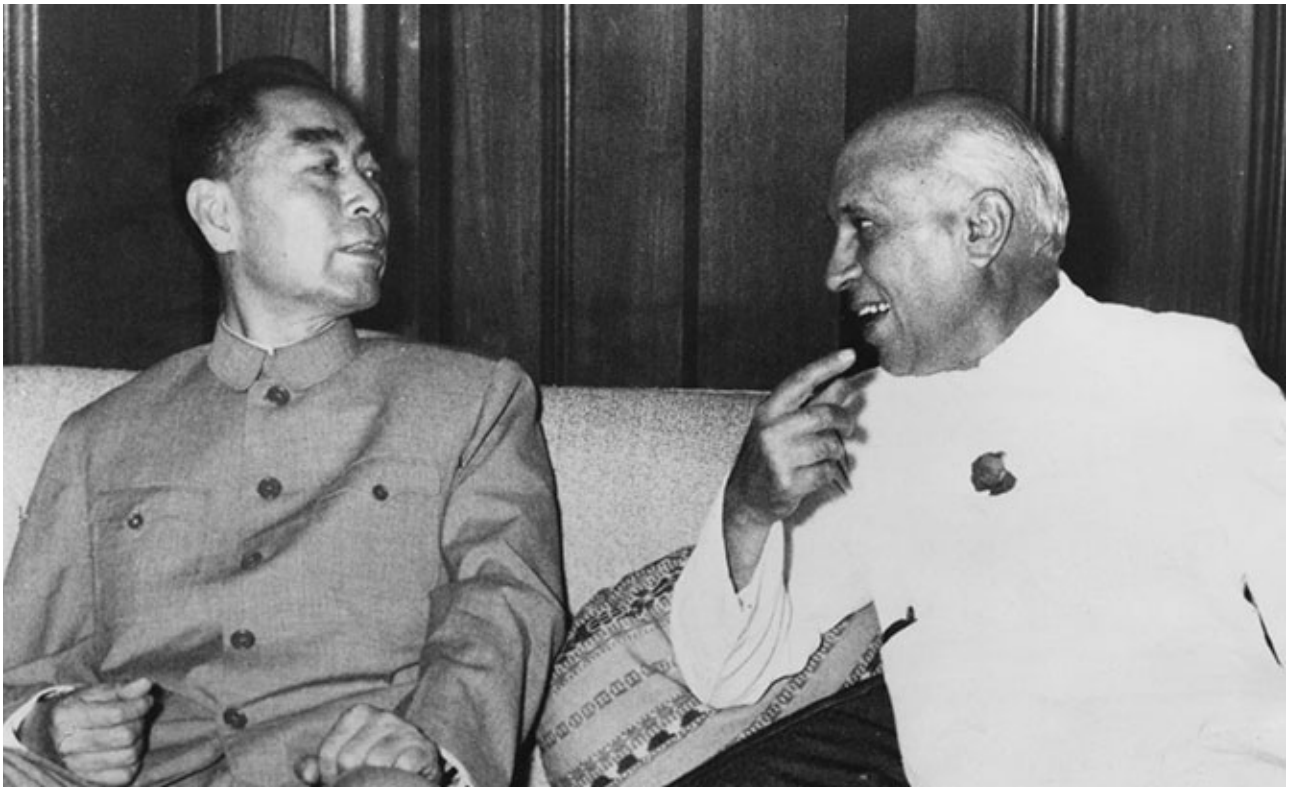

يتم تطوير التصورات على أساس معلومات غير مؤكدة من مصادر مختلفة أو استناداً إلى تقارير استخباراتية

العسكرية التي تنفذها الدول - بل إن القادة الذين يعتبرون الأمور الداخلية هي المصدر الرئيس للتهديد، يفضلون اعتماد تدخل «تحويلي»، يهدف إلى تغيير المؤسسات الداخلية لتلك الدول، وبالتالي الحد من قدرات مواردها، وعلى العكس من ذلك، يميل القادة الذين يرون أن مصادر التهديدات مرتبطة بالعوامل الخارجية والسياسات الخارجية، إلى اتباع استراتيجيات «غير تحويلية» تهدف إلى حل الصراع دون التدخل في شؤونهم الداخلية. ومع ذلك، يبدو أن تصور التهديدات يتأثر بعوامل خارجية وداخلية على حد سواء، ومن ثم هناك حاجة إلى اعتماد استراتيجيات مناسبة للتصدي لمصادر التهديد برمتها، وبالتالي توفير بيئة مستقرة وآمنة.

وفي حالة إسرائيل، كانت دائماً تنظر إلى جيرانها العرب على أنهم أعداء، وكانت الاستراتيجيات التي اعتمدتها إسرائيل تهدف في معظمها إلى الحد من تلك التهديدات المتصورة. وعلى الرغم من أن بعض التهديدات المتصورة كانت حقيقية بشكل لا يمكن إنكاره، مثل تلك التي تفرضها فلسطين، وكان من الممكن تجنب بعض الحالات الشبيهة بالنزاع لو كانت إسرائيل قد قيّمت تصورها للتهديد بناءً على الواقع. وفي حال وجود احتمالية المبالغة في تصور التهديد بما يتجاوز الواقع، فمن المحتم أن يتم تصور مثل تلك التهديدات على أنها تشكل أساساً للتخطيط الاستراتيجي، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والجوانب ذات الصلة.

ومع ذلك، فإن التهديدات وتصورها تختلف أيضاً فيما يتعلق بتغيرات معينة مثل: تغير النظام الحاكم، إنشاء تحالفات جديدة، التعديلات في النظام الدولي؛ الحروب ومعاهدات السلام التي تؤثر جنباً إلى جنب على السياسات الأمنية. وبالتالي، فإن أي تخطيط يستند فقط إلى تصور التهديد قد يؤدي إلى مبالغات غير واقعية ووخيمة. والأفضل اعتماد تدابير مناسبة لتقييم التهديدات من جميع الأبعاد تقييماً صحيحاً قبل إحراز أي تقدم على الصعيد الاستراتيجي.

مصادر المعلومات والتصور المخطوء

يتم تطوير التصورات على أساس معلومات غير مؤكدة من مصادر مختلفة أو استناداً إلى تقارير استخباراتية. ويمكن أن يزيد مستوى الفهم المخطوء لموضوع ما عندما يكون الموضوع غير مألوف لدى بعض الأشخاص المعنيين، وهذا يمكن أن يكون صحيحاً بالنسبة للمسائل المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والنووية. أي أن فرص تحريف الحقائق أكثر في حالة القضايا الحساسة والمعقدة مثل هذه.

كما أن التزييف المتعمد للمعلومات هو احتمال وارد في مثل هذه الحالات، ومن ثم فإن هناك أهمية أكبر للتحقق السليم من البيانات والمعلومات المختلفة المرتبطة بهذه المسائل من أجل التوصل إلى صور واقعية. ولكن هذه المصادقات ستكون صعبة ومرهقة إذا كانت المصادر متنوعة وسرية. وفيما يتعلق بمسائل مثل البرنامج النووي الإيراني، فمن الصعب إجراء تقييم متعدد الأبعاد، إذ يبدو أن هناك هامشاً واسعاً من

السرية المرتبطة بالموضوع. ومن الصعب جداً جمع الأدلة في هذا الصدد، ومن ثم فإن التقييمات المستندة إلى مصادر ثانوية تحتاج إلى الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً مما يجعل احتمال الخطأ كبيراً مقارنةً مع مسألة أقل حساسية وأقل سرية.

ومن الأمثلة على بناء تصور مخطوء مستندةً إلى تقارير استخباراتية غير صحيحة تلك المتعلقة بقضية خاشقجي، حيث أن التقرير الأمريكي يلقي بمسؤولية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بيد أن التقرير الاستخباراتي بمجمله لم يستند إلى أي دليل ملموس، وإنما مجرد تخمينات أو حدس السلطات والتي بدورها تؤدي إلى زعزعة العلاقات الأمريكية السعودية وتهميش الأخيرة على الساحة الدولية وزعزعة علاقاتها وتحالفاتها مع دول العالم.

ومع ذلك، فإن بتلر وآخرون، ينادون بأن مصادر المعلومات الاستخباراتية قد تكون منتجة إن تمكنت من بناء زخم إيجابي؛ كون العمل الذي يعتمد على معلومات استخبارية فعالة سيكون حاسماً للغاية في إجلاء الواقع إذ تشكل الاستخبارات عنصراً رئيساً من المعلومات التي يمكن استخدامها للتقييم، ما يوفر ضمانات تحقق موثوقية المصادر ومصداقيتها. ونتيجة لذلك، يلزم توجيه جهود خاصة لتقييم قنوات وشبكات الاستخبارات للمصادر التي تستخدم في جمع رسائلها.

خلاصة القول، هناك حاجة إلى تقييم تصور التهديد وتحديد ما إذا كان هناك أي تفاوت كبير بين التصور والواقع. فلا يمكن أن ندرك عملية تصور التهديد لدولة ما بمعزل عن بقية العوامل الأخرى التي من شأنها أن تسهم في تشكل هذا التصور الحقيقي أو التصور المخطوء، كما أن هنالك عدة مستويات للتحليل يتم من خلالها تحليل سلوك الدولة والتحقق من مصداقية مصادر المعلومات الاستخبارية، حتى يتسنى للقادة تنفيذ استراتيجية ملائمة للتهديد تجنباً للوقوع في عواقب وخيمة.

المراجع

- Boulding, K. (1969) National images and international systems. International Politics and Foreign Policy (pp. 422–431) New York: Free Press.
- Butler, L. et al (2004). Review of Intelligence on Weapons of Mass Destruction. Report of the Committee of Privy Councillors.
- Civcik, Z. (2004). The Israeli Security Policy: Changes and Continuities. Masters. Middle East Technical University.
- Intelligence Community Assessment. (2021). Assessing the Saudi Government›s Role in the Killing of Jamal Khashoggi (No. 0621-). Office of the Director of National Intelligence.
- Lind, J. (2008). Sorry states. Ithaca: Cornell University Press.
- Rousseau, L, D. (2006). Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism. Stanford, USA: Stanford University Press. 6195-.
- Saunders, E. (2008). Wars of Choice: Leadership, Threat Perception, and Military Interventions. October 10 2008: University of Virginia.
- Stein, J. (2013). Threat Perception in International Relations. In: L. Huddy, D. Sears and J. Levy, ed., The Oxford Handbook of Political Psychology, 1st ed. Oxford: Oxford University Press, p.2.

التأثير الاستراتيجي لإدارة النفايات على الدول

سعيد خميس الحدادي
دارس في كلية الدفاع الوطني

تقدم الخدمات الأساسية من قبل الدول للسكان كواجب لتحقيق الاستقرار والمحافظة عليه ولخلق مناخاً داعماً للاقتصاد ومحفزاً له، ولعل الخدمات المتمثلة في جمع وإزالة النفايات (القمامة) من أكثر الخدمات الأساسية حساسية كونها خدمة تسهل ملاحظتها بشكل مباشر من قبل السكان والزائرين، كما أن الإنقطاع في تقديم هذه الخدمة في بعض مناطق المدن الكبرى لدقائق معدودة قد يتسبب بكارثة بيئية ناهيك عن البيئة الحضرية الطاردة للسكان والتي قد تؤدي للنزوح والهجرة.

عند تشتت مركزية القرار فإن انعكاسات ذلك ستكون بالسلب على كافة الخدمات التي تقدمها الدولة

أبعاد أثر تقديم الخدمات وإزالة المخلفات

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير مدى اهتمام الدول بتقديم الخدمات الأساسية لجمع النفايات إذا نظرنا لهذه الخدمات من زاويتين مختلفتين محللين أبعادها سواء على الصعيد المحلي للدولة أو الصعيد الخارجي وعليه فإننا سنكون قادرين على إدراك أثر هذه الخدمة على مصالح الدولة الوطنية إيجابيةً كانت أم سلبية.

الأثر الداخلي لإداراة النفايات على الدول

فإذا نظرنا مثلاً إلى النموذج اللبناني لتشخيص البعد الداخلي لأثر خدمة جمع النفايات سنجد أن لبنان تحكمه العديد من الأحزاب التي تقتسم السلطة وفق نظام وزاري مبني على المحاصصة بين تلك الأحزاب، الأمر الذي مزق من مركزية اتخاذ القرارات، ناهيك عن المعوقات التي قد تكون مفتعلة لعرقلة عمليات الرقابة على تنفيذ القرارات الصادرة. وعند تشتت مركزية القرار فإن انعكاسات ذلك ستكون بالسلب على كافة الخدمات التي تقدمها الدولة. ولعل «القشة التي قصمت ظهر البعير» في الحالة اللبنانية كانت الخدمة الأكثر حساسية وهي خدمة جمع النفايات من الأحياء والمدن الرئيسة. حيث أشرقت الشمس على العاصمة اللبنانية وساكنيها على أكوام من القمامة في الطرق الرئيسة والأحياء؛ نظراً لعدم قدرة وفاء الشركة المتعهدة على نقل النفايات بانتظام للمطمر بسبب إغلاقه سياسياً تحت غطاء من التبرير الفني.مما صعّد غضب السكان في عدم قدرتهم على تحمل انبعاث الغازات السامة الناتجة عن تخمر النفايات في قلب العاصمة «بيروت» الأمر الذي دفع بعض المنظمات غير الحكومية الدولية كمنظمة حقوق الإنسان التي عنونت أحد المقالات في هذا الشأن أن «لبنان: تكلفة هائلة للتقاعس عن حل أزمة النفايات» ناهيك عن الاستغلال الإعلامي للقضية لصالح الأحزاب المتصارعة الأمر الذي أجج السخط الشعبي في الشارع اللبناني، حيث انتشرت الاحتجاجات الشعبية غضباً على تقاعس الحكومة من عدم قدرتها على تأدية هذه الخدمة الأساسية وغير المعقدة.

وفي ضوء النموذج اللبناني يمكن تحليل قدرات الدولة على فرض السيادة من خلال خدمات جمع النفايات والنظافة العامة. حيث أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من العدالة الاجتماعية تقدم هذه الخدمات في كافة المدن والأرياف بذات الكفاءة. فالتباين في مستوى تقديم خدمات النظافة وجمع النفايات بين مختلف مناطق الدولة يمكن تفسيره على جانبين:

الجانب الأول: عدم قدرة الدولة على فرض سيادتها الكاملة على أراضيها من خلال عجزها عن تقديم الخدمات لكافة طبقات المجتمع بنفس الجودة.

الجانب الثاني: أن الدولة تميز بين رعاياها في الأقاليم على امتداد أراضيها وقد يكون هذا التمييز ذا أبعادٍ عرقية أو دينية أو حتى طبقية.

وفي كلتا الحالتين فإن هذا التباين في مستوى الخدمة المقدمة من الدولة وبغض النظر عن مسبباته فإنه يضعف من تماسك النسيج الإجتماعي للدولة وقد يتصاعد على شكل مظاهرات تؤثر على استقرار النظام السياسي كما حصل في بعض مناطق العراق.

وفي سياق الشأن الداخلي أيضاً، فإن الاختلال قد لا يكون في جودة الخدمة المقدمة فحسب؛ بل يمتد لمدى قدرة الدولة على تحديد مواقع نقاط التخلص النهائية للنفايات على أراضيها، إذ تحتوي النفايات على مواد سامة تؤدي لانبعاثات غازية مضرة بصحة الإنسان والبيئة الأمر الذي يدفع بعض المجتمعات لرفض إقامة هذه المنشآت بجوارها، وفي أحيانٍ أخرى تقوم بعض الحكومات بتخصيص نقاط التخلص النهائية بجوار التجمعات السكانية التي ترى أنها طبقة اجتماعية دنيا، مما يبعث الفرقة ويشق الوحدة المجتمعية، ولنا أن نتخيل تبعات ذلك على الحصانة الأمنية للدولة تجاه الحملات والهجمات الإعلامية التي ستقودها الدول المعادية كإعلامٍ مضاد.

إدارات النفايات وتعزيز قدرات الدولة

تستطيع الدول أن تحقق تأثيراً حال امتلاكها لمرتكزات القوة الرئيسية وذلك بعد توظيفها بالشكل الأمثل، فالقدرات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلومات تمكّن الدولة من تحقيق مصالحها الوطنية عبر حشد قدراتها وتوجيهها وفق تنسيق وتناغم يضمن تقليل معدلات الهدر في مواردها. وتبقى القدرات الاقتصادية

رافداً أساسياً ومحركاً لبقية القدرات عبر تغذية دائرة خيارات الدولة العسكرية والدبلوماسية.

وتتجه الدول حالياً لوضع استراتيجيات خاصة بالاقتصاد الدائري الذي يهدف لتقليل الهدر في الموارد عبر إدارة أكبر قدر من الموارد ضمن السلسلة الاستهلاكية. إذ تمثل إدارة النفايات جزءً رئيسياً من الاقتصاد الدائري. حيث تقوم دول مجموعة الاتحاد الأوروبي وخصوصاً ألمانيا بتبني نظام إدارة متكامل للنفايات يحقق إيرادات مالية تدعم الاقتصاد الألماني بـ 45 مليار دولار سنوياً أي مايعادل 1.16 % من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 3.8 ترليون دولار في عام 2019 بحسب بيانات البنك الدولي، بينما على النقيض من ذلك فإن الحالة اللبنانية تعتبر إدارة النفايات عبئاً مالياً يزيد من تأزم الاقتصاد اللبناني الذي يتحمل أعباء إنفاق 420 مليون دولار سنوياً لتقديم خدمات جمع وإزالة النفايات بدلاً من تحقيق إيرادات تدعم اقتصاده. ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يمكن تحويل قضية إدارة النفايات من عبء مالي إلى رافد مالي يدعم اقتصاد الدولة ويزيد من مواردها وقدراتها الأخرى بغية تحقيق المستهدفات الوطنية ناهيك عن ما ستحققه من رصيد إضافي لقوتها الناعمة.

الأثر الخارجي والقوة الناعمة لإدارة النفايات

إن قضية تقديم الخدمات الأساسية وجمع النفايات لها أبعاد دولية لاسيما تلك المرتبطة بالنقل بين البلدان وخصوصاً النفايات الملوثة والنووية. حيث تقوم بعض البلدان بطمر نفاياتها النووية في خارج حدودها مستغلة الجهل والفساد في بعض البلدان. هذه القضايا قد يكون لها تداعيات استراتيجية على العلاقات بين الدول في المنظور القريب أو المتوسط. ومثالاً على ذلك يمكن رصد تصاعد الخطاب بين الجزائر وفرنسا من حين لآخر فيما يتعلق بالنفايات النووية التي خلفتها فرنسا في الأراضي الجزائرية في ستينيات القرن الماضي.

وتبقى هذه القضية موضع نقاش بين العديد من الدول التي عانت من هذه الممارسات كما أن القضية قد يتم تصعيدها للمنظمات الدولية أو لتكون كورقة ضغط في العديد من القضايا التي تمس سلم وأمن المنطقة.

وللقوة الناعمة أوجه عدة، أحدها قيم الدولة وحصيلتها الثقافية حيث تسعى الدول الطموحة لتقوية تأثيرها الدولي بما يدعم تحقيق مصالها الوطنية، وقد يتساءل البعض عن مدى ترابط تقديم الخدمات الأساسية وخدمة إدارة النفايات بمفهوم القوة الناعمة للدولة، فخدمة إداراة النفايات في الدول تعتبر وسيلة غير تقليدية لتعزيز رصيد القوة الناعمة من عدة نواحي: فهي تعكس قيم الشعب وثقافته في آن واحد، كما أنها الانطباع الأول للزائر لأي بلد كان، فعندما تحل بك الطائرة في بلدٍ ما، فإن نظافة مطار الوصول ووسائل النقل والطرقات تولّد لديك ذاك الانطباع بمدى الاهتمام والعناية في تقديم هذه الخدمات، وعند تقديم خدمات جمع النفايات بجودة عالية وبمرونة متناهية واستجابة سريعة للمجتمعات السكانية فإن انعكاسات جودة هذه الخدمة سيعزز بالطبع من مكانة الدولة الخارجية.

ويمكن تناول مجالات تعزيز القوة الناعمة في تقديم الخدمات الأساسية للبلدان وفق النقاط الآتية:

- تسهم جودة تقديم الخدمات الأساسية وخدمة إدارة وجمع النفايات في تصدير سمعة وصورة نمطية عن الدولة حيث تعكس اهتمام الدولة بصحة قاطنيها مما يعزز مكانة الدولة في مجال حقوق الإنسان ويرفع من مؤشرات التنمية والسعادة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال تقارير المنظمات الدولية ذات الشأن أو حتى من خلال انطباعات الزائرين لها.

تقديم خدمات إدارة وجمع النفايات وفق معايير عالية الفاعلية والكفاءة يتيح للدولة تسويق منتجها الخدمي عالمياً

- الاعتناء بهذه الخدمة يعزز من مكانة الدولة في مجال إلتزامها بمعايير الاستدامة والبيئة والتغير المناخي بتقليل الإنبعاثات الكربونية وفق المحددات التي توصي بها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة الأمر الذي يزيد من إندماج الدولة في المنظومة العالمية كمؤشرات التنمية البشرية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة من الأمم المتحدة، ولاشك بأن الإندماج في المنظومة الدولية يحقق الأمن المشترك.

- تقديم خدمات إدارة وجمع النفايات وفق معايير عالية الفاعلية والكفاءة يتيح للدولة تسويق منتجها الخدمي عالمياً بحيث تستطيع الدولة أن تقوم من خلال شركاتها العاملة في هذا القطاع (الشركات المملوكة للدولة) التعهد بالقيام بهذه الخدمات في دول أخرى حول العالم أبدت إنبهارها بمنظومة الخدمة من جانب، أو من خلال تقديم مساعدات لبعض الدول على شكل خدمات جمع للنفايات، الأمر الذي سيسهم في تصدير ثقافة الدولة وسمعتها من خلال إحداث الفارق في جودة الخدمة لهذه البلدان الأمر الذي سيزيد من مستوى تأثير القوة الناعمة لها لدى شعوب الدول المتلقية للخدمة.

- تقديم خدمات إدارة وجمع النفايات خارج الحدود يتيح للدولة التعرف على كمٍ هائلٍ من المعلومات حول الدول المتلقية لهذه الخدمة، كمواطن الكثافة السكانية والوضع الاقتصادي لكل منطقة وذلك بتحليل مكونات النفايات المتولدة في هذه البلدان.

الإمارات نموذجاً وفق أعلى المؤشرات

حققت دولة الإمارات تأثيراً ملموساً في مجال تقديم خدمات الأساسية وخدمة إدارة النفايات، إذ تحتل الإمارات المرتبة الأولى عربياً وفق مؤشرات النظافة العالمية المبنية على استطلاعات آراء القاطنين والزائرين، كما تحتل مرتبة متقدمة عالمياً منافسةً لدول كبرى على الرغم من العمر القصير لدولة الإمارات مقارنةً بتلك الدول، الأمر الذي يبرز منحنى التعلم واكتساب الخبرة السريع لدولة الإمارات عالمياً. كما أن دولة الإمارات نجحت في تسويق خبرتها في مجال إدارة النفايات إقليمياً من خلال الشركات المملوكة للدولة أو تلك التي تعمل بالقطاع الخاص الذي أثبت جدارته محلياً وإقليمياً لما تتمتع به دولة الإمارات من إطار تشريعي وتنظيمي متميز، أسهم – ولازال - في رفع جودة الشركات المحلية ومكّنها من المنافسة إقليمياً في مجال تقديم حلول إدارة النفايات. فالشركات الإماراتية تعمل حالياً في المملكة العربية السعودية ومصر والأردن وعمان والبحرين مصدّرة بذلك السمعة الإماراتية في مجال التميز في جودة الخدمات المقدمة وكفاءتها وفاعليتها.

يتضح مما سبق بأن هنالك العديد من القضايا ذات التأثير الاستراتيجي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للبلدان في ضوء قضية تقديم الخدمات الأساسية وإدارة جمع النفايات. حيث يمكننا الخلاص بأن السيادة والقوة للدولة يمكن تقييمها من خلال قدرتها على توفير الخدمات الأساسية وخدمات إدارة النفايات، والخلل في تقديم هذه القدرات قد يؤدي لانهيارات وتداعيات في النسيج المجتمعي للبلدان واستقرارها أو حتى على صعيد علاقاتها الخارجية مع بعض الدول.

كما أن إداراة وجمع النفايات يمكن توظيفها لتكون رافداً اقتصادياً يدعم قدرات الدول، ناهيك عن أوجه استغلال هذا التميز في تقديم الخدمات الأساسية لتعزيز رصيد القوة الناعمة للدول.

المراجع

- Alilat, Farid. 2020. Algeria: France urged to reveal truth about past nuclear tests. 10 Sep. Accessed March 25, 2021. https://www.theafricareport.com/41067/algeria-france-urged-to-reveal-truth-about-past-nuclear-tests/.
- Human Rights Watch. 2020. Lebanon: Huge Cost of Inaction in Trash Crisis. 9 Jun. Accessed March 25, 2021. https://www.hrw.org/news/202009/06//lebanon-huge-cost-inaction-trash-crisis.
- The World Bank. 2021. GDP (current US$) - Germany. 25 March. Accessed March 25, 2021. https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DE.
- UN : Department of Economic and Social Affairs. 2021. Sustainable Development Goals. 25 March. Accessed March 25, 2021. https://sdgs.un.org/goals.
- World Population Review. 2021. Cleanest Countries In The World 2021. Jan. Accessed March 25, 2021. https://worldpopulationreview.com/country-rankings/cleanest-countries-in-the-world.
- Zendehrouhkermani, F. 2020. Industry revenue of "waste collection, treatment and disposal activities" in Germany 201228 .2024- Aug. Accessed Mrach 25, 2021. https://www.statista.com/forecasts/884354/waste-collection-treatment-and-disposal-activities-revenue-in-germany.

كلية الدفاع الوطني تحتفل بتسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات العليا لخريجي الدورة الثامنة 2020 - 2021

شهد سعادة اللواء الركن سالم سعيد غافان الجابري الوكيل المساعد للموارد والخدمات المساندة الحفل السنوي الذي نظمته كلية الدفاع الوطني لتسليم شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات العليا لخريجي الدورة الثامنة 2020-2021 وذلك بمقر الكلية وسط إجراءات وقائية واحترازية لضمان سلامتهم، واتخاذ كل الإجراءات لتوفير الحماية القصوى لكل الدراسين من أجل الحفاظ عليهم وحمايتهم من جائحة كوفيد - 19.

هنأ اللواء الركن سالم سعيد غافان الجابري الخريجين وبارك لهم جدهم واجتهادهم ومثابرتهم في التحصيل العلمي

حضر الحفل سعادة اللواء الركن عقاب شاهين العلي قائد كليه الدفاع الوطني وعدد من كبار الضباط والمسؤولين.

بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم، تلاه كلمة الدكتور دانييل بالتروسيتيس عميد كليه الدفاع الوطني هنأ فيها الخريجين وأثنى على الجهود التي بذلوها خلال فترة دراستهم الأكاديمية في الكلية.

وأشاد بالتعاون الذي أبدوه فيما بينهم ورغبتهم التي كانت دافعاً لهم للتحصيل والمداومة والمواصلة حتى هذه المرحلة المهمة لكل دارس ألا وهي لحظة التخريج والتكريم.

والقت هبة سيف آل صالح كلمة الخرجيين نيابةً عن زملائها أعربت فيها عن عميق الشكر والتقدير لتلك التجربة العلمية التي استطاعوا من خلالها رفع قدراتهم على تحديد وتقييم تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي، إلى جانب فهمهم لأسس ومتطلبات إدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية مصالح وطنهم العليا والحفاظ عليها.

وبعدها تفضل راعي الحفل سعادة اللواء الركن سالم سعيد غافان الجابري الوكيل المساعد للموارد والخدمات المساندة يرافقه سعادة اللواء الركن عقاب شاهين العلي قائد الكلية بتوزيع شهادات الماجستير ودبلوم الدراسات العليا لمستحقيها من خريجي الدورة الثامنة 2020-2021.

وهنأ اللواء الركن سالم سعيد غافان الجابري الخريجين وبارك لهم جدهم واجتهادهم ومثابرتهم في التحصيل العلمي كي يسهموا بالنهوض بدولتنا على مختلف الصعد خاصة في مجال توظيف مواردنا الوطنية التوظيف الأمثل لتحقيق رؤية قيادتنا الحكيمة وتطلعات شعبنا وأهداف دولتنا العزيزة المتمثلة بالتنمية المستدامة في شتى المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والبشرية وغيرها إضافة الى تعزيز روح العمل الجماعي والتنسيق والتكامل بين مختلف مؤسساتنا الوطنية لما فيه حماية مصالح وطننا العليا.

وفي لفتة شكرٍ وتقدير كرّم سعادة راعي الحفل مجموعة الرعيل الأول من مؤسسي الكلية عرفاناً بالدور الذي قدموه والجهد الذي بذلوه في سبيل الإرتقاء والدفع بمسيرة كلية الدفاع الوطني قدماً؛ لتكون على ما هي عليه اليوم من مكانةٍ علمية وريادةٍ أكاديمية متميزة على المستوى الوطني.

عدسـة الكليـة

تضـم ...

- الاجتماعات.
- الزيـارات.
- المحاضرات.
- الفعاليـــات.

اللقاء السنوي لدارسي دورة الدفاع الوطني مع معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي

اجتماع المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني

افتتاح دورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20

زيارة دورة الدفاع الوطني الثامنة لوزارة الدفاع

كلية الدفاع الوطني تعقد اجتماعاً افتراضياً مع جامعة الدفاع الأندونيسية

القيادة الجديدة لكلية الدفاع الوطني تتسلم مهامها

جانب من لقاء القيادة الجديدة بمرتب الكلية

كلية الدفاع الوطني في دورة لأكاديمية أبوظبي الحكومية

وفد أكاديمية ناصر العسكرية العليا في زيارة لكلية الدفاع الوطني

وفد وزارة دفاع المملكة العربية السعودية في زيارة لكلية الدفاع الوطني

الزيارة الدولية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى دولة اليابان

الزيارة الدولية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى دولة بلجيكا

الزيارة الدولية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى دولة صربيا

الزيارة الدولية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى دولة هولندا

الزيارة الإقليمية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى مملكة الأردن

الزيارة الإقليمية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى دولة أوكرانيا

الزيارة الإقليمية الافتراضية لدورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20 إلى جمهورية سيريلانكا

معالي وزير الاقتصاد في محاضرة لدارسي دورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20

قيادة كلية الدفاع الوطني أثناء توقيعها مذكرة التفاهم مع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

فعالية اليوم الرياضي المفتوح لدارسي دورة الدفاع الوطني الثامنة 21/20

تخريـــج دورة الدفـــاع الوطنـــ

ـــــي الثامنـــة 2020 - 2021

الأحد 4 / 7 / 2021